EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام

Egyptian Observatory for Journalism and Media

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر 2025

التقرير السنوي

قراءة تحليلة وإحصائية لواقع حرية الصحافة
والإعلام والانتهاكات التي شهدها عام ٢٠٢٥

1720
إجمالي الانتهاكات

1311
حجب حقوق مالية

115
منع من التغطية

70
تجديد حبس

info@eojm.org
www.eojm.org
eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر
التقرير السنوي ٢٠٢٥

إعداد/
عصام ناصر

تحرير/
وحدة البحوث والدراسات

المراجعة اللُغوية/
ميسون أبو الحسن

التصميم والإخراج الفني/
آلاء الديب

أولًا.. فهرس المحتويات:

١- فهرس المحتويات
٢- فهرس الأشكال
٣- المقدمة: محتويات التقرير وخرائطه
النظرية والمنهجية
٤- القسم الأول: الرصد والتحليل الإحصائي للانتهاكات التي شهدها العام بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات
- أولًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام ٢٠٢٥
- ثانيًا: قراءة مقارنة في الانتهاكات التي وقعت خلال عام ٢٠٢٥
- ثالثًا: أبرز الانتهاكات خلال عام ٢٠٢٥
٥- القسم الثاني: مخرجات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام ٢٠٢٥ «تحليل إحصائي وقراءة نقدية»
- أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
- ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة
- ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام
- رابعًا: نقابة الصحفيين
- خامسًا: نقابة الإعلاميين
- سادسًا: جهات أخرى معنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر
٦- القسم الثالث: أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام ٢٠٢٥
٧- الخاتمة: الاستخلاصات والتوصيات

ثانيًا.. فهرس الأشكال:

شكل رقم (١-١) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوعية الانتهاك

شكل رقم (١-٢) الانتهاكات خلال جلسات تجديد الحبس

شكل رقم (١-٣) تصنيف الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي

شكل رقم (١-٤) تصنيف الانتهاكات وفقًا لتوزيعها المكاني

شكل رقم (١-٥) تصنيف الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية

شكل رقم (١-٦) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك

شكل رقم (١-٧) تصنيف الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك

شكل رقم (١-٨) تصنيف الانتهاكات وفقًا لجهة عمل المُعتدي

شكل رقم (١-٩) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

شكل رقم (١-١٠) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره

شكل رقم (١-١١) المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الـ ٤ للعام ٢٠٢٥

شكل رقم (١-١٢) المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر ٥ سنوات

شكل رقم (١-١٣) التوزيع المكاني لانتهاك حجب الحقوق المالية

شكل رقم (١-١٤) التوزيع الزمني لانتهاك حجب الحقوق المالية

شكل رقم (١-١٥) انتهاك حجب حقوق مالية وفقًا للنوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شكل رقم (١-١٦) انتهاك حجب حقوق مالية وفق تخصص الضحية

شكل رقم (١-١٧) انتهاك حجب حقوق مالية وفق نوع الوسيط/ جهة العمل لضحية الانتهاك

شكل رقم (١-١٨) انتهاك حجب حقوق مالية وفق ملكية جهة عمل ضحية الانتهاك

شكل رقم (١-١٩) التوزيع الجغرافي لانتهاك الفصل التعسفي

شكل رقم (١-٢٠) التوزيع الزمني لانتهاك الفصل التعسفي.

شكل رقم (١-٢١) توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقًا للنوع الاجتماعي للضحية.

شكل رقم (١-٢٢) توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقًا لتخصص الضحية.

شكل رقم (١-٢٣) توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقًا لنوع الوسيط/جهة عمل الضحية.

شكل رقم (١-٢٤) توزيع انتهاك الفصل التعسفي وفقًا لملكية جهة عمل الضحية.

شكل رقم (١-٢٥) التوزيع المكاني لانتهاك منع التغطية الإعلامية.

شكل رقم (١-٢٦) التوزيع الزمني لانتهاك منع التغطية الإعلامية.

شكل رقم (١-٢٧) توزيع انتهاك منع التغطية الإعلامية وفقا للنوع الاجتماعي.

شكل رقم (١-٢٨) توزيع انتهاك منع التغطية الإعلامية وفقا لتخصص الضحية.

شكل رقم (١-٢٩) توزيع انتهاك منع التغطية الإعلامية وفقا لنوع جهة عمل الضحية

شكل رقم (١-٣٠) توزيع انتهاك منع التغطية الإعلامية وفقا لنوع جهة عمل المعتدي.

شكل رقم (٢-١) إجمالي ما صدر عن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفقًا للجهة التي أصدرتها موزعة على فصول السنة.

شكل رقم (٢-٢) الصادر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفق نوع الصادرالمالية.

شكل رقم (٢-٣) القرارات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر.

شكل رقم (٢-٤) ما صدر عن نقابة الصحفيين من نشاطات خلال عام ٢٠٢٥.

شكل رقم (٢-٥) ما صدر عن نقابة الإعلاميين من نشاطات خلال عام ٢٠٢٥.

شكل رقم (٢-٦) ما صدر عن المجلس الأعلى للإعلام من نشاطات عام ٢٠٢٥.

شكل رقم (٢-٧) ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام من نشاطات عام ٢٠٢٥.

شكل رقم (٢-٨) ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة من نشاطات عام ٢٠٢٥.

الملخص التنفيذي

يرصد التقرير السنوي للمرصد المصري للصحافة والإعلام، أوضاع حرية الصحافة والإعلام في مصر، خلال الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، استنادًا إلى منهجية رصد وتوثيق تعتمد على البلاغات المباشرة من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والمتابعة الميدانية، وتحليل المواد المنشورة في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، إضافةً إلى مراجعة الوثائق والمصادر القانونية ذات الصِلة، وقد وثّق التقرير خلال هذه الفترة ١٧٢٠ انتهاكًا تعرّض لها صحفيون/ات وإعلاميون/ات ومؤسسات إعلامية.

ويتكوّن التقرير من ثلاثة أقسام رئيسية؛ يقدّم القسم الأول تحليلًا إحصائيًا للانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال عام ٢٠٢٥، مع قراءة مقارنة لاتجاهات هذه الانتهاكات خلال السنوات الخمس الأخيرة، أما القسم الثاني فيتناول تحليل مخرجات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، بما يشمل القرارات والأنشطة والخطابات الصادرة عنها، بينما يستعرض القسم الثالث أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي خلال العام.

وتشير بيانات التقرير إلى أن الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات كانت الأكثر تكرارًا خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ سجّل التقرير ١٣١١ حالة حجب حقوق مالية، ويرتبط جزء كبير من هذه الحالات بأزمة صرف الرواتب التي شهدتها صحيفة «الفجر»، كما وثّق التقرير ١١٥ حالة منع من التغطية الإعلامية، و٧٠ حالة تجديد حبس على ذمة التحقيقات في قضايا تتعلق بالعمل الصحفي.

كما تُظهر البيانات أن المحررين/ات الصحفيين/ات كانوا الفئة المهنية الأكثر تعرّضًا للانتهاكات خلال العام بعدد ٩٢٥ انتهاكًا، يليهم المراسلون/ات الصحفيون/ات بعدد ٣٠٤ انتهاكات، وهو ما يعكس طبيعة المخاطر المهنية المرتبطة بمهام التحرير والتغطية الميدانية.

وتكشف البيانات كذلك أن نسبة كبيرة من الانتهاكات المُسجّلة وقعت في مؤسسات إعلامية محلية خاصة، إضافةً إلى حالات ارتبطت بإجراءات قانونية أو إدارية تؤثّر في ممارسة العمل الصحفي.

ويُظهر تتبع المؤشر خلال السنوات الخمس الأخيرة تصاعدًا واضحًا في عدد الانتهاكات المُسجّلة؛ إذ ارتفع العدد من ١٠٥ انتهاكات في عام ٢٠٢١ إلى ١٧٢٠ انتهاكًا في عام ٢٠٢٥.

ويقدّم التقرير قراءة تحليلية لهذه المؤشرات، بهدف دعم النقاش العام حول أوضاع العمل الصحفي في مصر، وتسليط الضوء على التحدّيات المهنية والاقتصادية والقانونية التي تواجه الصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المقدمة

شهدت بيئة العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال السنوات الأخيرة، تحولات هيكلية متسارعة، انعكست بصورة مباشرة على قدرة الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على أداء واجبهم/ن المهني في الوصول إلى المعلومات ونشرها، والتعبير عن آرائهم/ن دون قيود أو خوف من الملاحقة.

وبينما تتواصل الدعوات الرسمية إلى تطوير المنظومة الإعلامية وتعزيز مهنيتها، ومنها دعوة رئيس الجمهورية نفسه، الذي طالب بإتاحة مساحات في منصات الإعلام للرأي الآخر، لايزال العاملون/ات في المنظومة الإعلامية يواجهون تحديات متشابكة، ترتبط بالأطر التشريعية والتنظيمية الحاكمة للعمل الصحفي، هذا فضلًا عن الضغوط الاقتصادية المتزايدة وتقلّبات سوق الإعلام، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل شروط العمل داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية، وحدود الممارسة المهنية ذاتها، وانعكس بطبيعة الحال على مستوى المحتوى الصحفي من جهة، وأحوال الصحفيين/ات من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تتداخل اعتبارات التنظيم والإدارة مع قيود قانونية وإجرائية، تؤثّر على حرية العمل الصحفي، بما في ذلك القيود المرتبطة بقضايا النشر، وصعوبات الوصول إلى المعلومات، والتحدّيات المهنية والاقتصادية التي تمس الاستقرار الوظيفي للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وقد أدّى هذا التداخل إلى خلق بيئة عمل مُعقّدة، تتطلّب قراءة تستند إلى البيانات والتحليل الموضوعي، لفهم طبيعة التحديات القائمة، ومسارات تطورها.

التقرير السنوي للمرصد المصري للصحافة والإعلام لعام ٢٠٢٥، يأتي استجابة لهذه الحاجة؛ إذ يقدّم التقرير رصدًا وتحليلًا شاملين لما تعرّض له الصحفيون/ات والإعلاميون/ات من تجاوزات وانتهاكات، خلال الفترة من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي بلغ عددها ١٧٢٠ انتهاكًا موثّقًا، إلى جانب متابعة نشاطات وخطابات وقرارات الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

لا تقتصر أهمية تقرير المصري للصحافة والإعلام عن العام المنصرم على قياس حجم الانتهاكات، بل تمتد إلى تحليل أنماطها وسياقاتها المؤسسية والقانونية، بما يساعد على فهم العلاقة بين بيئة التنظيم الإعلامي، وأوضاع حرية الصحافة والاستقرار المهني.

ينطلق هذا التقرير من قناعة مفادها أن توفير بيئة إعلامية آمنة ومستقرّة، تستند إلى ضمانات قانونية واضحة، ومتسقة مع النصوص الدستورية، بما يكفل الحق في الحصول على المعلومات، ويضمن قُدرة الصحفيين/ات على أداء دورهم/ن في إخبار الجمهور، ومساءلة مؤسسات السُلطة، إلى جانب تعزيز استقلال المؤسسات الإعلامية، يمثل شرطًا أساسيًا لتمكين الصحافة من أداء دورها في الرقابة المجتمعية، ودعم الحق العام في المعرفة.

عن التقرير

يُعد التقرير السنوي للمرصد المصري للصحافة والإعلام حول «حالة الصحافة والإعلام في مصر»، أحد الإصدارات البحثية الدورية، التي تهدف إلى رصد وتحليل الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات، إلى جانب متابعة مخرجات المؤسسات والهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر، ويستند التقرير إلى منهجية رصد وتوثيق تعتمد على جمع البيانات من مصادر متعددة، تشمل البلاغات المباشرة من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والمتابعة الميدانية، وتحليل المواد المنشورة في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، إضافةً إلى مراجعة الوثائق القانونية والمصادر الرسمية ذات الصلة.

ويركّز تقرير عام ٢٠٢٥ على تحليل أنماط الانتهاكات التي شهدها العام، وقراءة دلالاتها المهنية والمؤسسية، إلى جانب استعراض أبرز التطورات التي طرأت على المشهد الصحفي والإعلامي في مصر خلال الفترة محل الدراسة، ويهدف التقرير، من خلال هذا الرصد والتحليل، إلى الإسهام في فهم طبيعة التحديات التي تواجه العمل الصحفي، وتوفير قاعدة بيانات يمكن الاستناد إليها في النقاشات المهنية والبحثية المتعلّقة بحرية الصحافة وبيئة العمل الإعلامي.

المنهجية

يستند المرصد المصري للصحافة والإعلام في رصد وتوثيق وتصنيف الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات إلى منهجية صارمة، طورها على مدار أكثر من عشر سنوات من العمل على ملف الصحافة والإعلام في مصر، في هذا الجزء، نستعرض هذه المنهجية وأهم مفاصلها، وسيتم تناولها تحت ثلاثة عناوين رئيسية:

١. منهجية الرصد.
٢. منهجية التوثيق.
٣. أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة.

أولًا.. منهجية الرصد بالمؤسسة:

تستند عملية الرصد لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام على ٤ مصادر، هما:
١. ما يرد إلى «المرصد» من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع المواد والأدلّة، وما إلى ذلك.
٢. البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة، والمنصات الرسمية، والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.
٣. ما يرصده محامي المرصد، أو يرد إلى وحدة الدعم والمساندة القانونية بالمؤسسة، خلال تواجدهم/ن الميداني يوميًا إلى جانب الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في المؤسسات القضائية والشرطية.
٤. صحفيون/ات ميدانيون/ات متعاونون/ات مع المرصد، يمدونه بكل ما يصل أيديهم من بيانات بخصوص أية انتهاكات جديدة، تقع بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات.

ثانيًا.. منهجية التوثيق:

التوثيق هي العملية المكملة لعملية الرصد، ويلتزم المرصد المصري للصحافة والإعلام بمسارين للتوثيق.
الأول- التوثيق المباشر: هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا وتوثيق شهاداتهم/ن، وما تعرّضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية.
الثاني- التوثيق غير المباشر: في حالة تعذر التواصل المباشر مع ضحايا الانتهاكات أو مع ذويهم/ن، ويصعب الحصول على مستندات رسمية تثبت وتؤكد وقوع الانتهاك، عندها يتم اللجوء إلى ما يصدر عن النوافذ الصحفية والإعلامية ذات المصداقية، أو ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية، أو عن الأشخاص ذوي الصلة، أعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الشخصية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ثالثًا..أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة:

يجيب هذا الجزء على سؤال ما المعيار الذي يستند إليه المرصد في توصيف حدث ما باعتباره انتهاك، في هذا الإطار يستند فريق المرصد إلى عدد من الأساسيات والقواعد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات.

يستلزم بداية أن نشير إلى أن حالة انتهاك: هي كل تعدّي أو خرق أو تدنيس بِما لا يسمح بِهِ القانُونُ والآدابُ والأعْرافُ، بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، في مكان معين وزمان محدد، ويتم تمييز الانتهاك بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، نشير كذلك إلى أن الصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك: هو كل شخص تعرّض/ت لانتهاك على خلفية تأدية عمله/ا الصحفي أو الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ة أو الإعلامي/ة، من خلال عضوية نِقابة الصحفيين/ات الإعلاميين/ات، أو تصريح عمل، أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ة أو إعلامي/ة، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين/ات بها.

تصنيف الانتهاكات:

أولًا: تصنف الانتهاكات من حيث عدد ضحاياها إلى انتهاك فردى بحق صحفى/ة أو إعلامي/ة، وانتهاك جماعي في حال حدوث الانتهاك بحق مؤسسة صحفية ككل، أو بحق مجموعة من الصحفيين/ات نجهل أعيانهم/ن كأفراد.

ثانيًا: تصنف الانتهاكات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية)، فيمَا يلي عرضًا لهذه الأنواع من الأضرار:

(١) أضرار جسدية:

- التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.
- التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة الإعلامي/ة في أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

(٢) أضرار معنوية:

- قبض: عملية القبض على صحفي/ة إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له/ا.
- احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة الإعلامي/ة بواسطة أجهزة أمنية داخل

مـكان مخصـص للاحتجـاز لـفترة مـن الزمـن، ثـم إطلاق سراحـه/ا دون تحريـر مـحضر وتوجيـه اتهامـات.

▪ استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفـي/ة، الإعلامـي/ة لمـدة زمنية قـصيرة دون ترحيله/ا إلى مـكان احتجـاز مـعين أو تقييده/ا بـ «الكلابشـات» المخصصـة لذلـك، ليتـم إطلاق سراحـه/ا بعدهـا دون تحريـر مـحضر.

▪ التعـدّي بالقـول أو التهديـد: يشـمل السـب والألفـاظ النابيـة والتهديـدات، سـواءً بطريقـة مبـاشرة، أو عبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي.

▪ التعـدّي بالقـول أو التهديـد داخـل مـكان احتجـاز: وتكـون حـالات منفصلـة تحـدث داخـل أماكـن الاحتجـاز فـي أثنـاء حبـس الصحفـي/ة الإعلامـي/ة.

▪ أحـكام قضائيـة بالحبـس: تكـون أمـام محاكـم مختلفـة سـواء جنـح أو جنـح مسـتأنف أو جنايـات ضـد صحفـيين/ات إعلامـيين/ات فـي قضايـا تتعلـق بعملهـم/ن المـهني.

▪ تقييـد حريـة التنقـل: تقييـد إقامـة أو حريـة تنقـل صحفـيين/ات إعلامـيين/ات داخـل أو خـارج البـلاد، مثـل منـع السـفر، أو منـع دخـول البـلاد، أو الترحيـل خـارج البـلاد سـواءً تمّـت بقـرارات مـن الجهـات المعنيـة، أو دون قـرار إداري (وتكـون حِيْنئـذٍ مسـجّلة بمنـع دخـول البـلاد).

(٣) أضرار مهنية:

▪ منـع التغطيـة الصحفيـة: تشـمل جميـع وسـائل المنـع مـن التغطيـة سـواءً تصويـر أو بـث، مـع مراعـاة أنـه يتـم تسـجيلها انتهـاك جماعـي واحـد فـي حالـة حدوثهـا خلال واقعـة محـددة الزمـان والمـكان، وارتبطـت بحـدث عـام مـعين مثـل المؤتمـرات والنـدوات، بصرف النظـر عـن عدد الصحفـيين/ات الإعلامـيين/ات المتضرريـن/ات، أمـا فـي حالـة كـون الواقعـة متـغيرة الأبعـاد المكانيـة والزمانيـة مثـل التظاهـرات والمـسيرات، فيتـم تسـجيل كل حالـة منـع مـن التغطيـة لـكل صحفـي/ة إعلامـي/ة على حِـدَة.

▪ منـع إذاعـة أو بـث محتـوى إعلامـي: تشـمل حـالات منـع نشر، أو بـث أو إذاعـة أخبـار، أو مقـالات، أو برامـج، أو أي محتـوى إعلامـي عبر وسـائط مسـموعة، أو مكتوبـة أو مرئيـة.

▪ قـرار حظـر نشر: تشـمل قـرارات حظـر الـنشر الصـادرة بواسـطة النيابـة العامـة فيمـا يتعلـق بقضايـا رأي عـام متداولـة.

▪ مصادرة جريدة: تشمل وقائع مصادرة أعداد الصحف.

▪ اقتحـام مقـر مؤسسـة صحفية/إعلاميـة: تشـمل وقائـع الهجـوم على مقـر صحفـي، أو مؤسسـة إعلاميـة، أو نقابـة الصحفـيين.

▪ منـع مـن دخـول النِّقابـة تشـمل منـع صحفـيين/ات أو إعلامـيين/ات مـن دخـول مقـر النقابة المنتـمين إليهـا، بسـبب إجـراءات تعسـفية مـن جانـب مجلـس النقابة.

▪ منـع مـن دخـول مؤسسـة صحفية/إعلاميـة: تشـمل منـع صحفـيين/ات أو إعلامـيين/ات مـن دخـول مقـر عملهـم/ن، بسـبب إجـراءات تعسـفية مـن جانـب مجلـس إدارة المؤسسـة الصحفية/الإعلاميـة.

▪ حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

▪ مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

▪ الفصل التعسفي: مخالفة القانون من قِبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد، أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/ة، أو الإعلامي/ة العامل/ة.

▪ إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

(٤) أضرار إدارية:

▪ إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/اة داخل نِقابة الصحفيين، أو فيمَا يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

(٥) أضرار مادية:

▪ إتلاف أو حرق مُعِدَّات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المُعِدَّات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

▪ الاستيلاء على مُعِدَّات صحفية: تشمل حالات التحفظ على مُعِدَّات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة في أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد، أو مجموعات، أو جهات غير مختصة بذلك.

▪ إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

▪ فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

أهم النتائج

تصاعد عدد الانتهاكات المسجلة

وثّق التقرير ١٧٢٠ انتهاكًا خلال عام ٢٠٢٥، وهو أعلى عدد يتم تسجيله خلال السنوات الخمس الأخيرة.

هيمنة الانتهاكات الاقتصادية على المشهد الإعلامي

تشير البيانات إلى أن الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات، كانت الأكثر تكرارًا خلال العام؛ حيث سجل التقرير ١٣١١ حالة حجب حقوق مالية.

استمرار القيود المرتبطة بالعمل الصحفي والتغطية الإعلامية

وثّق التقرير ١١٥ حالة منع من التغطية الإعلامية، إضافةً إلى حالات مرتبطة بالإجراءات القانونية في قضايا ذات صِلة بالعمل الصحفي، من بينها ٧٠ حالة تجديد حبس على ذمة التحقيقات.

تعرّض المحررين/ات والمراسلين/ات لأكبر نِسبة من الانتهاكات

تظهر البيانات أن المحررين الصحفيين/ات والمراسلين/ات كانوا الفئات المهنية الأكثر تعرّضًا للانتهاكات خلال العام.

ارتباط عدد من الانتهاكات بممارسات داخل المؤسسات الصحفية

تشير البيانات إلى أن عددًا كبيرًا من الانتهاكات المُسجّلة، ارتبط بممارسات داخل المؤسسات الصحفية، خاصةً في ما يتعلّق بحجب الحقوق المالية أو الفصل التعسفي.

موضوعات التقرير وخرائطه

أولًا.. الانتهاكات:

في الفترة من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم توثيق عدد ١٧٢٠ انتهاك؛ هذا الرقم الضخم يعود بشكل كبير إلى حجب الحقوق المالية لصحفيين/ات الفجر، النسختين الورقية والإلكترونية، وعددهم ١٧٣ صحفي/ة، لمدة ٦ أشهر، وقد كشف استعراض هذه الانتهاكات من أكثر من زاوية، عن دلالات مختلفة وأبعاد متعددة، جاءت كالتالي:

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن «حجب حقوق مالية» هو الأعلى تكرارًا خلال عام ٢٠٢٥، بواقع ١٣١١ حالة حجب حقوق مالية خلال السنة، هذا الرقم الكبير يعود بشكل واضح إلى حجب الحقوق المالية لصحفيين/ات «الفجر»، النسختين الورقية والإلكترونية، والذي يقترب عددهم من ١٨٠ صحفي/ة، لمدة ٦ أشهر.

يليه من حيث الترتيب، مع فارق ضخم انتهاك «منع التغطية الإعلامية» الذي تكرر وقوعه ١١٥ مرة خلال العام، ما يعني أن الحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات، وحرية حركتهم في

الشارع طالها تضييق واسع خلال العام.
يليه انتهاك «تجديد الحبس على ذمة التحقيقات»، الذي تكرر ٧٠ مرة خلال العام، وبالنظر إلى أن هذا الانتهاك لا يقع منفردًا، بل غالبا ما يقترن بانتهاكات أخرى، فقد تزامن في ٤١ حالة مع انتهاك «الحرمان من التواصل مع الدفاع»، كما صاحبه في ٣٩ حالة انتهاك «الحرمان من المثول أمام القاضي».
كما وثّق المرصد خلال العام وقوع انتهاك «الفصل التعسفي» في ٣٥ حالة، فيما تكرر انتهاك «الحرمان من الحديث أمام المحكمة» ١٤ مرة، ويليه انتهاك «استمرار الحبس على ذمة المحاكمة» الذي سجّل في ١٢ حالة، ثم انتهاك «إخلاء السبيل بكفالة مالية»، الذي تكرر ١٠ مرات خلال العام.
كما وثّق المرصد خلال العام وقوع انتهاك «المنع من متابعة مجريات الجلسة» في ٨ حالات، يليه انتهاك «الحرمان من الظهور عبر تقنية الفيديو» الذي تكرر ٧ مرات، ثم انتهاك «جلسة تجديد شكلية» بالعدد نفسه. وتكرر كل من انتهاك «منع دخول مؤسسة إعلامية»، وانتهاك «التعامل أو التحدث غير اللائق» ٦ مرات خلال العام.
ويلي ذلك انتهاك «القبض التعسفي» وانتهاك «التعسف داخل مؤسسة صحفية»، وقد سجّل كل منهما في ٥ حالات خلال العام، ثم انتهاك «التعرض للضرب» وانتهاك «قرار الوقف عن العمل»، بواقع ٤ حالات لكل فئة، بعدها يأتي انتهاك «السب والقذف» وانتهاك «حجب منصة رقمية»، وقد تكرر كل منهما ٣ مرات، ثم انتهاك «التحرش» وانتهاك «المنع من ممارسة العمل»؛ حيث سجّل كل منهما مرتين خلال العام.
وفي ذيل القائمة تأتي انتهاكات «التهديد الإلكتروني بالقول، و»اختراق منصة رقمية»، و»الحكم بفرض غرامة مالية»، و»انتهاك الملكية الفكرية»، و»الاستيقاف أو الاحتجاز غير القانوني»، و»الحكم القضائي بالحبس»، و»إجراء تعسفي داخل مكان احتجاز»، و»منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي»، و»قرار غلق وسيلة إعلامية»، و»التعدي بالقول أو التهديد»، و»إزالة محتوى إعلامي أو صحفي»، و»مصادرة أو الاستيلاء على منقولات»، و»ضرب قد يفضي إلى الموت»؛ إذ سجّلت كل فئة من هذه الفئات الـ ١٣ مرة واحدة خلال العام.
أما تصنيف انتهاكات عام ٢٠٢٥، وفقًا للنوع الاجتماعي، نجد أن عدد ٩٦١ انتهاكًا وقع بحق صحفي أو إعلامي، في حين وقع عدد ٦٥٦ انتهاكًا بحق صحفيات أو إعلاميات، بينما وقع عدد ٩٥ انتهاك جماعي، وأخيرا عدد ٨ انتهاكات بحق مؤسسة صحفية بكل صحفييها إناث وذكور.
أما التصنيف وفق المعيار المكاني، فيكشف أن محافظة الجيزة كانت الأعلى من حيث عدد الانتهاكات خلال عام ٢٠٢٥، بواقع ١٣٣٢ انتهاكًا خلال السنة.
يليها -بفارق واسع- محافظة القاهرة التي شهدت وقوع عدد ٢٤٠ انتهاكًا، ثم محافظة أسيوط، التي شهدت وقوع ٥٨ انتهاك، بعدها تأتي محافظة المنيا في المستوى الرابع؛

حيث شهدت وقوع ١٩ انتهاك.
وفي الترتيب الخامس، تأتي الانتهاكات التي وقعت بحق صحفيين/ات مصريين/ات خارج الأراضي المصرية، وعددها ١٧ انتهاكًا، ثم تأتي محافظة المنوفية التي سجّلت ١٣ انتهاكًا، تليها محافظة الإسكندرية التي شهدت وقوع ١١ انتهاكًا، ثم محافظة الإسماعيلية والتي شهدت ١٠ انتهاكات، يليها محافظة الفيوم ٩ انتهاكات، ثم محافظة بورسعيد التي سّجلت ٥ انتهاكات، بعدها محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع ٣ انتهاكات، وأخيرًا محافظات «الدقهلية، القليوبية، قنا»، التي شهد كل منها وقوع انتهاك وحيد.
من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، نجد أن فئة «محرر صحفي» كانت الأعلى عُرضة للانتهاكات؛ إذ طالها عدد ٩٢٥ انتهاكًا، يليها فئة «مراسل صحفي» التي وقع بحقها ٣٠٤ انتهاكًا، وهو ما يعني أن هناك نِسبة عالية من الانتهاكات طالت صحفيى/ات المحافظات. ثم تأتي فئة «رئيس قسم»؛ حيث وقع بحق المنتسبين لها عدد ١٢٦ انتهاكًا، يليها فئة «محرر ديسك» التي طالها ٦٩ انتهاك، بعدها نجد فئة «كاتب صحفي» التي وقع بحقها ٥٥ انتهاك، بعدها نجد فئة «مدير تحرير» التي سجّلت ٥٠ انتهاك بحق العاملين/ات على هذه الدرجة.
ثم فئة «رسام كاريكاتير»، وفئة «رئيس تحرير»؛ حيث سجلت لكل فئة منها على حِدة، ٢٩ انتهاك، يليها فئة «مقدم برامج» وشهدت وقوع ٢٤ انتهاك، بعدها فئة صحفي «مالتيميديا» حيث تعرّضت لـ ٢٣ انتهاك، ثم فئة «غير محدد التخصص» التي نالها عدد ٢٢ انتهاك، وتشير هذه الفئة إلى الانتهاكات التي وقعت بحق «جماعة صحفية» أو حتى «مؤسسة صحفية»، بمختلف تخصصاتها.
بعدها تأتي فئة «نائب رئيس تحرير»؛ إذ وقع بحقها ٢١ انتهاكًا، ثم فئة «مصور صحفي» التي طالها عدد ١٢ انتهاك، بعدها فئة «معد برامج» التي وقع بحقها ٩ انتهاكات.
بعدها تأتي فئة «متخصص SEO» وفئة «مراسل تلفزيوني»، التي طال كل واحدة منها ٤ انتهاكات، يليهما فئة «نائب مدير تحرير»، وفئة «سكرتير تحرير»، ووقع بحق كل فئة منهما ٣ انتهاكات. وفي نهاية الترتيب، تأتي فئات «رئيس تحرير تنفيذي، رئيس تحرير برامج، مترجم، رئيس مجلس إدارة»، والتي وقع بحق كل فئة منها انتهاكين.
وفي سياق قراءة التوزيع الإحصائي للانتهاكات بحسب نوع جهة عمل الإعلامي/ة الضحية، يُلاحظ أن الغالبية العظمى من الانتهاكات وقعت بحق صحفيين/ات يعملون/ات في مؤسسات صحفية تمتلك مواقع إلكترونية دون إصدار ورقي، بما يضعهم خارج مظلّة الحماية التي توفّرها نقابة الصحفيين؛ إذ بلغ عدد هذه الانتهاكات ١٢٩٤ حالةٍ، في حين سجّلت ٣٠٧ انتهاكات بحق عاملين/ات في مؤسسات تمتلك مطبوعات صحفية.
بينما، سجّل وقوع ٣٥ انتهاكًا بحق إعلاميين/ات يعملون/ات في مؤسسات تمتلك وسيلة إعلام مرئية (قنوات تلفزيونية)، ما يعني أن العاملين/ات في القنوات أقل تعرّضًا للانتهاكات مقارنة بنظرائهم في الصحف والمواقع الإلكترونية، غير أن هذا الاستنتاج يظل غير دال، إذا ما أخذ في الاعتبار أن أعداد العاملين/ات في القنوات التلفزيونية أقل بكثير

من أعداد العاملين/ات في المواقع الإلكترونية، وفي الأخير، وثق التقرير ٨٤ انتهاكًا لم تتسن معرفة طبيعة جهة عمل الضحايا فيها، سواءً كانت قناة تلفزيونية، أو موقعًا إلكترونيًا، أو صحيفة مطبوعة.

هل تؤثّر ملكية المؤسسة الإعلامية على درجة تعرّض العاملين/ات فيها للانتهاكات؟ يحاول هذا التقرير الإجابة عن ذلك، من خلال تصنيف الانتهاكات الموثّقة بحسب ملكية جهة عمل الشخص المتضرر، ووفق هذا التصنيف، وقع ١٥٧٣ انتهاكًا بحق صحفيين/ات في مؤسسات محلية خاصة، في حين سجّل ٤١ انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات في مؤسسات صحفية قومية، و٣٤ انتهاكًا بحق العاملين/ات في مؤسسات صحفية أجنبية، كما وثّق التقرير ٧٢ انتهاكًا بحق صحفيين/ات يعملون بالقطعة «فريلانس».

وفق معيار جهة عمل المعتدي، يُلاحظ أنه خلال عام ٢٠٢٥ ارتكبت المؤسسات الصحفية نفسها ١٣٣٢ انتهاكًا بحق صحفييها، جميعها مرتبطة بحجب حقوق مالية وحالات الفصل التعسفي، ويعود هذا الرقم الكبير كما أشرنا سابقًا إلى حجب الحقوق المالية التي شهدتها صحيفة الفجر، في حين ارتكبت الجهات القضائية ٢٠٧ انتهاكات، والمؤسسات الحكومية ٨٣ انتهاكًا، فيما ارتكبت الجهات الأمنية ٣٥ انتهاكًا، والقنوات التلفزيونية ١٨ انتهاكًا، بينما سجّلت جهة حكومية أجنبية ١٥ انتهاكًا، كما ارتكب مدنيون ١٣ انتهاكًا، والعاملون/ات في مؤسسات رياضية ١٠ انتهاكات، وارتكب أشخاص لم يتم التحقق من جهة عملهم ٤ انتهاكات، وأخيرًا، ارتكبت كل من جهات تنظيمية للصحافة، مؤسسات ثقافية، والمؤسسات الرقمية انتهاكًا وحيدًا خلال العام.

من زاوية نوع التوثيق، تبين أن ١٧١٩ انتهاكًا وُثّقت بشكل مباشر، سواءً عبر الرجوع إلى الصحفي/ة أو الإعلامي/ة نفسه، أو من خلال التواصل مع أحد أفراد أسرته، أو التواجد الميداني أثناء وقوع الانتهاك، أو عبر الرجوع إلى مستند رسمي يثبت حدوثه، في حين تم توثيق انتهاك واحد فقط بطريقة غير مباشرة.

كل انتهاك يُعد تبديدًا لحق كان يتمتع به الصحفي/ة أو الإعلامي/ة، وعند تصنيف الانتهاكات وفق نوع الحق الذي يُهدر، يمكن ربط كل انتهاك بما يترتب عليه من تداعيات سلبية.

وفق هذا المعيار، فقد تبيّن أن ١٣٦٤ انتهاكًا تؤثّر سلبًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات، بينما ٢١٤ انتهاكًا تتعلق بتبديد حق الصحفي/ة أو الإعلامي/ة في العدالة الجنائية، و١٤١ انتهاكًا تمس حق حرية الصحافة والإعلام، أخيرًا، سجّل انتهاك وحيد يتعلق بحق الصحفي/ة أو الإعلامي/ة في السلامة الشخصية داخل مكان الاحتجاز.

أما عند مقارنة أعداد الانتهاكات عبر فصول عام ٢٠٢٥، فتكشف البيانات أن الربع الأخير من العام كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات؛ إذ شهد وقوع ٧٠٢ انتهاكًا، يليه الربع الثالث، الذي شهدت شهوره (يوليو، أغسطس، سبتمبر) وقوع ٥٩٦ انتهاكًا، ثم الربع الثاني (أبريل، مايو، يونيو) والتي سجّلت ٣٥٢ انتهاكًا، وجاء الربع الأول في ذيل الترتيب، إذ شهدت شهور (يناير، فبراير، مارس) وقوع ٧٠ انتهاكًا.

في حين نجد أن مقارنة أعداد الانتهاكات خلال السنوات الخمس الأخيرة، تكشف أن عام ٢٠٢٥ هو الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات؛ إذ شهد وقوع ١٧٢٠ انتهاكًا، وهو ما يفصله بفارق شاسع عن عام ٢٠٢٤، الذي يُعد ثاني أكثر الأعوام من حيث أعداد الانتهاكات إذ شهد وقوع ٧٧٥ انتهاكًا، وفي المركز الثالث يأتي عام ٢٠٢٣، حيث شهد وقوع ٣٣٥ انتهاكًا، في حين يأتي عام ٢٠٢٢ في المركز الرابع، إذ شهد وقوع ٢٣٨، بفارق ١٠٠ انتهاكٍ تقريبًا عن العام الذي يليه؛ وفي ذيل الترتيب تأتي انتهاكات ٢٠٢١، إذ شهدت وقوع ١٠٥ انتهاك.

يظهر تتبعنا منحنى الانتهاكات التي وقعت بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام خلال السنوات الـ ٥ الأخيرة، أن منحنى الانتهاكات يسجّل في عام ٢٠٢١ عدد ١٠٥ انتهاك، ويتصاعد في ٢٠٢٢ مسجّلًا عدد ٢٣٨ انتهاك، فيما يواصل الارتفاع في عام ٢٠٢٣، مسجّلًا عدد ٣٣٥ انتهاكًا، وفي ٢٠٢٤ تحدث طفرة في منحنى الانتهاكات؛ إذ يسجل ٧٨١ انتهاكًا، هذا العام ٢٠٢٥، ويواصل منحنى الانتهاكات ارتفاعه -بشكل تصاعدي- إذ يسجّل عدد ١٧٢٠ انتهاكٍ.

الانتهاكات الأكثر تكرارًا: تكشف مراجعة بسيطة أن انتهاك «حجب الحقوق المالية» كان الأعلى حضورًا خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ شهدت السنة وقوع ١٣١١ حالة من هذا النوع، ويأتي في المرتبة الثانية انتهاك «منع التغطية الإعلامية»؛ حيث وثق المرصد ١١٥ حالة، كما سجّل انتهاك «لفصل التعسفي» ٣٦ حالة خلال العام، وبجمع هذه الانتهاكات الثلاث، أنها تكررت ١٤٦١ مرةً من أصل ١٧٢٠ انتهاكًا موثّقًا، أي ما نِسبته ٨٤,٩٪ من إجمالي الانتهاكات.

الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها:

آخر ما يمكن الإشارة إليه بخصوص الانتهاكات، هو الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق؛ إذ واجه فريق برنامج الرصد والتوثيق بالمرصد مجموعة من التحديات والمعوقات أثناء توثيق الانتهاكات، منها:

فيما يتعلّق بالصحفيين/ات أنفسهم: يواجه فريق الرصد صعوبة في توثيق الانتهاكات؛ بسبب عدم رغبة بعض الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في الإفصاح عن ما تعرّضوا له، فهم/ن يعتبرون أن التحدّث عن هذه الحوادث قد يشكّل تشهيرًا بهم وتقليلًا من كرامتهم/ن، كما يرون أن التركيز على الانتهاكات والسعي لتحقيق الإنصاف عبر القضاء، قد يقلل فرصهم/ن في الحصول على عمل في المجال الصحفي والإعلامي.

كما يظهر تخوف الصحفيين/ات المحبوسين/ات والمحتجزين/ات وذويهم/ن من الإدلاء بمعلومات حول الانتهاكات، خشية أن يؤدّي ذلك إلى تقليل فرص إخلاء سبيلهم/ن أو التعرّض لمزيد من التنكيل، بالإضافة إلى ذلك، نشير إلى توجّس كثير من الصحفيين/ات من المؤسسات المعنية بالملف الإعلامي؛ نظرًا إلى ما يرونه سقفًا مرتفعًا لهذه المؤسسات في الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات، مما يحدّ من فاعليتها العملية في

كـثير مـن الحـالات.
فيمـا يتعلّـق بالمؤسسـات الحكوميـة والقانـون: يواجـه فريـق الرصـد عـدة صعوبـات فـي هـذا المجـال؛ أولهـا غيـاب الوثائـق القانونيـة في حـالات الاحتجـاز غير القانونـي، كمـا نلاحـظ وجـود مدونـة قانونيـة ضخمـة ومعقـدة تنظـم العمـل الصحفـي والإعلامـي، الأمـر الـذي يجعـل تحديـد الانتهـاك مـن الوجهـة القانونيـة وتمـييز ماهيتـه وفـق تصـور الـمشرع الـمصري، مسـألة بالغـة الصعوبـة، تتفاقـم هـذه الصعوبـة بسـبب التناقضـات الداخليـة بين التشريعـات في كـثير مـن الأحيـان، أو بينهـا وبين الدسـتور، إضافـةً إلى حـرص بعـض المسـؤولين على حجـب المعلومـات بشـكل متعمّـد، في ظـل حالـة التعتيـم التي تتـميز بهـا أغلـب مؤسسـات الدولـة، وأخيرًا، يظـل غيـاب قانـون خـاص بحريـة تـداول المعلومـات عـاملًا إضافيًـا، يُعيـق توثيـق الانتهـاكات القانونيـة، وتأثيرهـا على الصحفـيين/ات والإعلامـيين/ات.
فيمـا يتعلّـق بالمؤسسـات الصحفيـة والإعلاميـة: أول مـا يلفـت النظـر فـي هـذا الجانـب هـو وجـود تناقضـات متكـررة بين التصريحـات والمعلومـات المُقدّمـة مـن إدارات المؤسسـات الصحفيـة، وبين مـا يقدمـه الصحفيـون/ات أنفسـهم حـول المسـألة نفسـها، خاصـةً فيمـا يتعلـق بالانتهـاكات المرتبطـة بالفصـل التعسـفي وحجـب الحقـوق الماليـة؛ حيـث تتعـارض مصالـح الطـرفين أحيانًـا، في بعـض الحـالات، يرفـض مسـؤولو المؤسسـات الصحفيـة التعـاون مـع فريـق التوثيـق، خصوصًـا إذا كانـوا مسـؤولين/ات عـن الانتهـاكات، ولـم يكـن لديهـم/ن مـا يدعـم موقفهـم/ن، كمـا أن المؤسسـات تتغـاضى أحيانًـا عـن تغطيـة الانتهـاكات المتعلّقـة بالحريـات، أو تلـك التي تورّطـت فيهـا جهـات حكوميـة، اعتقـادًا منهـا أن ذلـك يحافـظ على علاقة جيـدة مـع أجهـزة الدولـة.
أمـا فيمـا يتعلّـق بحالـة الانتهـاك نفسـها، فيواجـه فريـق الرصـد صعوبـة الوصـول إلى مصـادر موثوقـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا لتحديـد هويـة الصحفـي/ة أو الإعلامـي/ة المتضرر/ة، خاصـةً مـع إحجـام الصحفـيين/ات عـن الإدلاء ببيانـات حـول مـا تعرّضـوا/ن لـه، كمـا تواجـه عمليـة التوثيـق تحديـات إضافيـة، بسـبب الأخبـار الزائفـة التي توحـي بوجـود انتهـاكات دون تقديـم أي معلومـات حقيقيـة قابلـة للتوثيـق، وقلّـة المعلومـات المُقدّمـة مـن المحـامين/ات في تقارير الجلسـات، لتحديـد مـا إذا وقعـت واقعـة انتهـاك أم لا، خاصـةً في حـالات القبـض.

ثانيًا.. ما صدر عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

يسلّط القسـم الثانـي مـن التقريـر الضـوء على النشـاطات الصـادرة عن الجهـات المعنيـة بتنظيم العمـل الصحفـي والإعلامـي في مصر، سـواءً أكانـت هـذه النشـاطات على شـكل خطابـات (بيانـات، تصريحـات، مخاطبـات) أو على شـكل ممارسـات (فعّاليـات وأنشـطة).
وتنقسم هذه الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى نوعين:
النـوع الأول: الجهـات النقابيـة، المـعبرة عـن المجتمـع الصحفـي والإعلامـي في مصر، فهـي

صـوت مجتمـع الصحفـيين/ات والإعلامـيين/ات، والمـعبّرة عـن أعضائه/عضواتـه.
النـوع الثانـي: الجهـات الرقابيـة وهـي مؤسسـات حكوميـة أو قوميـة هدفهـا الأسـاس، كمـا يتضـح مـن سياسـاتها، مراقبـة المجـال الصحفـي والإعلامـي، وتوجيـه حركتـه، والتحكـمّ في إيقـاع عملـه.
تحت النوع الأول: يندرج واقعيًا نقابة الصحفيين، ونظريًا نقابة الإعلاميين.
تحـت النـوع الثانـي: تنـدرج هيئـات (المجلـس الأعلى لتنظيـم الإعلام - الهيئـة الوطنيـة للإعلام - الهيئـة الوطنيـة للصحافـة).
وهنـاك **نـوع ثالـث مـن المؤسسـات** يرصـد نشـاطاته هـذا القسـم مـن التقريـر، وهـو لا ينـدرج ضمـن النـوع الأول أو الثانـي، لكنـه يبقـى ذا صلـة بالعمـل الصحفـي والإعلامـي في مصر، يضـم هـذا النـوع مؤسسـات مثـل (البرلمـان، الجهـات القضائيـة، الهيئـة الوطنيـة للانتخابـات، الهيئـة العامـة للاسـتعلامات)، إضافـة إلى (قنـوات تلفزيونيـة، وصحـف ومـجلات، وشركات إنتـاج وتوزيـع المحتـوى الإعلامـي، وأكاديمـيين متخصـصين في مجـال الإعلام).
نظـرة سريعـة على النشـاطات الصـادرة عـن الجهـات المعنيـة بتنظيـم العمـل الصحفـي والإعلامـي في مصر، تكشـف أن هـذه الجهـات أصـدرت ١٢٣٠ نشـاطٍ خلال عـام ٢٠٢٥، توزّعـت على الفصـول الأربعـة كمـا يلي: ٣١٨ نشـاطًا في الربـع الأول، و٢١٧ نشـاطًا في الربـع الثانـي، وعـدد ٣٦٩ نشـاطًا في الربـع الثالـث، وأخيرًا ٣٢٦ نشـاطًا في الربـع الأخير، وتـشير هـذه البيانـات إلى أن نشـاط هـذه الهيئـات غير مسـتقر ولا يتبـع نمطًـا ثابتًـا في أعـداد النشـاطات الصـادرة عنهـا؛ فبعـد بدايـة قويـة في الشـهور الـثلاث الأولى مـن العـام، تراجـع النشـاط خلال الربـع الثانـي، ثـم شـهد ارتفاعًـا كـبيرًا في الربـع الثالـث، يليـه تراجعًـا طفيفًـا في الربـع الأخير.
كمـا تكشـف النشـاطات الصـادرة أن نقابـة الصحفـيين هـي الأعلى نشـاطًا بين جميـع الجهـات المعنيـة؛ إذ أصـدرت منفـردة ٥٤٠ نشـاطًا مـن أصـل ١٢٣٠ نشـاطًا، أي مـا يعـادل ٤٣,٨٪ مـن إجمـالي النشـاطات الصـادرة عـن هـذه المؤسسـات.
يليهـا في الترتيـب الهيئـة الوطنيـة للإعلام، التي صـدر عنهـا ٢٤٩ نشـاطًا خلال العـام، بنِسـبة ٢٠,٢٪ مـن إجمـالي النشـاطات، ويأتـي بعدهـا المجلـس الأعلى للإعلام؛ حيـث صـدر عنـه ٢١٦ نشـاطًا خلال الـفترة نفسـها، بنِسـبة ١٧,٥٪ مـن الإجمـالي، وتحتـل نقابـة الإعلاميـين المرتبـة التاليـة، بإصدارهـا ١٣٥ نشـاطًا، أي بنِسـبة ١٠,٩٪، بينمـا تأتـي الهيئـة الوطنيـة للصحافـة في ذيـل الترتيـب، بـ٩٠ نشـاطًا، بمـا يمثّـل ٧,٣٪ مـن مجمـل النشـاطات.
القـرارات هـي أبـرز مـا يصـدر عـن الهيئـات المعنيـة بتنظيـم المجـال الصحفـي والإعلامـي في مصر، والتحليـل الإحصائـي للقـرارات الصـادرة عـن هـذه الجهـات يـشير إلى أن هـذه الجهـات مجتمعـة أصـدرت ١١٤ قـرارًا.
توزّعـت كالتـالي؛ أن المجلـس الأعلى للإعلام هـو الأكثر إصـدارًا للقـرارات؛ حيـث صـدر عنـه ٤٧ قـرارًا، يليـه بفـارق كـبير، نقابـة الصحفـيين، التي صـدر عنهـا ٢٧ قـرارًا، ثـم الهيئـة الوطنيـة للإعلام -بفـارق كـبير أيضًـا- التي صـدر عنهـا ١٥ قـرارًا؛ بعدهـا الهيئـة الوطنيـة للصحافـة التي أصـدرت ١٣

قـرارًا، وفـي النهايـة تأتـي نقابـة الإعلامـيين التي أصـدرت ١٢ قـرارًا.
وقـد كان الربـع الثانـي مـن العـام هـو الأعلى مـن حيـث عـدد القـرارات الصـادرة؛ إذ صـدر فيـه عـدد ٤٠ قـرارًا، يليـه الربـع الثالـث الـذي شـهد صـدور ٣٢ قـرارًا، أمـا الربـع الأول فقـد صـدر فيـه ٢٤ قـرارًا، وفـي ذيـل الترتيـب يأتـي الربـع الأخير الـذي شـهد صـدور ١٨ قـرارًا.

ثالثًا.. مستجدات المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام:

يتنـاول القسـم الثالـث مـن التقريـر، أهـم مـا اسـتجد على سـاحة المجتمـع الصحفـي والإعلامي مـن أحـداث وتطـورات خلال عـام ٢٠٢٥، وأخيرًا خاتمـة التقريـر، ومـا خلُـص إليـه مـن توصيـات.

القسم الأول

التحليل الإحصائي
للانتهاكات التي شهدها
عام ٢٠٢٥

يختص القسم الأول من التقرير بتقديم عرض إحصائي للانتهاكات التي طالت الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال العام، إلى جانب تحليل إحصائي مقارن لهذه الانتهاكات، بما يسهم في كشف أنماطها والوقوف على أسبابها.

وعليه يتكون هذا القسم من أربعة محاور كبرى:

الأول: العرض الإحصائي للانتهاكات خلال عام ٢٠٢٥.

الثاني: قراءة مقارنة في الانتهاكات الصحفية والإعلامية التي وقعت خلال عام ٢٠٢٥.

الثالث: أبرز الانتهاكات خلال عام ٢٠٢٥.

الرابع: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق.

أولًا.. العرض الإحصائي للانتهاكات خلال عام ٢٠٢٥:

نتناول في هذا الجزء من التقرير تحليل الانتهاكات التي تم رصدها خلال الفترة من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعددها ١٧٢٠ انتهاكا.

في السطور التالية، نستعرض هذه الانتهاكات عبر عدة تصنيفات، في محاولة لاستكشاف دلالات هذا الرقم وما يحمله من أبعاد متعددة.

١. تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوعية الانتهاك:

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن «حجب حقوق مالية» هو الأعلى تكرارًا خلال عام ٢٠٢٥، بواقع ١٣١١ حالة حجب حقوق مالية خلال السنة.

يليه من حيث الترتيب، مع فارق ضخم انتهاك «منع التغطية الإعلامية» الذي تكرر وقوعه ١١٥ مرة خلال العام، ما يعني أن الحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات، وحرية حركتهم في الشارع، طالها تضييق واسع خلال العام.

يليه انتهاك «تجديد حبس على ذمة التحقيقات» الذي تكرر ٧٠ مرة خلال العام، ولأن انتهاك تجديد الحبس لا يأتي منفردًا، إنما يأتي مصحوبًا بانتهاكات أخرى، فقد جاء معه انتهاك «حرمان من التواصل مع الدفاع»، الذي تكرر ٤١ مرة خلال العام، كما صاحبه انتهاك «حرمان من المثول أمام القاضي»، الذي تكرر ٣٩ مرة طوال السنة.

كما وثّق المرصد خلال العام ٣٥ انتهاكا من نوع «الفصل التعسفي»، فيما تكرر انتهاك «الحرمان من الحديث أمام المحكمة» ١٤ مرة، ويليه انتهاك «استمرار الحبس على ذمة المحاكمة» الذي وقع ١٢ مرة خلال العام، ثم انتهاك «إخلاء السبيل بكفالة مالية» الذي سجل ١٠ مرات.

كما وثّق المرصد خلال العام وقوع انتهاك «المنع من متابعة مجريات الجلسة» في ٨ حالات، يليه انتهاك «الحرمان من الظهور عبر تقنية الفيديو» الذي تكرر ٧ مرات، ثم

انتهاك «جلسة تجديد شكلية» بالعدد نفسه. في حين، تكرر كل من انتهاك «منع دخول مؤسسة إعلامية» وانتهاك «التعامل أو التحدث غير اللائق» ٦ مرات خلال العام.
يأتي بعدهما انتهاك «قبض تعسفي» وانتهاك «تعسف داخل مؤسسة صحفية»، الذي تكرر كل نوع منهما ٥ مرات خلال العام، ثم انتهاك «التعرض للضرب»، وانتهاك «قرار وقف عن العمل» حيث تكررت كل فئة منهما ٤ مرات خلال العام، بعدها انتهاك «سب وقذف» وانتهاك «حجب منصة رقمية» حيث تكررت كل فئة منهما ٣ مرات خلال العام، ثم انتهاك «تحرش»، وانتهاك «منع من ممارسة العمل»، حيث تكرر كل منهما مرتين.
في ذيل القائمة تأتي انتهاكات «تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية، حكم بفرض غرامة مالية، انتهاك ملكية فكرية، استيقاف / احتجاز غير قانوني، حكم قضائي بالحبس، إجراء تعسفي داخل مكان احتجاز، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، قرار غلق وسيلة إعلامية، التعدّي بالقول أو التهديد، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، مصادرة / الاستيلاء على منقولات، ضرب قد يُفضي إلى الموت» إذ حدثت كل فئة من هذه الفئات الـ ١٣ مرة واحدة خلال العام.يأتي بعدهما انتهاك «قبض تعسفي» وانتهاك «تعسف داخل مؤسسة صحفية»، الذي تكرر كل نوع منهما ٥ مرات خلال العام، ثم انتهاك «التعرض للضرب»، وانتهاك «قرار وقف عن العمل» حيث تكررت كل فئة منهما ٤ مرات خلال العام، بعدها انتهاك «سب وقذف» وانتهاك «حجب منصة رقمية» حيث تكررت كل فئة منهما ٣ مرات خلال العام، ثم انتهاك «تحرش»، وانتهاك «منع من ممارسة العمل»، حيث تكرر كل منهما مرتين.
في ذيل القائمة تأتي انتهاكات «تهديد إلكتروني بالقول، اختراق منصة رقمية، حكم بفرض غرامة مالية، انتهاك ملكية فكرية، استيقاف / احتجاز غير قانوني، حكم قضائي بالحبس، إجراء تعسفي داخل مكان احتجاز، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، قرار غلق وسيلة إعلامية، التعدّي بالقول أو التهديد، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، مصادرة / الاستيلاء على منقولات، ضرب قد يُفضي إلى الموت» إذ حدثت كل فئة من هذه الفئات الـ ١٣ مرة واحدة خلال العام.

	الربع الأول من ٢٠٢٥	الربع الثاني من ٢٠٢٥	الربع الثالث من ٢٠٢٥	الربع الرابع من ٢٠٢٥	الإجمالي
حجب حقوق مالية	10	193	519	589	1311
منع التغطية الإعلامية	9	58	16	32	115
تجديد الحبس على ذمة التحقيقات	23	21	11	15	70
الحرمان من التواصل مع الدفاع	0	13	12	16	41
الحرمان من المثول أمام القاضي	0	13	11	15	39
فصل تعسفي	7	27	1	0	35
الحرمان من الحديث للمحكمة	0	4	6	4	14
استمرار الحبس على ذمة المحاكمة	0	0	3	9	12
إخلاء سبيل بكفالة مالية	0	2	4	4	10
المنع من متابعة مجريات الجلسة	0	8	0	0	8
الحرمان من الظهور على الفيديو	0	4	3	0	7
تعامل / تحدّث غير لائق	4	0	0	2	6
منع دخول مؤسسة إعلامية	4	1	1	0	6
قبض تعسفي	1	1	0	3	5

	الربع الأول من ٢٠٢٥	الربع الثاني من ٢٠٢٥	الربع الثالث من ٢٠٢٥	الربع الرابع من ٢٠٢٥	الإجمالي
تعسف داخل مؤسسة صحفية	5	0	0	0	5
جلسة تجديد شكلية	0	0	2	3	5
التعرّض للضرب	0	0	1	3	4
قرار وقف عن العمل	2	1	1	0	4
حجب منصة رقمية	2	0	1	0	3
سب وقذف	0	0	1	2	3
منع من ممارسة العمل	1	1	0	0	2
تحرش	0	0	0	2	2
حكم بفرض غرامة مالية	0	1	0	0	1
انتهاك ملكية فكرية	0	1	0	0	1
استيقاف / احتجاز غير قانوني	0	1	0	0	1
حكم قضائي بالحبس أو السجن	0	1	0	0	1
تهديد إلكتروني بالقول	1	0	0	0	1
اختراق منصة رقمية	1	0	0	0	1

	الربع الأول من ٢٠٢٥	الربع الثاني من ٢٠٢٥	الربع الثالث من ٢٠٢٥	الربع الرابع من ٢٠٢٥	الإجمالي
إجراء تعسفي داخل مكان احتجاز	0	1	0	0	1
منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي	0	0	1	0	1
قرار غلق وسيلة إعلامية	0	0	1	0	1
التعدّي بالقول أو التهديد	0	0	1	0	1
إزالة محتوى إعلامي أو صحفي	0	0	0	1	1
مصادرة / الاستيلاء على منقولات	0	0	0	1	1
ضرب قد يُفضي إلى الموت	0	0	0	1	1
الإجمالي	70	352	596	702	1720

شكل رقم (١ - ١)

الانتهاكات التي وقعت خلال جلسات تجديد الحبس، وجاءت كالتالي:

يُعد انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات بحق الصحفيين/ات في قضايا النشر مخالفة صريحة لنصوص الدستور المصري وأحكامه، ولأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها مصر، والتي تحظر توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، وبناءً عليه، لا يجوز لجهات التحقيق استخدام الحبس الاحتياطي كإجراء احترازي في هذا النوع من القضايا.

ويجدر التنويه، على نحو خاص، إلى أن انتهاك تجديد الحبس وما صاحبه من انتهاكات خلال جلسات التجديد بلغ، وفق توثيق المرصد، ١٨٤ انتهاكًا خلال العام، وهو ما يفرده التقرير بالعرض والتحليل في السطور التالية، ويُوضحه بصورة أكثر تفصيلا الرسم البياني التالي.

خلال عام ٢٠٢٥، وثّق المرصد وقوع ٧٠ انتهاكًا من نوع «تجديد الحبس على ذمة التحقيقا»، وقد صاحبت هذه الانتهاكات -كما سبق وأشرنا- مجموعة من الانتهاكات الأخرى، تمثّلت في ٤١ حالة «حرمان من التواصل مع الدفاع»، و٣٩ حالة «حرمان من المثول أمام القاضي»، و١٤ حالة «حرمان من الحديث أمام المحكمة»، و٨ حالات «المنع من متابعة مجريات الجلسة»، و٧ حالات «الحرمان من الظهور عبر تقنية الفيديو»، وأخيرًا ٥ حالات «جلسة تجديد شكلية».

	الربع الأول من ٢٠٢٥	الربع الثاني من ٢٠٢٥	الربع الثالث من ٢٠٢٥	الربع الرابع من ٢٠٢٥	الإجمالي
تجديد الحبس على ذمة التحقيقات	23	21	11	15	70
الحرمان من التواصل مع الدفاع	0	13	12	16	41
الحرمان من المثول أمام القاضي	0	13	11	15	39
الحرمان من الحديث للمحكمة	0	4	6	4	14
المنع من متابعة مجريات الجلسة	0	8	0	0	8
الحرمان من الظهور على الفيديو	0	4	3	0	7
جلسة تجديد شكلية	0	0	2	3	5
الإجمالي	23	63	45	45	184

شكل رقم (2-1)

٢. تصنيف الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي:

أما تصنيف انتهاكات عام ٢٠٢٥، وفقًا للنوع الاجتماعي، نجد أن عدد ٩٦١ انتهاكًا وقع بحق صحفي أو إعلامي، في حين وقع عدد ٦٥٦ انتهاكًا بحق صحفيات أو إعلاميات، بينما وقع عدد ٩٥ انتهاك جماعي، وأخيرًا عدد ٨ انتهاكات بحق مؤسسة صحفية، بكل صحفييها إناث وذكور.

	الربع الأول من ٢٠٢٥	الربع الثاني من ٢٠٢٥	الربع الثالث من ٢٠٢٥	الربع الرابع من ٢٠٢٥	الإجمالي
صحفيون/ إعلاميون	45	182	335	399	961
صحفيات/ إعلاميات	14	100	256	286	656
انتهاك جماعي	8	68	2	17	95
شخصية اعتبارية	3	2	3	0	8
الإجمالي	70	352	596	702	1720

شكل رقم (3-1)

٣. تصنيف الانتهاكات وفقًا لتوزيعها المكاني:

أما التصنيف وفق المعيار المكاني، يكشف لنا أن محافظة الجيزة كانت الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، خلال عام ٢٠٢٥، بواقع ١٣٣٢ انتهاكًا خلال السنة، بسبب حالات حجب الحقوق المالية التي شهدتها صحيفة الفجر، فضلًا عن غيرها من مؤسسات إعلامية تقع في النطاق الجغرافي للمحافظة.

يليها -بفارق واسع- محافظة القاهرة التي شهدت وقوع عدد ٢٤٠ انتهاكًا، ثم محافظة أسيوط، التي شهدت وقوع ٥٨ انتهاكًا، بعدها تأتي محافظة المنيا في المستوى الرابع؛ حيث شهدت وقوع عدد ١٩ انتهاكًا.

في الترتيب الخامس، تأتي الانتهاكات التي وقّعت بحق صحفيين/ات مصريين/ات خارج الأراضي المصرية، وعددها ١٧ انتهاكًا، ثم تأتي محافظة المنوفية بعدد ١٣ انتهاكًا، تليها محافظة الإسكندرية التي شهدت وقوع ١١ انتهاكًا، تليها محافظة الإسماعيلية ١٠ انتهاكات، ثم محافظة الفيوم ٩ انتهاكات، بعدها محافظة بورسعيد التي شهدت وقوع ٥ انتهاكات، تليها محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع ٣ انتهاكات، وأخيرًا محافظات «الدقهلية، القليوبية، قنا»، التي شهد كل منها وقوع انتهاك وحيد.

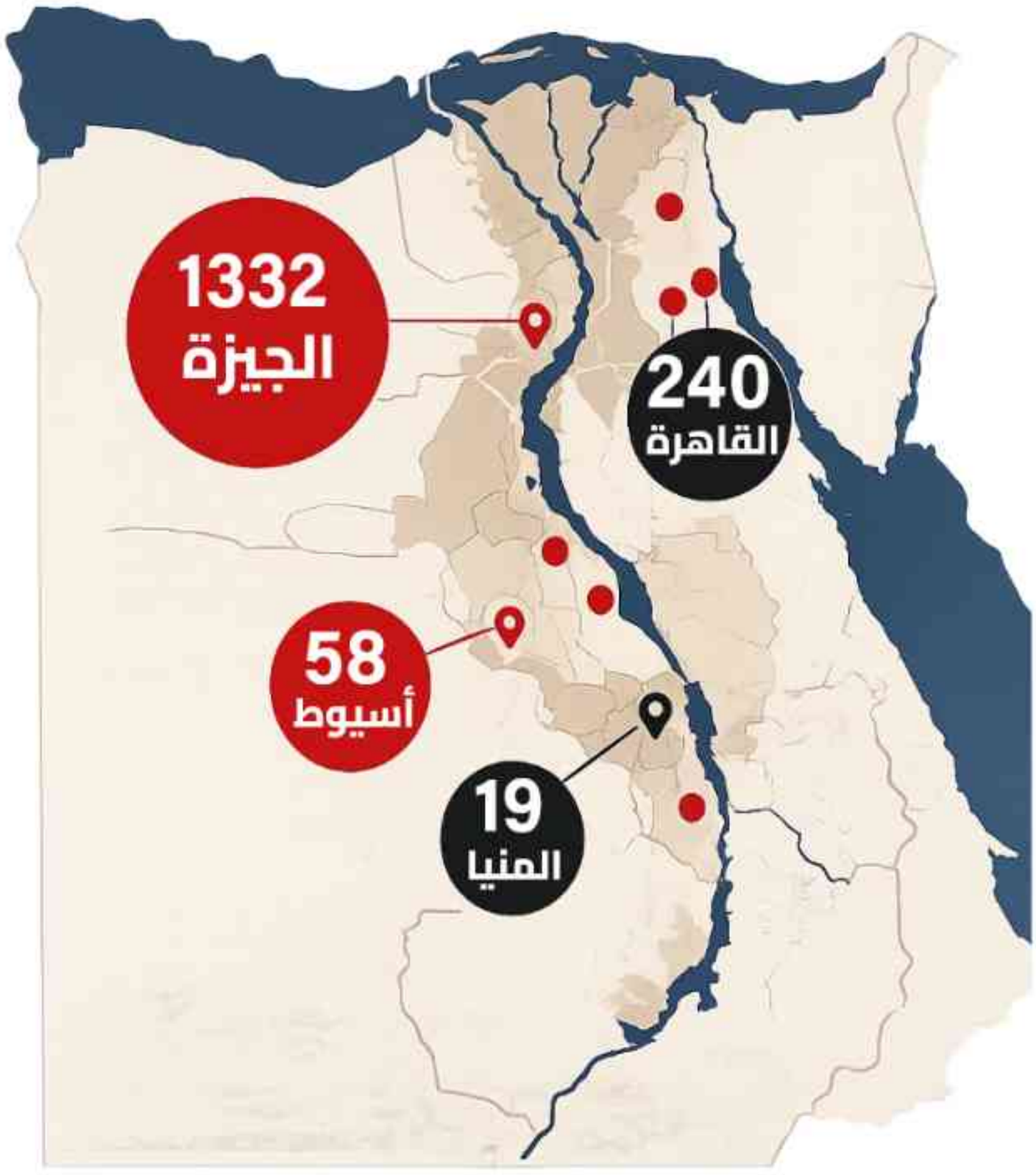

	الربع الأول من ٢٠٢٥	الربع الثاني من ٢٠٢٥	الربع الثالث من ٢٠٢٥	الربع الرابع من ٢٠٢٥	الإجمالي
الجيزة	28	191	524	589	1332
القاهرة	29	84	56	71	240
أسيوط	0	58	0	0	58
المنيا	11	0	1	7	19
خارج مصر	2	15	0	0	17
المنوفية	0	0	0	13	13
الإسكندرية	0	4	4	3	11
الإسماعيلية	0	0	8	2	10
الفيوم	0	0	0	9	9
بورسعيد	0	0	0	5	5
كفر الشيخ	0	0	3	0	3
الدقهلية	0	0	0	1	1
قنا	0	0	0	1	1
القليوبية	0	0	0	1	1
الإجمالي	**70**	**352**	**596**	**702**	**1720**

شكل رقم (4-1)

٤. تصنيف الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، نجد أن فئة «محرر صحفي» كانت الأعلى عرضة للانتهاكات؛ إذ طالها عدد ٩٢٥ انتهاك؛ يليها فئة «مراسل صحفي» التي وقع بحقها ٣٠٤ انتهاك، وهو ما يعني أن هناك نسبة عالية من الانتهاكات طالت صحفيو المحافظات. ثم تأتي فئة «رئيس قسم» حيث وقع بحق المنتسبين لها عدد ١٢٦ انتهاك، يليها فئة «محرر ديسك» التي طالها ٦٩ انتهاك، بعدها نجد فئة «كاتب صحفي» التي وقع بحقها ٥٥ انتهاك، بعدها نجد فئة «مدير تحرير» التي وثّقنا وقوع عدد ٥٠ انتهاك بحق العاملين/ات على هذه الدرجة.

ثم فئة «رسام كاريكاتير»، وفئة «رئيس تحرير»؛ حيث وقع بحق كل فئة منها على حدة، عدد ٢٩ انتهاك؛ يليها فئة «مقدم برامج» إذ وثقنا وقوع عدد ٢٤ انتهاك بحق هذه الفئة، بعدها فئة صحفي «مالتيميديا» حيث تعرّضت لـ ٢٣ انتهاك - وفئة الـ «مالتيميديا» تشير إلى الصحفيين/ات المتخصصين/ات في المونتير والجرافيك والسوشيال ميديا-، ثم نأتي إلى فئة «غير محدد التخصص» التي نالها عدد ٢٢ انتهاك - وتشير هذه الفئة إلى الانتهاكات التي وقعت بحق «جماعة صحفية» أو حتى «مؤسسة صحفية»، بمختلف تخصصاتها-.

بعدها تأتي فئة «نائب رئيس تحرير»؛ إذ وقع بحقها كل منها عدد ٢١ انتهاكًا لكل فئة على حدة؛ ، ثم فئة «مصور صحفي» التي طالها عدد ١٢ انتهاكًا، بعدها فئة «معد برامج» التي وقع بحقها عدد ٩ انتهاكات.

بعدها تأتي فئة «متخصص SEO» وفئة «مراسل تلفزيوني»، التي طال كل واحدة منها عدد ٤ انتهاكات، يليهما فئة «نائب مدير تحرير»، وفئة «سكرتير تحرير»، فقد وقع بحق كل فئة منهما عدد ٣ انتهاكات، في نهاية الترتيب، تأتي فئات «رئيس تحرير تنفيذي، رئيس تحرير برامج، مترجم، رئيس مجلس ادارة»، التي وقع بحق كل فئة منها عدد ٢ انتهاك.

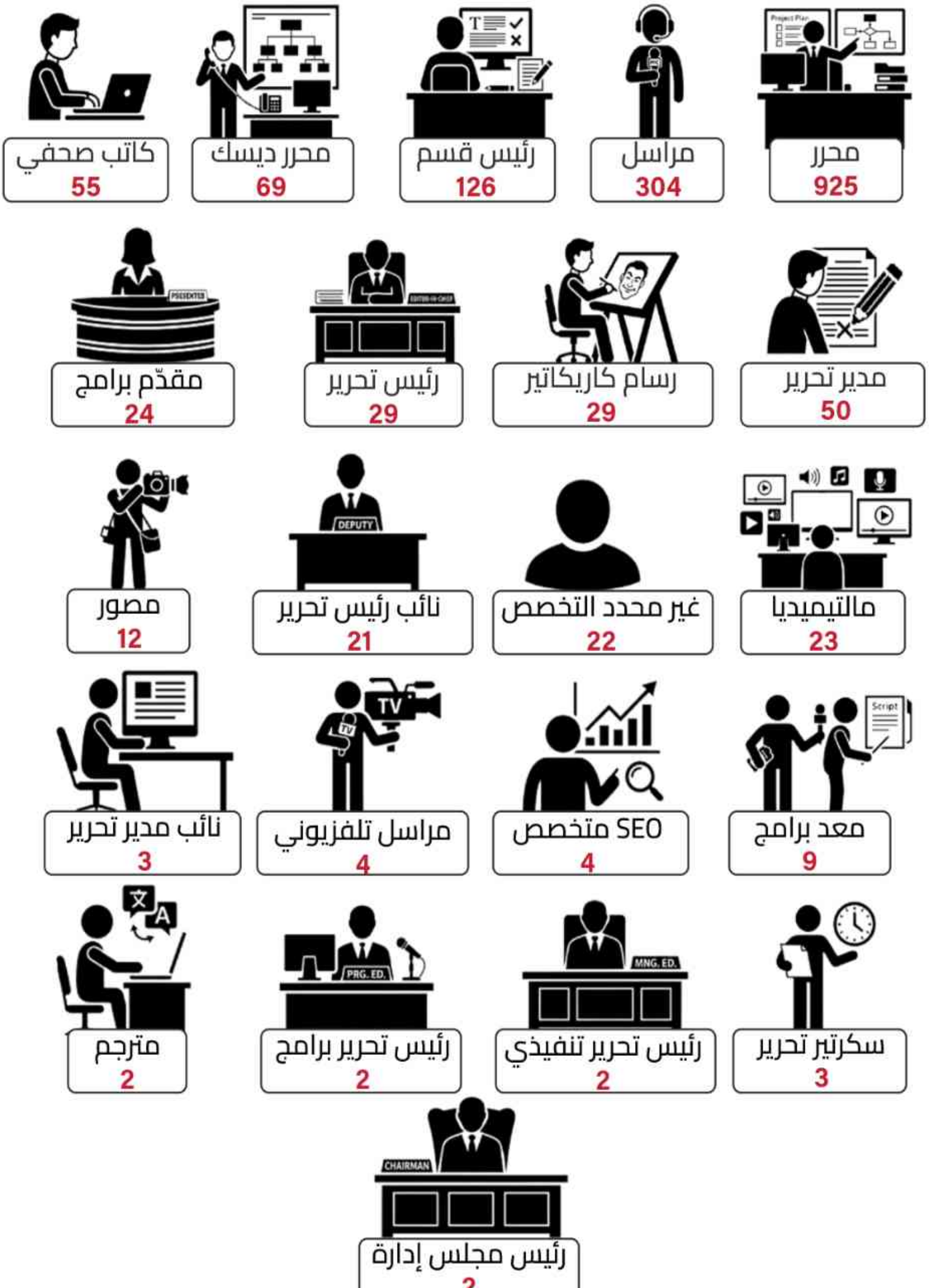
محرر
925
مراسل
304
رئيس قسم
126
محرر ديسك
69
كاتب صحفي
55
مدير تحرير
50
رسام كاريكاتير
29
رئيس تحرير
29
مقدّم برامج
24
مالتيميديا
23
غير محدد التخصص
22
نائب رئيس تحرير
21
مصور
12
معد برامج
9
SEO متخصص
4
مراسل تلفزيوني
4
نائب مدير تحرير
3
سكرتير تحرير
3
رئيس تحرير تنفيذي
2
رئيس تحرير برامج
2
مترجم
2
رئيس مجلس إدارة
2

شكل رقم (5-1)

٥. تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك:

يهمنا في سياق التوزيع الإحصائي للانتهاكات، أن نقرأها وفق نوع جهة عمل الإعلامي/ة ضحية الانتهاك، وفق هذا المنظور، نجد أن لدينا ١٢٩٤ انتهاك وقع بحق صحفيين/ات يعملون/ ات في مؤسسات صحفية، تمتلك فقط موقع إلكتروني، وليس لديها إصدار ورقي؛ فهي خارج مظلة حماية نقابة الصحفيين.

في حين نجد أن هناك ٣٠٧ انتهاك وقعت بحق عاملين/ات في مؤسسات تمتلك مطبوعات صحفية.

بينما نجد أن هناك عدد ٣٥ انتهاكًا وقع بحق إعلاميين/ ات في مؤسسات تمتلك وسيلة إعلام مرئية «قناة تلفزيونية»، ما يعني أن العاملين/ات في القنوات أقل عرضة من أمثالهم في الجرائد والمواقع، وإن كان ذلك غير دال، إذا أخذنا في اعتبارنا أن عدد العاملين بالقنوات أقل كثير من أعداد العاملين/ات في المواقع الإلكترونية، في الأخير نجد لدينا عدد ٨٤ انتهاك لم نعرف طبيعة مكان عمله، إن كانت قناة أو موقع أو جريدة.

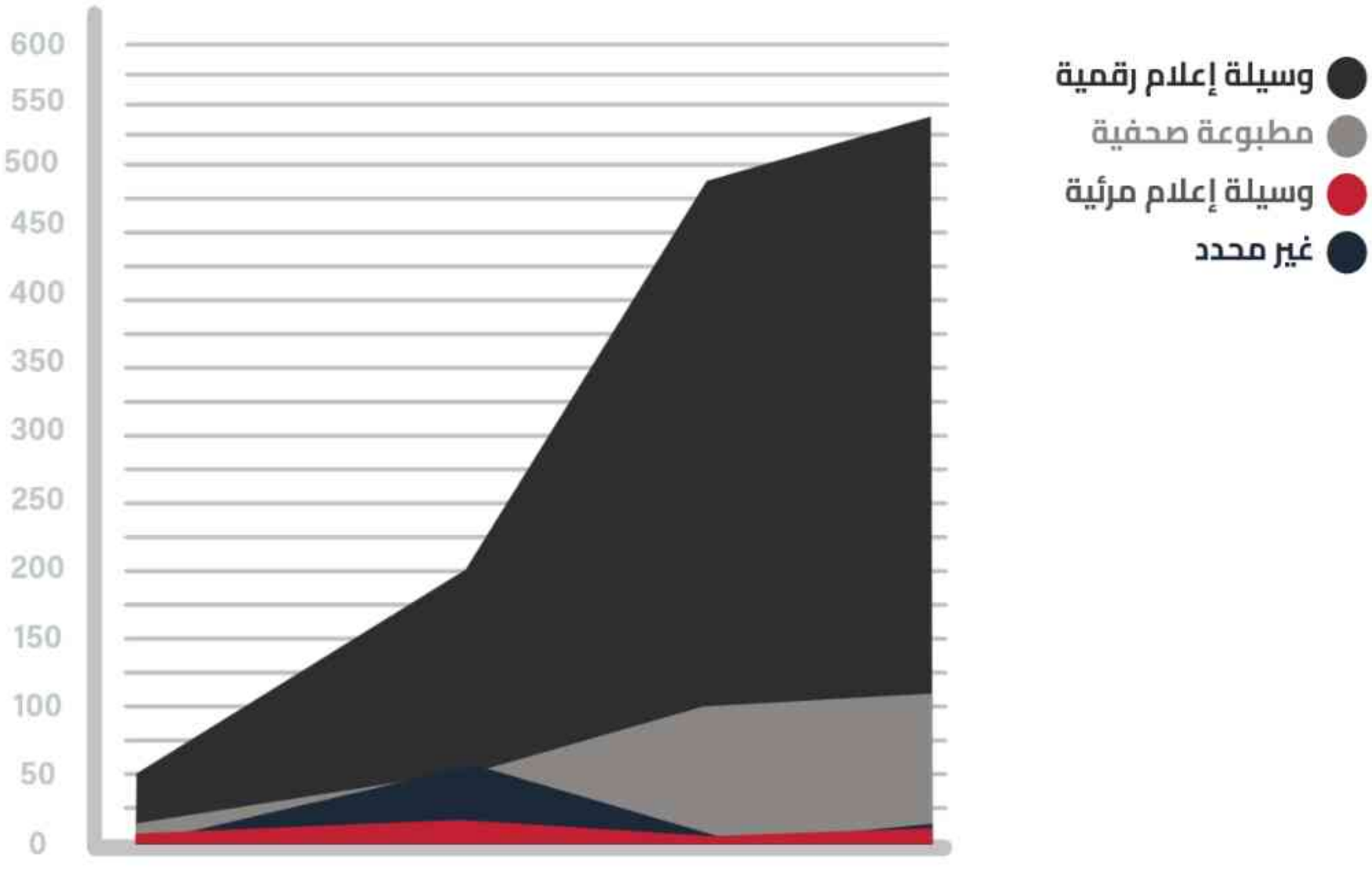

شكل رقم (6-1)

٦. تصنيف الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك:

هل يؤثّر ملكية المؤسسة الإعلامية على درجة تعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات؟، نحاول الوقوف على ذلك عبر تصنيف الانتهاكات الموثّقة حسب ملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك، وفق هذا المعيار، نجد أن ١٥٧٣ انتهاكًا وقعت بحق صحفيين/ات في مؤسسات «محلية خاصة، في حين كان عدد ٤١ انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات في مؤسسات صحفية قومية، بينما هناك ٣٤ انتهاكًا بحق عاملين/ات في مؤسسات صحفية أجنبية، ويبقى هناك ٧٢ انتهاكًا بحق صحفيين/ات فريلانسرز.

شكل رقم (7-1)

٧. تصنيف الانتهاكات وفقًا لجهة عمل المعتدي:

وفق معيار جهة عمل المُعتدي، نجد أنه خلال عام ٢٠٢٥، ارتكبت مؤسسات صحفية عدد ١٣٣٢ انتهاكًا، ارتكبتها بحق صحفييها/اتها أنفسهم/ن، كلها حجب حقوق مالية، وفصل تعسفي.

في حين نجد أن هناك ٢٠٧ انتهاكًا ارتكبتها جهات قضائية، بينما ارتكبت مؤسسات حكومية ٨٣ انتهاكًا، كما أن جهات أمنية ارتكبت ٣٥ انتهاكًا، فيما ارتكبت قنوات تلفزيونية ١٨ انتهاكًا، في حين ارتكبت جهة حكومية أجنبية ١٥ انتهاكًا، بينما ارتكب مدنيون ١٣ انتهاكًا، فيما ارتكب عاملين في مؤسسات رياضية عدد ١٠ انتهاكات، وارتكب أشخاص «لم نتحقق من جهة عملهم» عدد ٤ انتهاكات، وفي الأخير نجد أن «جهات تنظيمية للصحافة، مؤسسات ثقافية، مؤسسات رقمية» ارتكب كل منها انتهاك وحيد.

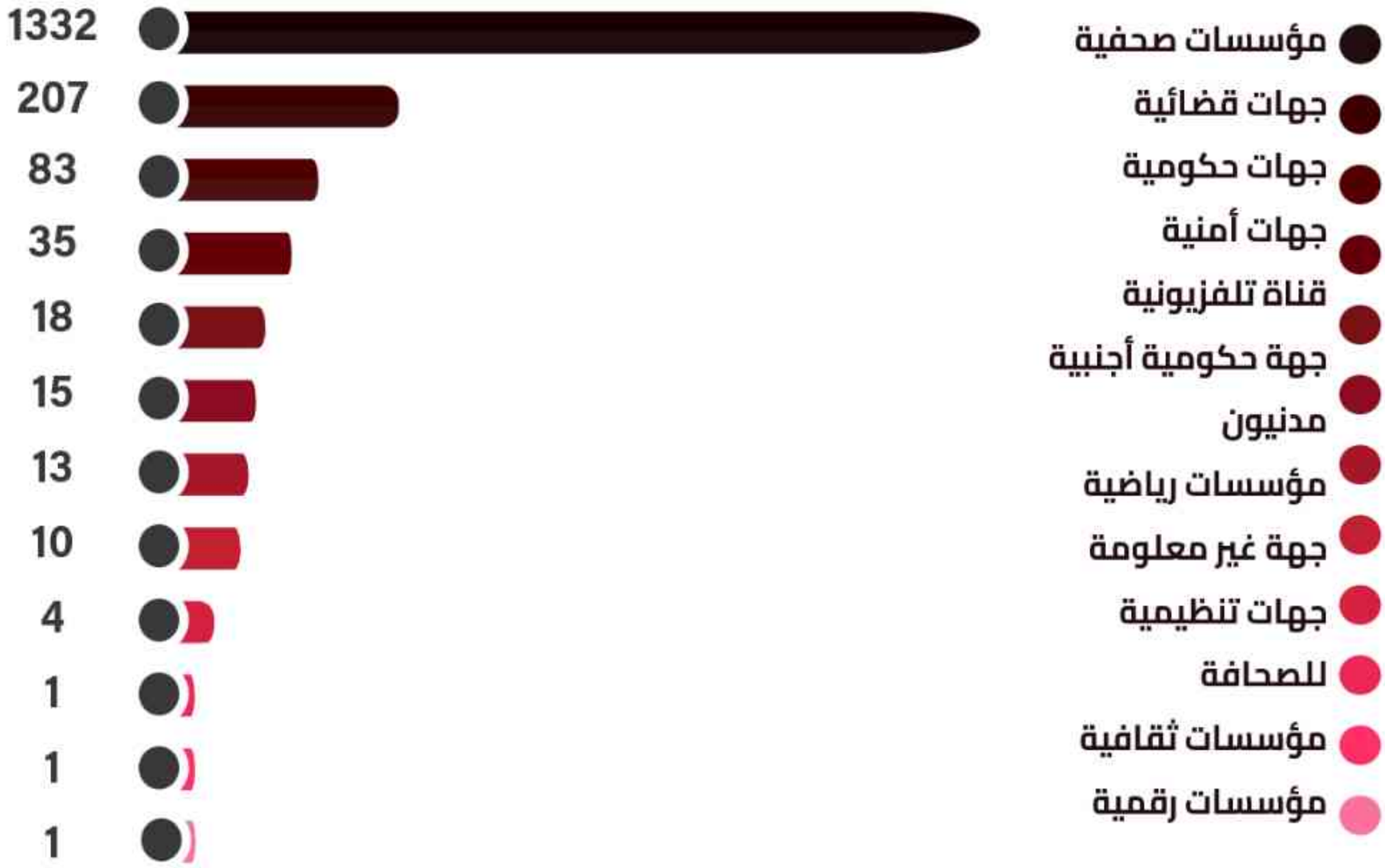

شكل رقم (8-1)

٨. تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

من زاوية نوع التوثيق، نجد أن ١٧١٩ انتهاكًا وثقت بشكل مباشر، عبر العودة إلى الصحفي/ة أو الإعلامي نفسه، أو عبر التواصل مع أحد أفراد أسرته، أو من خلال التواجد الميداني أثناء وقوع الانتهاك، أو عبر الرجوع إلى مستند رسمي يؤكد وقوع الانتهاك، في حين تم توثيق انتهاك وحيد بطريقة غير مباشرة.

شكل رقم (9-1)

٩. تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره:

كل انتهاك هو تبديد لحق كان يتمتع به الصحفي أو الإعلامي، في حال تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره، فإننا نربط الانتهاك بما يترتب عليه من تداعيات سلبية، وفق هذا المعيار، نجد أن ١٣٦٤ انتهاكًا تؤثّر بالسلب على «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفي/ة»، في حين نجد أن ٢١٤ انتهاكًا تبدد حق الصحفي/ة أو الإعلامي/ة في «العدالة الجنائية»، بينما نجد أن هناك ١٤١ انتهاكًا تتعلق بالحق في «حرية الصحافة والإعلام»، أخيرًا نجد لدينا انتهاك وحيد يتعلّق بحق الصحفي/ة الإعلامي/ة في «السلامة الشخصية داخل مكان احتجاز».

شكل رقم (10-1)

٩. تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره:

كل انتهاك هو تبديد لحق كان يتمتع به الصحفي أو الإعلامي، في حال تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره، فإننا نربط الانتهاك بما يترتب عليه من تداعيات سلبية، وفق هذا المعيار، نجد أن ١٣٦٤ انتهاكًا تؤثّر بالسلب على «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفي/ة»، في حين نجد أن ٢١٤ انتهاكًا تبدد حق الصحفي/ة أو الإعلامي/ة في «العدالة الجنائية»، بينما نجد أن هناك ١٤١ انتهاكًا تتعلق بالحق في «حرية الصحافة والإعلام»، أخيرًا نجد لدينا انتهاك وحيد يتعلّق بحق الصحفي/ة الإعلامي/ة في «السلامة الشخصية داخل مكان احتجاز».

ثانيًا.. قراءة مقارنة في الانتهاكات التي وقعت خلال عام ٢٠٢٥:

في هذا الجزء نعقد مقارنتين لتسليط مزيد من الضوء على البُعد التحليلي والإحصائي للانتهاكات التي وقعت خلال ٢٠٢٥، المقارنة الأولى بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية المختلفة لعام ٢٠٢٥؛ المقارنة الثانية بين آخر خمسة أعوام من حيث أعداد الانتهاكات.

المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الأربعة للعام ٢٠٢٥:

مقارنة الانتهاكات التي شهدها عام ٢٠٢٥ عبر فصول السنة، يكشف لنا أن الربع الأخير من العام كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهد وقوع ٧٠٢ انتهاكًا، في المركز الثاني من الترتيب يأتي الربع الثالث من العام؛ حيث شهدت الشهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر) وقوع ٥٩٦ انتهاكًا، في المركز الثالث من حيث الترتيب يأتي الربع الثاني من العام، حيث شهدت الشهور (أبريل، مايو، يونيو) وقوع ٣٥٢ انتهاكًا، في حين يأتي الربع الأول من العام، في ذيل الترتيب؛ إذ شهدت شهور (يناير، فبراير، مارس) وقوع ٧٠ انتهاكًا.

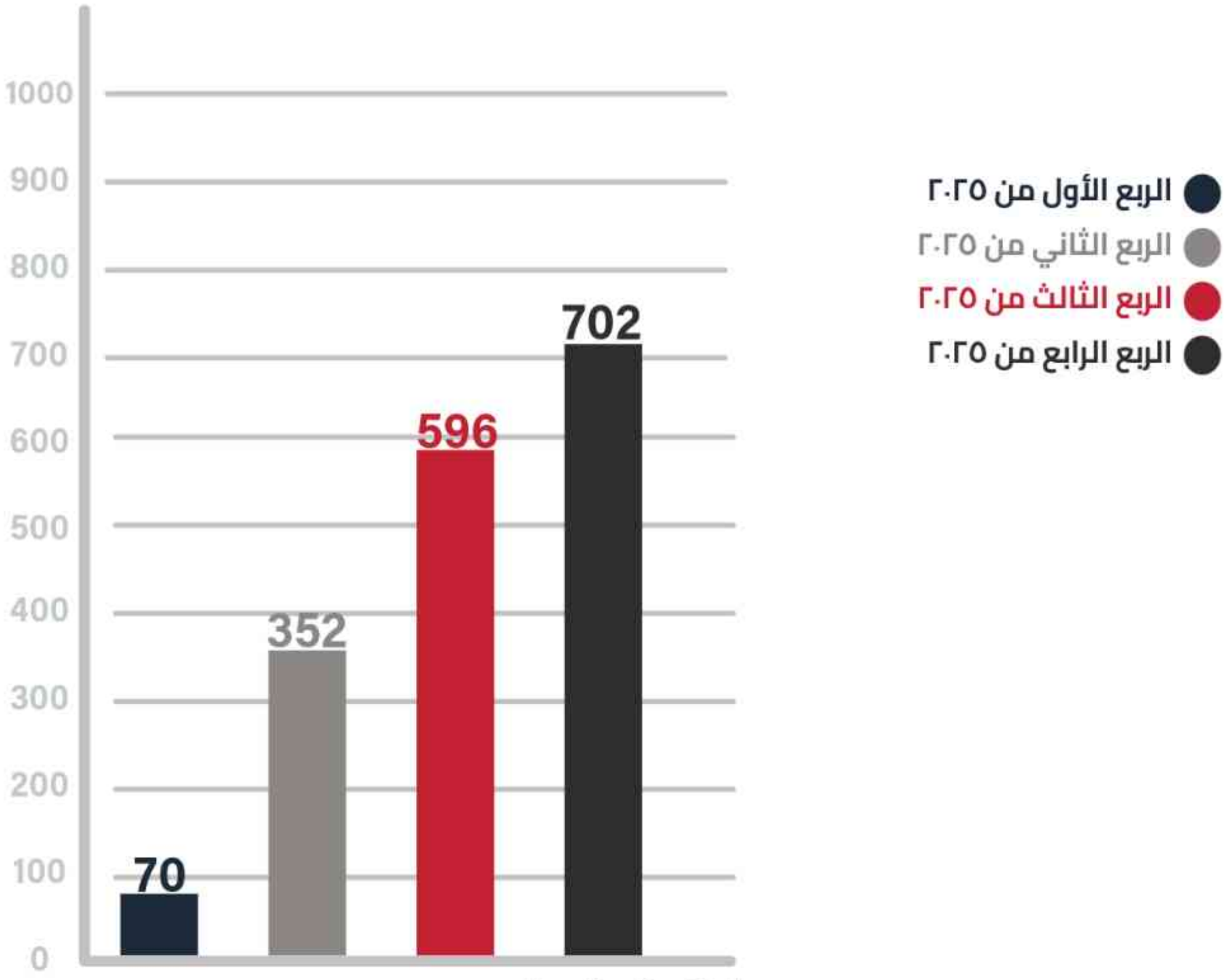
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
70
352
596
702
الربع الأول من ٢٠٢٥
الربع الثاني من ٢٠٢٥
الربع الثالث من ٢٠٢٥
الربع الرابع من ٢٠٢٥

شكل رقم (11-1)

المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر ٥ سنوات:

مقارنة أعداد الانتهاكات خلال السنوات الخمس الأخيرة، تكشف أن عام ٢٠٢٥ هو الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات؛ إذ شهد وقوع ١٧٢٠ انتهاكًا، وهو ما يفصله بفارق شاسع عن عام ٢٠٢٤، الذي يعد ثاني أكثر الأعوام من حيث أعداد الانتهاكات إذ شهد وقوع ٧٧٥ انتهاكًا.

في المركز الثالث يأتي عام ٢٠٢٣؛ حيث شهد وقوع ٣٣٥ انتهاكًا، في حين يأتي عام ٢٠٢٢ في المركز الرابع؛ إذ شهد وقوع ٢٣٨، بفارق ١٠٠ انتهاك تقريبًا عن العام الذي يليه، وفي ذيل الترتيب تأتي انتهاكات ٢٠٢١، والذي شهد وقوع ١٠٥ انتهاك.

يظهر تتبعنا منحنى الانتهاكات التي وقعت بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام خلال السنوات الـ ٥ الأخيرة، أن منحنى الانتهاكات يسجّل في عام ٢٠٢١ عدد ١٠٥ انتهاك، ويتصاعد في ٢٠٢٢ مسجّلًا عدد ٢٣٨ انتهاك، فيما يواصل الارتفاع في عام ٢٠٢٣، مسجّلًا عدد ٣٣٥ انتهاكًا، وفي ٢٠٢٤ تحدث طفرة في منحنى الانتهاكات؛ إذ يسجل ٧٨١ انتهاكًا، وفي عام ٢٠٢٥، ويواصل منحنى الانتهاكات ارتفاعه -بشكل جنوني- إذ يسجّل عدد ١٧٢٠ انتهاكًا.

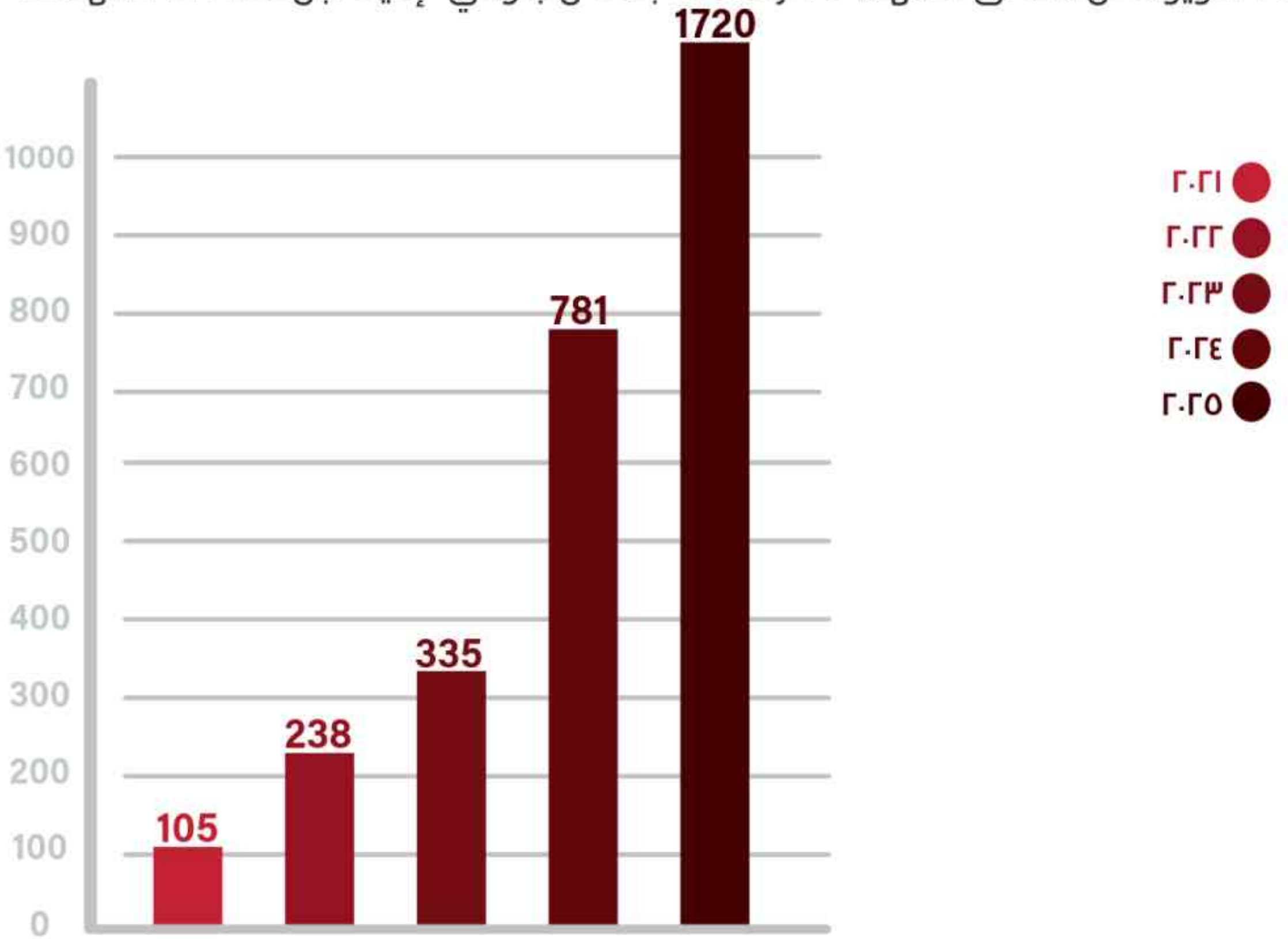

شكل رقم (12-1)

ثالثًا.. أبرز الانتهاكات خلال عام ٢٠٢٥:

يتناول هذا الجزء من التقرير أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال العام، ومراجعة بسيطة تكشف لنا أن انتهاك «حجب حقوق مالية» كان الأعلى حضورًا بين الانتهاكات التي وقعت خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ شهدت السنة وقوع عدد ١٣١١ حالة «حجب حقوق مالية»، كما نجد أن انتهاك «منع التغطية الإعلامية» ثاني أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال العام؛ إذ وثقنا عدد ١١٥ انتهاك منع تغطية إعلامية، وكان من الانتهاكات الأعلى تكرارًا «الفصل التعسفي»؛ إذ وثقنا خلال العام ٣٦ حالة فصل تعسفي. هذه الانتهاكات الثلاث مجتمعة تكررت ١٤٦١ مرة، من إجمالي انتهاكات ١٧٢٠ انتهاك، وهو ما نسبته ٨٤,٩٪ من إجمالي الانتهاكات.

كما شهد العام حِزمة من الانتهاكات المتعلقة بمرفق العدالة الجنائية، تدور كلها حول تجديدات الحبس على ذمة التحقيقات أو المحاكمة، وعددها مجتمعة ١٨٤ انتهاك ما يجعلها من الأعلى تكرارًا خلال العام، ما نسبته ١٠,٦٪ من إجمالي الانتهاكات.

كذلك شهد العام ما يمكن تسميته «انتهاكات نوعية»، وهي الانتهاكات قليلة العدد، لكنها عميقة التأثير، وقد شهد العام انتهاك وحيد بهذه الصفة؛ حيث تم الاعتداء على صحفي بالضرب بصورة كادت أن تفضي إلى الموت.

وهي حالة الصحفي عبده مغربي، وكان المرصد المصري للصحافة والإعلام، قد وثق، الإثنين ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥، واقعة الاعتداء على الصحفي عبده مغربي، مؤسس منصة «الشارع القنائي».

قال الصحفي في حديثه للمرصد، إن منصة «الشارع القنائي» هي منصة صحفية محلية تسعى لتقديم تجربة مميزة في تغطية الأحداث بمحافظة قنا، ويعمل بها ٣٥ صحفيًا/ة (نقابي وغير نقابي)، وتهتم بشكل خاص بمحاربة ظاهرة انتشار المخدرات؛ حيث «ينتشر مخدر الشابو بصورة كبيرة، وعادة ما تقود تغطياتنا لهذه الجرائم إلى الكشف عن شبكات الإتجار بها بشكل شهري».

وأضاف: «نهتم كذلك بتغطية الأحداث الناجمة عن النعرات والعصبية القبلية، ونغطي أيضا أداء المجالس المحلية وأداء نواب البرلمان عن محافظة قنا، ولذلك، تحقق المنصة انتشارًا واسعًا؛ إذ يبلغ حجم المشاهدات الشهرية نحو ١٠٠ مليون مشاهدة».

ووفق «مغربي»، خلال الفعاليات الانتخابية الأخيرة، كان للمنصة حضور واضح ودقيق، ورصدت التجاوزات المتعلقة بالرشاوى الانتخابية والمال السياسي، وغيرها من الوقائع التي تشكك في نزاهة المشهد الانتخابي، ونتيجة لذلك، صدر القرار بإعادة الانتخابات في محافظة قنا بالكامل، التي تغطيها أربع دوائر في الانتخابات الأخيرة، وقد أكدت نتيجة

الإعـادة صحـة التجـاوزات والانتهـاكات التي رصدتهـا المنصـة؛ إذ تراجعـت أعـداد الأصـوات التي حصـل عليهـا بعـض المرشـحين بين المرحلـة الأولى ومرحلـة الإعـادة بشـكل كـبير، على سـبيل المثـال، حصـل أحـد المرشـحين في المرحلـة الأولى على ٦٥ ألـف صـوت، بينمـا حصل في الإعادة على ٤ آلاف صـوت، فيمـا حصـل مرشـح آخـر على ٤ آلاف صـوت في المرحلـة الأولى، وارتفـع في الإعـادة إلى ٢٥ ألـف صـوت.

وتابـع: «بعـد صـدور قـرار إعـادة الانتخابـات في قنـا، حرصـت على التواصـل مـع جميع المرشـحين الذيـن خرجـوا مـن المشـهد الانتخابـي فـي مرحلتـه الأولى، كجـزء مـن متابـعتي لتطـورات المشـهد ونبـض الشـارع، وأثنـاء عودتـي مـن زيـارة أحـد المرشـحين فـي مركـز دشـنا، وأثنـاء قيادتـي للسـيارة، اعترض طريقـي سـبعة مُسـلحين يسـتقلون دراجـات ناريـة، اسـتوقفوني وحطمـوا زجـاج السـيارة بمؤخـرات بنادقهـم، ثـم فتـح أحدهـم بـاب السـيارة وضربني بمؤخـرة البندقيـة، محـاولًا سـحبي خارجهـا، هنـا صرخ فيـه آخـر ليكـف عـن محـاولات إخراجـي، ويطلـق النـار عليّ وأنـا مكانـي، لكـنني تمكنـت مـن الهـروب بالسـيارة بسرعـة فائقـة، وأطحـت بإحـدى الدراجـات الناريـة التي كانـت تـعترض طريقـي».

وأكمـل: «ولخوفي مـن وجـود كمائـن أخـرى على الطريـق، نزلـت بالسـيارة إلى الأرض الزراعيـة على جانـب الطريـق، وعبر مسـار غير اعتيـادي وصلـت إلى قسـم الشرطـة وأبلغتهـم بمـا حـدث، كنـت قـد فقـدت هاتفـي، وعبره تمكنـت الشرطـة مـن القبـض على ثلاثـة مـن المُعتديـن، ولا يزالـون محبـوسين قيـد التحقيـق».

وأضـاف: توقّعـت أن يكـون مـا حـدث ارتكبـه أحـد شـبكات الاتجـار فـي المخـدرات التي تضررت مـن تغطياتنـا لنشـاطاتها، لكـن مـا كشـفت عنـه التحقيقـات أن المتـورطين محسـوبين على أحـد المرشـحين للبرلمـان، وقـد كانـت هـذه المـرة الأولى التي أتعـرض فيهـا لمحاولـة قتـل بسـبب تغطيتنـا الصحفيـة».

ورغـم أن الحادثـة وقعـت يـوم الأحـد ٧ ديسـمبر الجـار، يقـول الصحفـي عبـده مغربـي، إن نقابـة الصحفـيين: «لـم تتابـع الموضـوع أو تلقـي لـه اهتمـام، إلا بعـد مـرور أيـام، وبعـد أن بـادرت بالاتصـال بهـم، ولـم تصـدر بيـان إدانـة لمـا حـدث معـي إلا بعـد أسـبوع كامـل مـن حـدوث الواقعـة، وبعـد أن نشر عـن الحـادث عـدة منصـات صحفيـة، وكان مـن المـفترض بمجلـس النقابـة أن يسـارع في التواصـل معـي ودعمـي بصـورة تليـق، خاصـةً وأن الحـادث غير معتـاد، ومـن غير المقبـول أن يصـل العـداء للصحفـيين/ات إلى حـد محاولـة الاغتيـال.

وفـي ١٠ ديسـمبر الجـاري، كشـفت وزارة الداخليـة ملابسـات الواقعـة، لافتـة إلى أنـه بتاريـخ ٧ ديسـمبر الجـاري، تبلّـغ لمركـز شرطـة قـوص بمديريـة أمـن قنـا مـن (أحـد الصحفـيين- مقيـم بمحافظـة القاهـرة)، بأنـه حـال قيادتـه سـيارته بدائـرة المركـز قـام بعـض الأشـخاص «أحدهـم ملثـم» باسـتيقافه والتعـدّي عليـه بـالضرب وقيـام أحدهـم بـكسر زجـاج سـيارته الأمامـي،

بدبشك بندقية آلية، حال قيامه بالتحدث مع أحد أصدقائه بالهاتف وسماعه ترديد الجناة اسم أحد المرشحين في الانتخابات البرلمانية، واكتشافه فقد هاتفه المحمول.
وقالت الداخلية - في بيانها آنذاك - أنها تمكنت من ضبط مرتكبي الواقعة (عاملين ، سائق – مقيمون بدائرة المركز)، لافتة إلى أنه «بمواجهتهم اعترفوا بارتكاب الواقعة، وتم بإرشادهم ضبط السلاح النارى المُستخدم في التعدّي والهاتف الخاص بالمجني عليه.
وأعربت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، مساء الأحد ١٤ ديسمبر، عن تضامنها مع الزميل الصحفي عبده مغربي، وإدانتها للاعتداء المسلح الذي تعرّض له، من قِبل محسوبين على مرشح برلماني في محافظة قنا، عقابًا له على قيامه بدوره المهني، في محاولة لترهيب الصحفيين/ات ومنعهم/ن من فضح الانتهاكات، وثمّنت اللجنة التحرّك السريع من جانب الأجهزة الأمنية للقبض على الجناة، مشددةً على أنها تنظر ببالغ الجدية إلى هذا الحادث الذي يمثّل تعديًا على سلامة الزميل، وحقه الأصيل في ممارسة عمله الصحفي بحرية وموضوعية، وهو الدور المنوط به لنقل الحقيقة وخدمة الشأن العام.
وطالبت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين - في بيانها - بضرورة ضبط باقي المتورّطين في الحادث ومحاسبة من يقف خلفهم، مناشدةً الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سير التحقيق بشكل عادل وشفاف، ومحاكمة المتورّطين فيه.
وأعلن المرصد المصري للصحافة والإعلام تضامنه الكامل مع الزميل الصحفي عبده مغربي، مؤسس منصة الشارع القنائي، ويؤكد أن ما تعرّض له يُمثّل تصعيدًا بالغ الخطورة في استهداف الصحافة المحلية المستقلّة، ولا سيما المنصات التي تؤدي دورًا رقابيًا مباشرًا في كشف المال السياسي، وأنماط العنف المرتبطة بالعمليات الانتخابية.

ورأى المرصد أن الاعتداء المسلح على صحفي بسبب محتواه المهني لا يمكن التعامل معه باعتباره واقعة فردية معزولة، بل يُعد مؤشرًا على مناخ عدائي متنامٍ تجاه العمل الصحفي خارج المركز، ويكشف عن هشاشة ضمانات السلامة المهنية للعاملين/ات في الإعلام، خاصة في المحافظات والمناطق الطرفية.

وأكد المرصد أن الصحافة المحلية تمثل رافعة أساسية للمساءلة المجتمعية، وأن استهداف منصات ذات انتشار واسع وتأثير جماهيري، مثل الشارع القنائي، يعكس محاولة واضحة لإعادة ضبط المجال العام بالقوة، وترهيب الأصوات التي تُصرّ على توثيق الوقائع وكشف الانتهاكات.
وانطلاقًا من مسؤوليته المهنية والحقوقية، شدد المرصد على أن:

- الاعتداء على الصحفيين/ات خلال فترات الانتخابات يُقوّض نزاهة العملية الانتخابية ويُفرغها من دورها الرقابي.
- حماية الصحفيين/ات ليست إجراءً أمنيًا ظرفيًا، بل التزام قانوني أصيل بموجب الدستور والاتفاقيات الدولية.

▪ الإفلات من العقاب في مثل هذه الوقائع يُشجّع على تكرارها ويُعمّق مناخ الخوف داخل غرف الأخبار المحلية.

وأكد المرصد متابعته لتطورات القضية ورصده لمسار التحقيقات، واحتفاظه بحقه في اتخاذ كافة المسارات الحقوقية والإعلامية اللازمة، لضمان عدم طمس الحقيقة أو التعامل مع الواقعة بوصفها حادثًا عابرًا؛ فالصحافة ليست هدفًا مشروعًا، وسلامة الصحفيين/ات خط أحمر.

أولًا.. حجب حقوق مالية:

شهد العام ٢٠٢٥ اتساع غير مسبوق في انتهاكات «حجب حقوق مالية» للصحفيين/ات، وهو ما يمكن رده للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الصحفي، بوصفه جزء من المجتمع المصري، الذي يعاني بدوره من سياق اقتصادي شديد الصعوبة، كما يمكن رده إلى غياب أطر رقابية فاعلة تضمن حماية الصحفيين/ات من مجالس إدارات الصحف؛ التي تتعامل في كثير من الأوقات مع المؤسسات الصحفية بوصفها إقطاعيات. الأجواء الاقتصادية القاسية، ونزق إدارات المؤسسات الصحفية، نجد ترجمته في تسجيل ١٣١١ حالة حجب حقوق مالية، في ٢٠٢٥، وقد جاء توزيعها جغرافيًا، كالتالي: ١٣٠٠ حالة حجب حقوق مالية شهدتها المؤسسات الصحفية الواقعة في النطاق الجغرافي لمحافظة الجيزة.

مع الإشارة إلى أن هناك ١٠٣٨ حالة «حجب حقوق مالية»، شهدتها صحيفة الفجر منفردة؛ إذ حرمت صحفييها، وعددهم ١٧٣ صحفي/ة من المرتبات لمدة ٦ أشهر، وهناك ٦٩ حالة حجب شهدتها صحيفة البوابة نيوز، وكلا الصحيفتان في محافظة الجيزة.
أما محافظة القاهرة فقد شهدت وقوع ٩ حالات حجب حقوق مالية، فيما شهدت محافظة الإسكندرية ٢ حالة حجب، ولم نرصد حالات حجب خارج المحافظات الثلاث خلال العام.

شكل رقم (13-1)

توزيع حالات حجب الحقوق المالية على فصول السنة، يكشف لنا الحالات تأخذ منحنى صاعد، وأن حالات الحجب تزداد بمرور الوقت، بشكل مطرد، وثابت في الوقت نفسه، فقد شهد الربع الأول من العام ١٠ حالات حجب، فيما تصاعد هذا الرقم خلال الربع الثاني ليصبح ١٩٣ حالة، في حين واصل الرقم تصاعده خلال الربع الثالث حتى أصبح ٥١٩ حالة حجب، وفي الربع الأخير من العام استمرت أعداد حالات حجب الحقوق المالية، حتى وصلت ٥٨٩ حالة حجب.

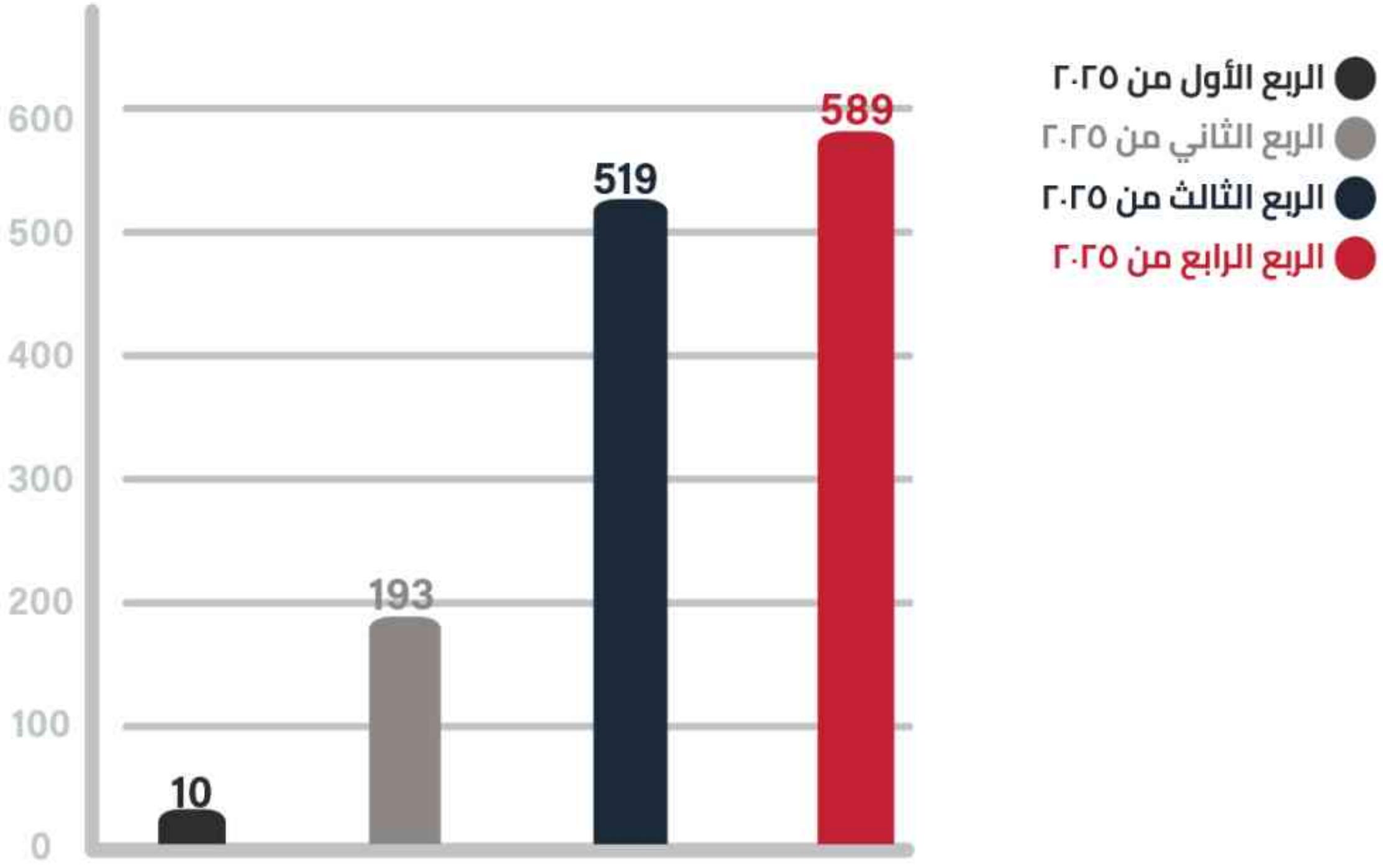

شكل رقم (14-1)

أما توزيع حالات الحجب وفق النوع الاجتماعي، بهدف الكشف عن التحيزات الجندرية وراء الحجب، إن كان هناك تحيزات على أساس النوع بالفعل تحكم منطق عمليات الحجب، فهي تكشف لنا أن هناك تقارب في الأعداد بين الصحفيين والصحفيات؛ إذ شهد العام وقوع ٧٠٦ حالة حجب حقوق مالية بحق صحفيين، وعدد ٦٠٧ حالة حجب بحق صحفيات.

وما يكشف عنه النظر وتتبع الحالات، أن الحجب يكون بسبب التعثر الاقتصادي للمؤسسات من جهة، أو بسبب تصور إدارات الصحف غياب موانع حجب المرتبات؛ في ظل توافر الأيدي العاملة من الصحفيين/ات مع قلّة فرص العمل، وغياب آليات الرقابة التي تدفعهم إلى الإلتزام بدفع الرواتب، خاصة في ظل غياب عقود عمل تقنن العلاقة بين المؤسسة والصحفي، وتضمن إلتزام المؤسسات بحقوق صحفييها.

شكل رقم (15-1)

استغرقت حالات حجب الحقوق المالية مختلف المهام الصحفية؛ إذ طال هذا الانتهاك المحررين/ات، كما طال رؤساء أقسام، ومديري تحرير، وحتى رؤساء تحرير، فقد شهدت السنة، وقوع ٨٥٧ حالة حجب بحق محررين/ات صحفيين/ات، وعدد ١٨٢ حالة حجب بحق مراسلين صحفيين، وعدد ١٢٦ حالة حجب بحق رؤساء أقسام، وعدد ٣٦ حالة حجب بحق محرري ديسك، وعدد ٢٩ حالة حجب بحق مديري تحرير، عدد ٢١ حالة حجب، بحق رؤساء تحرير، ومثلها لفئة «نائب رئيس تحرير»، ومثلها لفئة «صحفي مالتيميديا».

عدد ٧ حالات حجب بحق فئة «محرر صحفي»، وعدد ٤ حالات بحق فئة «معد برامج»، وعدد ٢ حالة بحق فئة «مراسل تلفزيوني»، وأخيرًا حالة حجب واحدة بحق كل فئة من هذه الفئات الـ ٥، وهي (متخصص SEO، نائب مدير تحرير، مقدم برامج، رئيس تحرير برامج).

شكل رقم (16-1)

تكشف لنا الأرقام أن العاملين/ات في مؤسسات صحفية رقمية كانوا أكثر تضررًا من حالات حجب الحقوق المالية، وهو ما يعد مفهومًا، ومتوقعًا، بالتأكيد العاملين/ات في مواقع صحفية إلكترونية أكثر عددًا من العاملين/ات فى إصدارات ورقية، أو فى قنوات تلفزيونية، وأعدادهم مرشحة للزيادة بصورة مستمرة. كما أنهم أقل تمتعًا بالحماية النقابية وفي الحقيقة القانونية أيضًا؛ إذ لا يزال يعامل الصحفي/ة الإلكتروني بوصفه منتحل صفة.
تشير الأرقام إلى أن عدد حالات حجب الحقوق المالية التي طالت صحفيين/ات إلكترونيين وصلت إلى ١٠٨٥ حالة، بينما الصحفيين/ات في الإصدارات الورقية طالتهم ٢١٩ حالة حجب، أما العاملين/ات في القنوات التلفزيونية، فقد طالتهم ٧ حالات حجب، حسبما وثقنا من حالات.

شكل رقم (17-1)

أما معيار «من يملك وسيلة الإعلام؟» فقد ألقى بظلاله أيضًا على خرائط توزيع حالات حجب الحقوق المالية، فقد شهدت المؤسسات الإعلامية المملوكة لرأس المال المحلي عدد ١٣٠٢ حالة حجب حقوق مالية، أما المؤسسات القومية فقد تعرض صحفييها إلى عدد ٩ حالات حجب، فيما لم نشهد أية حالة حجب في المؤسسات الإعلامية المملوكة لأجانب.

شكل رقم (18-1)

ثانيًا.. الفصل التعسفي:

الفصل التعسفي هو الوجه الآخر لانتهاك حجب الحقوق المالية، بمعنى أن حالات الحجب عادة ما تقود في النهاية إلى الفصل التعسفي؛ ففي البداية تعجز المؤسسة عن الوفاء بالمستحقات المالية للعاملين/ات لديها، ثم في خطوة تالية تعلن إدارتها تصفية النشاط توفيرًا لنفقات قليلة الجدوى اقتصاديًا، أو إعلان العجز عن الاستمرار.

وقد شهدت ٢٠٢٥ وقوع ٣٥ حالة فصل تعسفي، وقد توزعت هذه الحالات جغرافيًا كالتالي: عدد ١٢ حالة في محافظة الجيزة، وعدد ١٥ حالة بحق صحفيين/ات يعملون في مؤسسات إعلامية مقرّاتها خارج مصر، فيما شهدت محافظة القاهرة وقوع عدد ٦ حالات فصل، وأخيرًا، عدد ٢ حالة فصل في محافظة إسكندرية.

شكل رقم (19-1)

أما التوزيع الزمني لحالات الفصل، فهو يكشف بدوره، أن الربع الثاني من ٢٠٢٥ شهد ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد حالات الفصل؛ إذ شهد ٢٧ حالة فصل، مقابل ٧ حالات خلال الربع الأول، وشهد الربع الثالث من العام حالة واحدة، فيما لم يشهد الربع الأخير أية حالات فصل، وإن كان من الراجح أن يشهد الربع الأول من ٢٠٢٦ ارتفاع ملحوظ في حالات الفصل، في ضوء مقولة «أن حالات الحجب عادة ما تقود في النهاية إلى الفصل التعسفي».

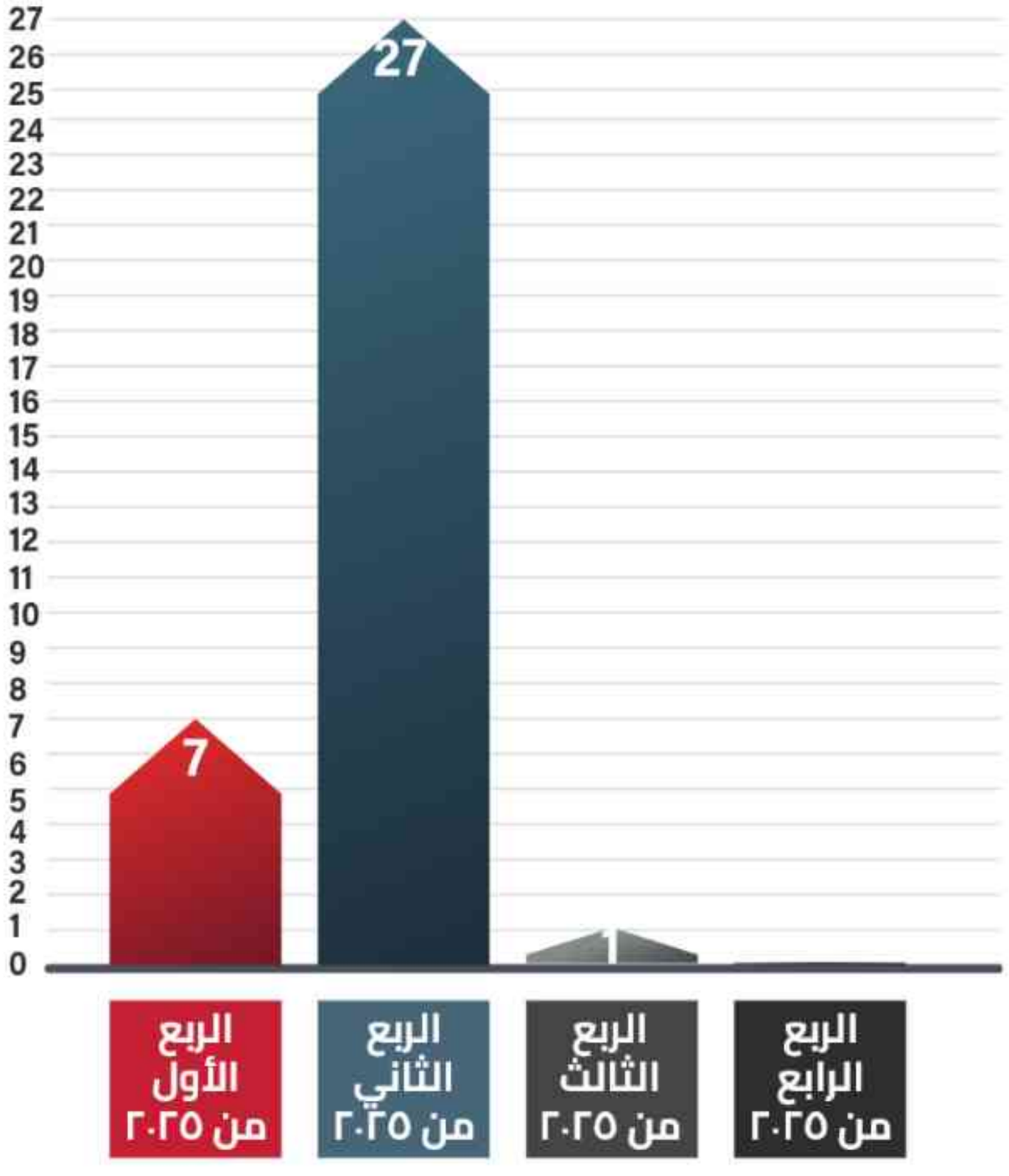

شكل رقم (20-1)

وفي إطار تصنيف حالات الفصل وفق معيار النوع الاجتماعي، بهدف الكشف عن أي تحيزات جندرية محتملة تقف خلف قرارات الفصل، أو الوقوف على وجود علاقة من عدمه بين الفصل والنوع الاجتماعي، تُظهر البيانات أن النوع الاجتماعي لم يكن عاملًا مؤثرًا في قرارات الفصل خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ صدر ١٢ قرار فصل بحق إعلاميين/ات، مقابل ١٠ قرارات فصل بحق صحفيات.

في حين، رصد المرصد ١٢ حالة فصل لصحفيين/ات من قناتي الحرة وموقع الساحة، دون التوصل بشكل قاطع إلى تحديد عدد الصحفيات وعدد الصحفيين/ات ضمن هذه الحالات، كما وثّق المرصد حالة فصل جماعي بحق فريق إعداد برنامج «في المساء مع قصواء» في فبراير ٢٠٢٥.

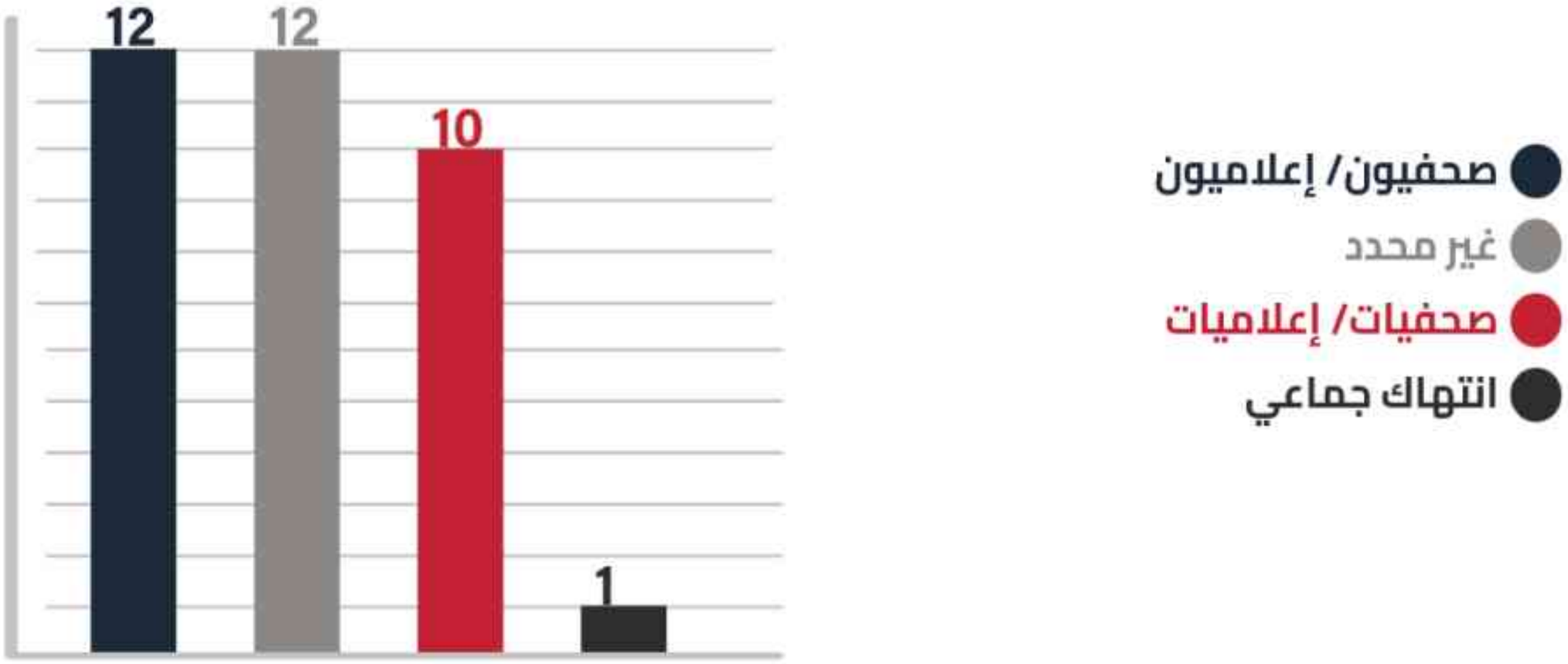

شكل رقم (22-1)

من ناحية التخصص، نجد أن لدينا ١٣ انتهاكًا طالت صحفيين/ات نجهل تخصصاتهم/ن، بينما وقعت ٦ حالات فصل بحق فئة «محرر»، عدد ٥ حالات بحق معدي برامج، وعدد ٢ حالة بحق كل فئة من هذه الفئات الثلاث (مراسل صحفي، مراسل تلفزيوني، مدير تحرير)، عدد حالة فصل واحدة بحق كل فئة من هذه الفئات الـ ٥ (كاتب صحفي، نائب مدير تحرير، مقدم برامج، صحفي مالتيميديا، رئيس تحرير برامج).

شكل رقم (23-1)

وإذا قارنا حالات الفصل البالغ عددها ٣٥ حالة من زاوية نوع الوسيط الإعلامي، يتبين أن المرصد وثق ١٢ حالة فصل بحق عاملين/ات في قنوات تلفزيونية، وفي حين وثق المرصد ١٢ حالة فصل لصحفيين/ات من العاملين/ات بـ قناة الحرة وموقع الساحة الإخباري، التابعين لشبكة الشرق الأوسط للإرسال (MBN) – مكتب القاهرة، دون التوصل إلى تحديد طبيعة الوسيط الإعلامي الذي يعملون/ات به على نحو قاطع.
كما تم توثيق ٧ حالات فصل بحق صحفيين/ات في وسائل إعلام رقمية/مواقع، فيما جرى توثيق ٤ حالات فصل لصحفيين/ات في صحف ورقية.

شكل رقم (24-1)

ثالثًا.. منع التغطية الإعلامية:

شهدت سنة ٢٠٢٥ توثيق ٥٨ حالة «منع تغطية»، بحق صحفيين/ات مصريين/ات، ما يعني أن الانتهاكات الأعلى تكرارًا خلال العام لم تصدر فقط عن إدارات المؤسسات الصحفية، إنما جاءت من الشارع، وعرقلت عمليات التغطية ومحاولات صحفيين/ات القيام بأدوارهم.
وقد توزّعت حالات المنع جغرافيًا كالتالي: عدد ٥٨ حالة منع شهدتها محافظة أسيوط، فهي الأعلى في حالات المنع، وقد وقعت حالات المنع تلك خلال حدث واحد، هو زيارة رئيس الحكومة إلى المحافظة، في ١٠ أبريل ٢٠٢٥؛ حيث تم منع ٥٨ صحفي/ة من تغطية الزيارة.
أما محافظة المنيا فقد شهدت وقوع ١٧ حالة منع تغطية، أما محافظة المنوفية فقد شهدت ١٢ حالة منع تغطية، فيما شهدت محافظة الإسماعيلية ١٠ حالات منع تغطية، والفيوم ٩ حالات، ومحافظتي الإسكندرية وكفر الشيخ ٣ حالات منع لكل منهما، فيما شهدت محافظات «بورسعيد، الدقهلية، القاهرة» حالة منع لكل منها.
تكشف حالات المنع هذه عن أمرين رئيسيين؛ أولهما أن أجهزة الحكومة في الأقاليم تبدو أقل خشية من ردود فعل المجتمع تجاه استبعاد الصحفيين/ات ومنعهم/ن من التغطية، وثانيهما وجود توترات أكبر في العلاقة بين أجهزة الحكومة والصحفيين/ات في

الأقاليم مقارنة بالقاهرة، فبرغم وجود توترات بين الطرفين في العاصمة، فإن النشاط النقابي وحضور الإعلام المكثف يحدّان من قُدرة الجهات والمسؤولين الحكوميين على استبعاد الصحفيين /ات، ومنعهم/ن من التواجد والتغطية.

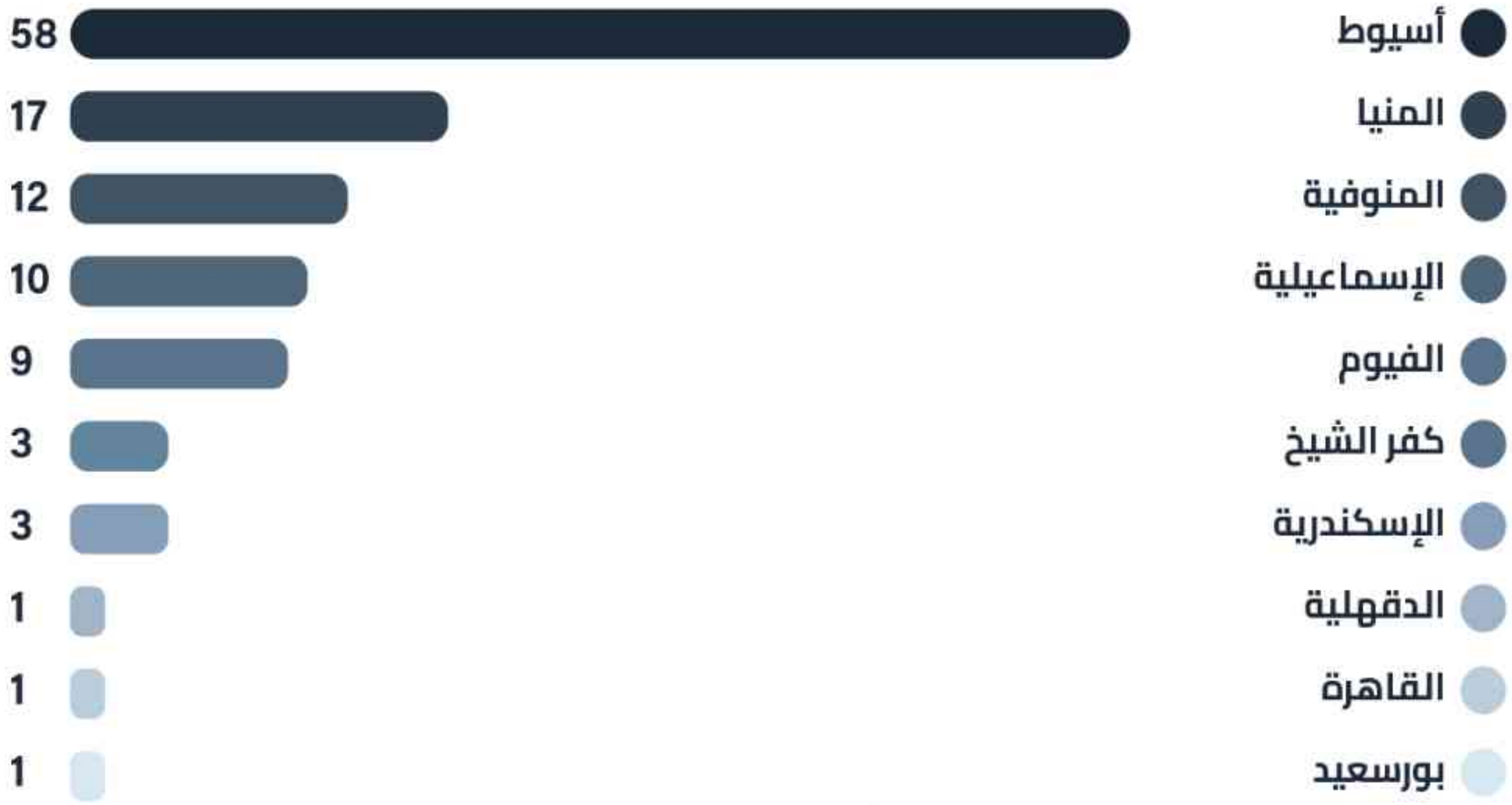

شكل رقم (25-1)

أما التوزيع الزمني لحالات منع التغطية، فتكشف أن المنع خلال العام يتحرّك على شكل موجات مد و جذر؛ إذ شهد الرابع الأول توثيق ٩ حالات منع، في حين شهد الربع الثاني تسجيل ٥٨ حالة منع، فيما تعود الحالات للانحسار في الربع الثالث؛ إذ شهد وقوع ١٦ حالة منع، ثم تعاود المد في الربع الأخير الذي شهد توثيق ٣٢ حالة منع.

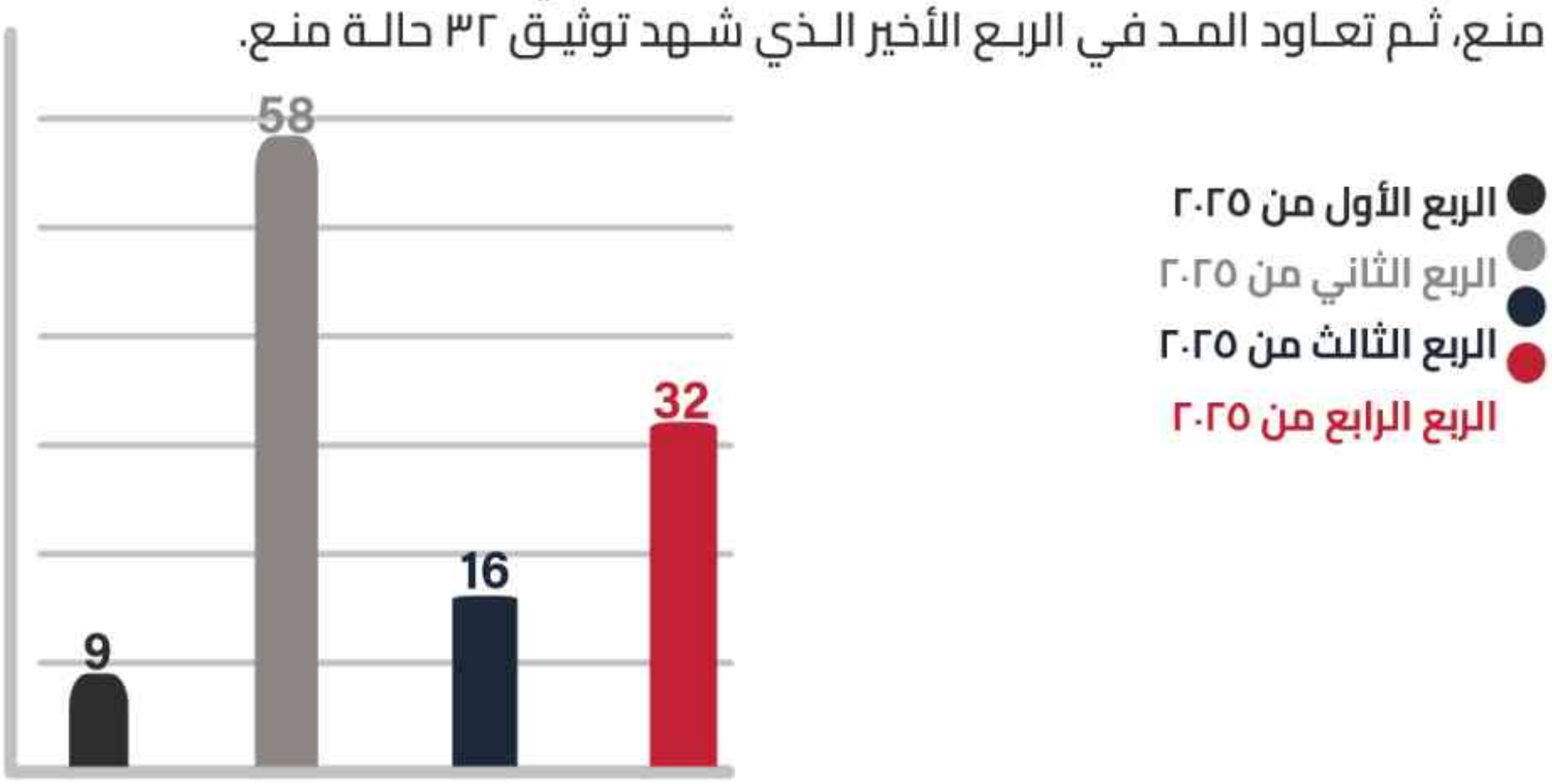

شكل رقم (26-1)

هل تأثّرت حالات المنع بالنوع الاجتماعي للصحفي/ة؟، تشير الأرقام المتاحة إلى أن العلاقة بين المنع والنوع الاجتماعي تبدو ضعيفة، فقد شهد العام تسجيل ٢٥ حالة منع بحق صحفيين وإعلاميين، مقابل ٩ حالات منع بحق صحفيات، بما يعكس فارقًا عدديًا قدره ١٦ حالة بين الطرفين/ غير أن دلالة هذا الفارق تظل محدودة، إذا ما أُخذ في الاعتبار أن ٨١ حالة منع طالت جماعات صحفية مختلطة، تضم صحفيين وصحفيات دون تمييز، الأمر الذي يقلل من إمكانية الاستنتاج بوجود تحيز قائم على النوع الاجتماعي في هذا السياق.

شكل رقم (1-27)

أما تصنيف حالات المنع بحسب تخصص الضحية، لن يكشف عن نتيجة جديدة أو غير متوقعة، إذ طالت حالات المنع مراسلين أو صحفيين/ات خارجيين/ات ومصور، وهي نتيجة طبيعية كون عمليات المنع تطال الصحفيين/ات الميدانيين/ات.

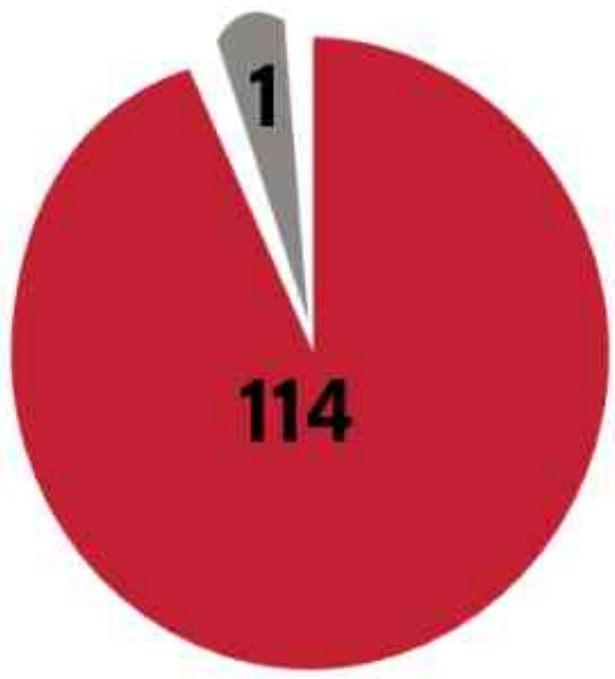

شكل رقم (1-28)

جدير بالذكر أن هناك ٦٣ حالة منع، لم يتم التعرّف فيها على جهة عمل الصحفي ضحية المنع، بينما تم منع ٢٢ صحفي/ة يعملون لوسائل إعلام رقمية، ومنع ١٣ صحفي/ة يعملون بمطبوعات صحفية، وأخيرًا، منع ١٢ صحفي/ة مراسلي وسائل إعلام مرئية.

شكل رقم (29-1)

نوع جهة عمل المعتدي، بوصفه معيار لتصنيف الجهات التي منعت صحفيين/ات من التغطية، يكشف أن الجهات الحكومية وإن كانت أكثر الجهات ارتكابًا لحالات المنع، إلا أنها ليست الجهة الوحيدة، فقد ارتكبت الحكومة ٧٨ حالة منع، بينما ارتكبت أجهزة الأمن ٢٥ حالة منع، بينما ارتكب منتسبين/ات إلى مؤسسات رياضية ٨ حالات منع، فيما ارتكب منتسبين/ات إلى جهات أمنية ٢ حالة منع، وأخيرًا، ارتكب مدني، حالة منع وحيدة، ومؤسسة ثقافية حالة منع وحيدة كذلك.

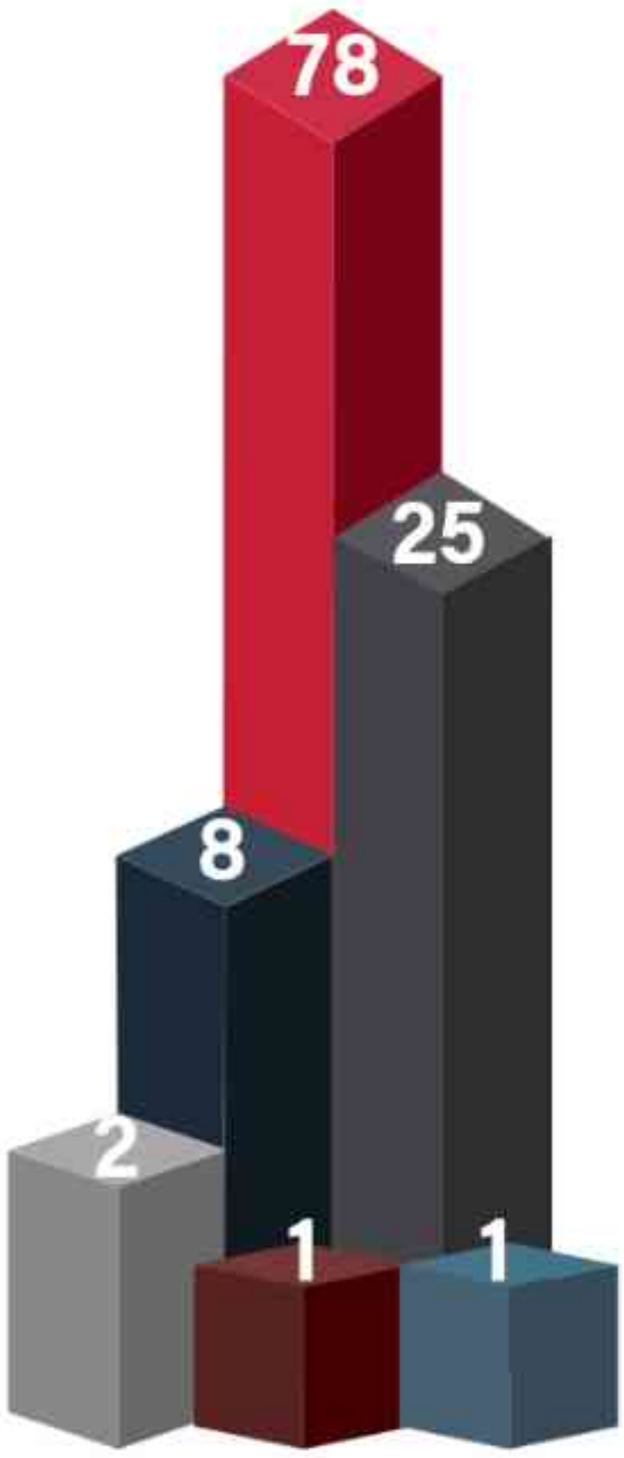

شكل رقم (30-1)

القسم الثاني

النشـاطات والخطابـات الصـادرة عـن الجهـات المعنيـة بتنظيم العمـل الصحفي والإعلامـي في مصر

خلال عام ٢٠٢٥

تحليل إحصائي وقراءة نقدية

يسلّط القسم الثاني من التقرير الضوء على النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، سواءً كانت هذه النشاطات خطابات (بيانات، تصريحات، مخاطبات)، أو كانت ممارسات (فعاليات، وأنشطة).

هذه الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، تنقسم إلى نوعين:

النوع الأولى: الجهات النقابية، المعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، فهي صوت مجتمع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والمعبرة عن أعضائه/وعضواته.

النوع الثاني: الجهات الرقابية، وهي مؤسسات حكومية أو قومية بهدف مراقبة المجال الصحفي والإعلامي، وتوجيه حركته، والتحكم في إيقاع عمله، تحت النوع الأول: يندرج واقعيًا نِقابة الصحفيين، ونظريًا نِقابة الإعلاميين. تحت النوع الثاني: تندرج هيئات (المجلس الأعلى للإعلام - الهيئة الوطنية للإعلام - الهيئة الوطنية للصحافة).

هناك نوع ثالث من المؤسسات يرصد نشاطاتها هذا القسم من التقرير، هذا النوع لا يندرج في النوع الأول أو النوع الثاني، لكنه يبقى ذات صِلة بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، مثل (البرلمان - جهات قضائية - الهيئة الوطنية للانتخابات - الهيئة العامة للاستعلامات)، فضلًا عن قنوات تلفزيونية، وصحف ومجلات، وشركات إنتاج وتوزيع محتوى إعلامي، وأكاديميين بمجال الإعلام.

أولًا.. نظرة إجمالية على ما صدر عن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي:

نظرة سريعة على النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، يكشف لنا أن هذه الجهات صدر عنها مجتمعة خلال عام ٢٠٢٥ عدد ١٢٣٠ نشاطًا، توّزعت كالتالي: عدد ٣١٨ نشاطًا خلال الربع الأول من العام، عدد ٢١٧ نشاطًا خلال الربع الثاني، عدد ٣٦٩ نشاطًا خلال الربع الثالث، وأخيرًا عدد ٣٢٦ نشاطًا خلال الربع الأخير؛ ما يعني أن نشاط هذه الهيئات غير مستقر، ولا يتبع نمط ثابت في أعداد النشاطات الصادرة عنه؛ حيث نجد بداية قوية في الشهور الثلاث الأولى، يعقبه تراجع خلال الربع الثاني، ثم ارتفاع كبير في النشاط خلال الربع الثالث، بعدها ترجع طفيف خلال الربع الأخير من العام.

كما تكشف النشاطات الصادرة تلك أن نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا من بين جميع الجهات؛ إذ صدر عنها منفردة ٥٤٠ نشاطًا، من إجمالي ١٢٣٠ نشاطًا، وهو ما نسبته ٤٣,٨٪ من إجمالي النشاطات الصادرة عن هذه المؤسسات.

يليها في الترتيب، الهيئة الوطنية للإعلام، التي صدر عنها ٢٤٩ نشاطًا خلال السنة، بنِسبة ٢٠,٢٪ من إجمالي النشاطات، يأتي بعدها في الترتيب، المجلس الأعلى للإعلام؛ حيث صدر عنه ٢١٦ نشاطًا خلال الفترة نفسها، بنِسبة ١٧,٥٪ من الإجمالي، يليه نقابة الإعلاميين؛ حيث صدر عنها ١٣٥ نشاط، بنِسبة ١٠,٩٪، وفي ذيل الترتيب تأتي الهيئة الوطنية للصحافة، بـ ٩٠ نشاطًا، نسبته ٧,٣٪ من مجمل النشاطات.

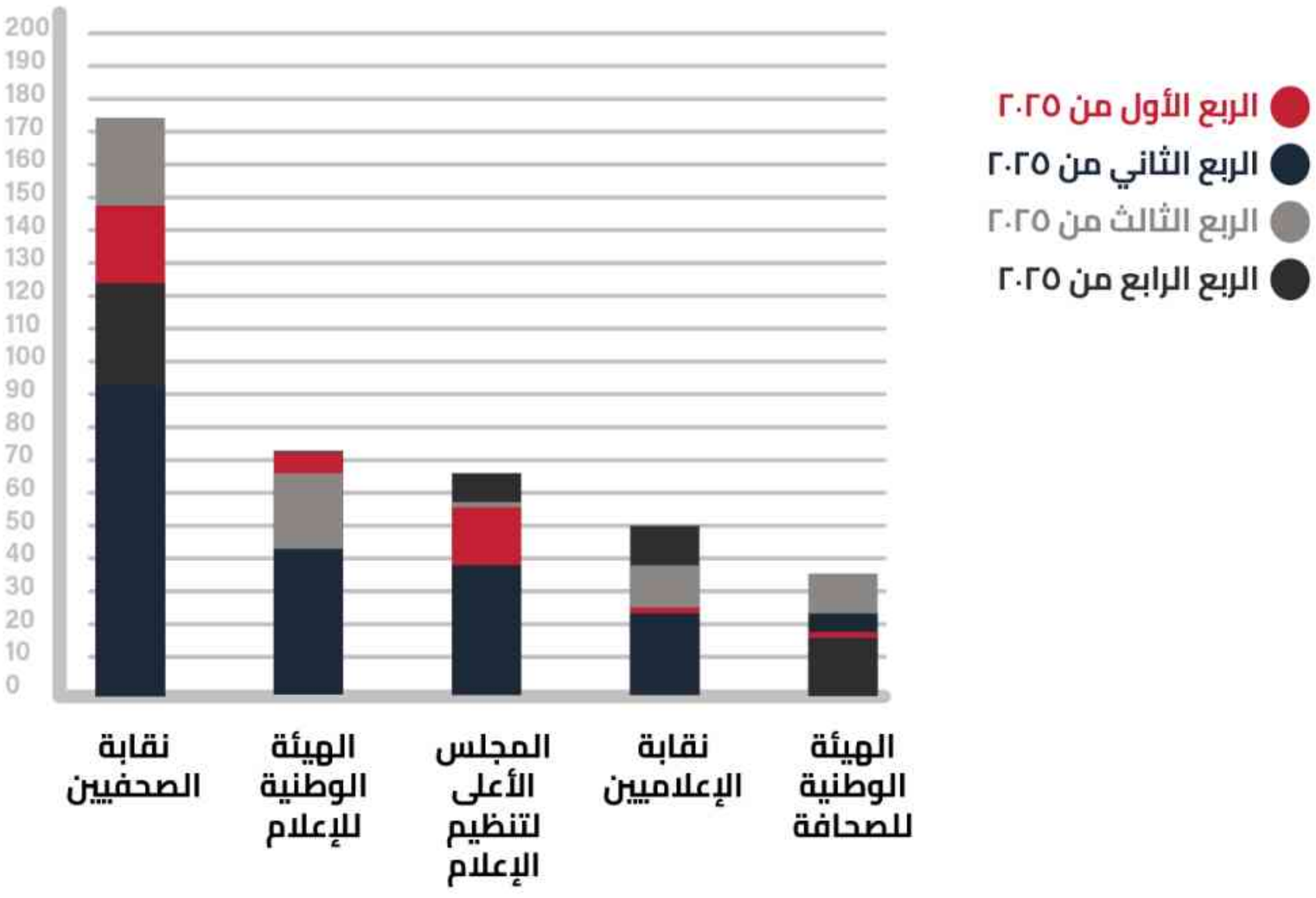
200
190
180
170
160
150
140
130
120
110
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
الربع الأول من ٢٠٢٥
الربع الثاني من ٢٠٢٥
الربع الثالث من ٢٠٢٥
الربع الرابع من ٢٠٢٥
نقابة الصحفيين
الهيئة الوطنية للإعلام
المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
نقابة الإعلاميين
الهيئة الوطنية للصحافة

شكل رقم (1-2)

ثانيًا.. الصادر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفق نوع الصادر:

في السطور التالية نحاول تقديم تحليل إحصائي للنشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، لكن ليس من زاوية نشاط كل هيئة على حدة، مقارنة بغيرها من هيئات، إنما من زاوية نوع الصادر عن هذه الجهات، وحجم هذا الصادر من إجمالي الصادرات.

كانت فئة «إعلان» هي الأعلى تكرارًا خلال ٢٠٢٥، وتشير الإعلانات إلى النشاطات التدريبية والخدمية والاحتفالية والتدريبية التي تنظمها هذه الجهات، وتعلن عنها لدعوة المستفيدين، وقد صدر عدد ٤٤٠ إعلان، فيما أصدرت الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، عدد ٣٧٥ خبر؛ يشير إلى تحركات مسؤولي الهيئات وتفاعلاتها الداخلية، كذلك صدر عن هذه الهيئات ١١٤ قرار، وأصدر مسؤوليها ٨٩ تصريح خلال السنة، كما أصدرت ٥٤ بيان موقف، كما صدر عنها ٤٧ برقية تهنئة عامة موجهة للمجتمع ككل، أو إحدى أجهزة الدولة، أو خاصة، موجهة للمجتمع الصحفي والإعلامي أو أحد أفراده، أيضًا صدر عنها ٣٣ نعي/ برقية عزاء، وصدر عنها ٣٣ تكريم، في صورة برقية أو احتفالية.

وقد وقّعت هذه الجهات عدد ٢٥ بروتوكول تعاون، بهدف التشبيك مع الجهات ذات الصلة، وكذلك توفير خدمات لمنتسبيها، وصدر عن قادتها عدد ١٠ خطابات موجهة للجهات ذات الصلة. وأصدرت أيضًا عدد ١٠ طلبات موجهة للجهات المختصة، وأعلنت عن ٣ مدونات سلوك، وشكوى وحيدة وتسوية وحيدة.

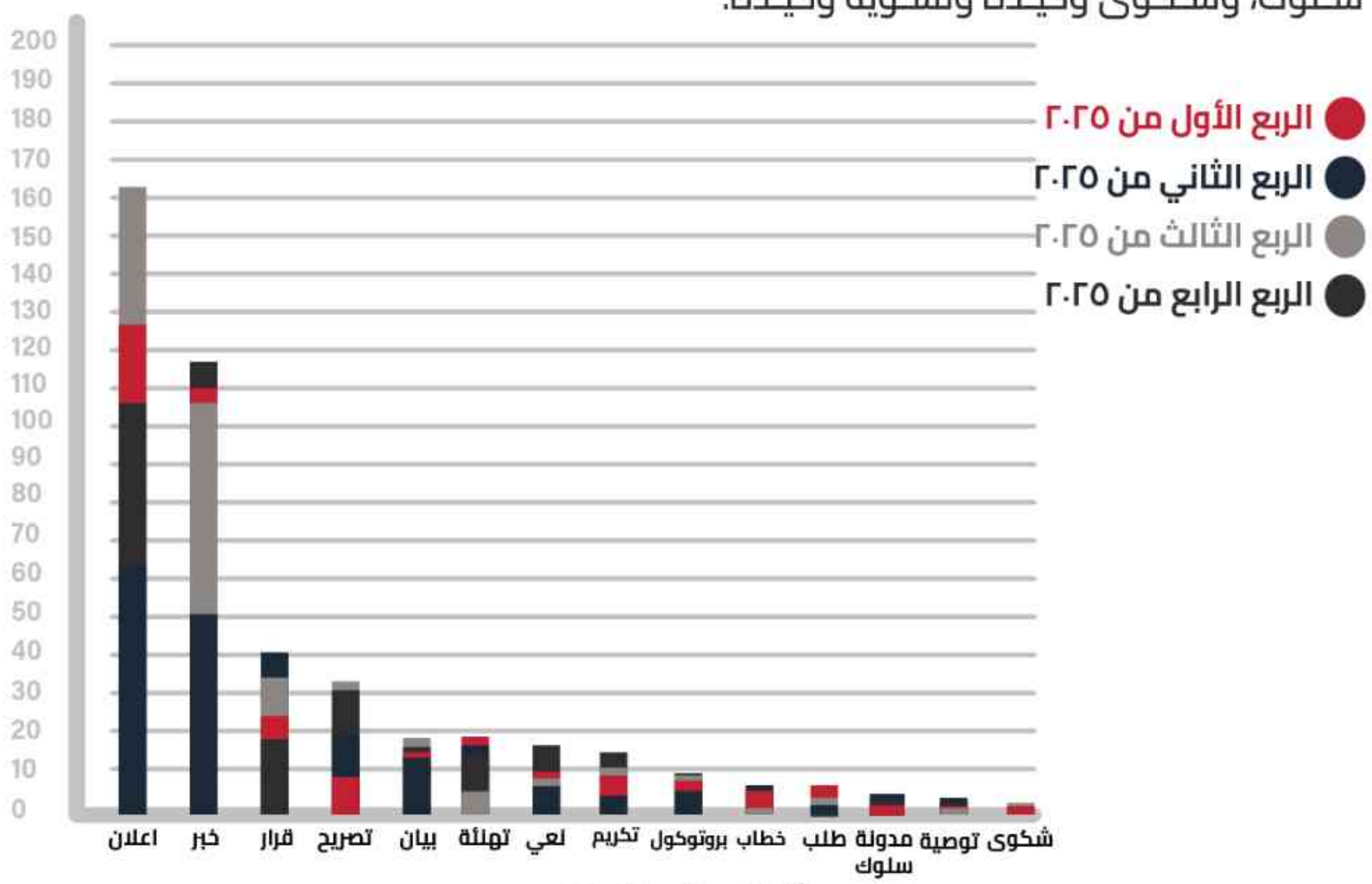

شكل رقم (2-2)

ثالثًا.. القرارات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر:

القرارات هي أبرز ما يصدر عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر، والتحليل الإحصائي للقرارات الصادرة عن هذه الجهات يخبرنا أن هذه الجهات مجتمعة أصدرت ١١٤ قرارًا.

توزعت كالتالي: أن المجلس الأعلى للإعلام هو الأكثر إصدارًا للقرارات؛ حيث صدر عنه ٤٧ قرار، يليه مع فارق كبير، نقابة الصحفيين، التي صدر عنها ٢٧ قرارًا، ثم الهيئة الوطنية للإعلام -بفارق كبير أيضًا- التي صدر عنها ١٥ قرارًا، بعدها الهيئة الوطنية للصحافة التي أصدرت ١٣ قرارًا، وفي النهاية تأتي نقابة الصحفيين التي أصدرت ١٢ قرارًا.

وقد كان الربع الثاني من العام هو الأعلى من حيث عدد القرارات الصادرة؛ إذ صدر فيه عدد ٤٠ قرار، يليه الربع الثالث الذي شهد صدور ٣٢ قرار، أما الربع الأول فقد صدر فيه ٢٤ قرار، وفي ذيل الترتيب يأتي الربع الأخير الذي شهد صدور ١٨ قرار.

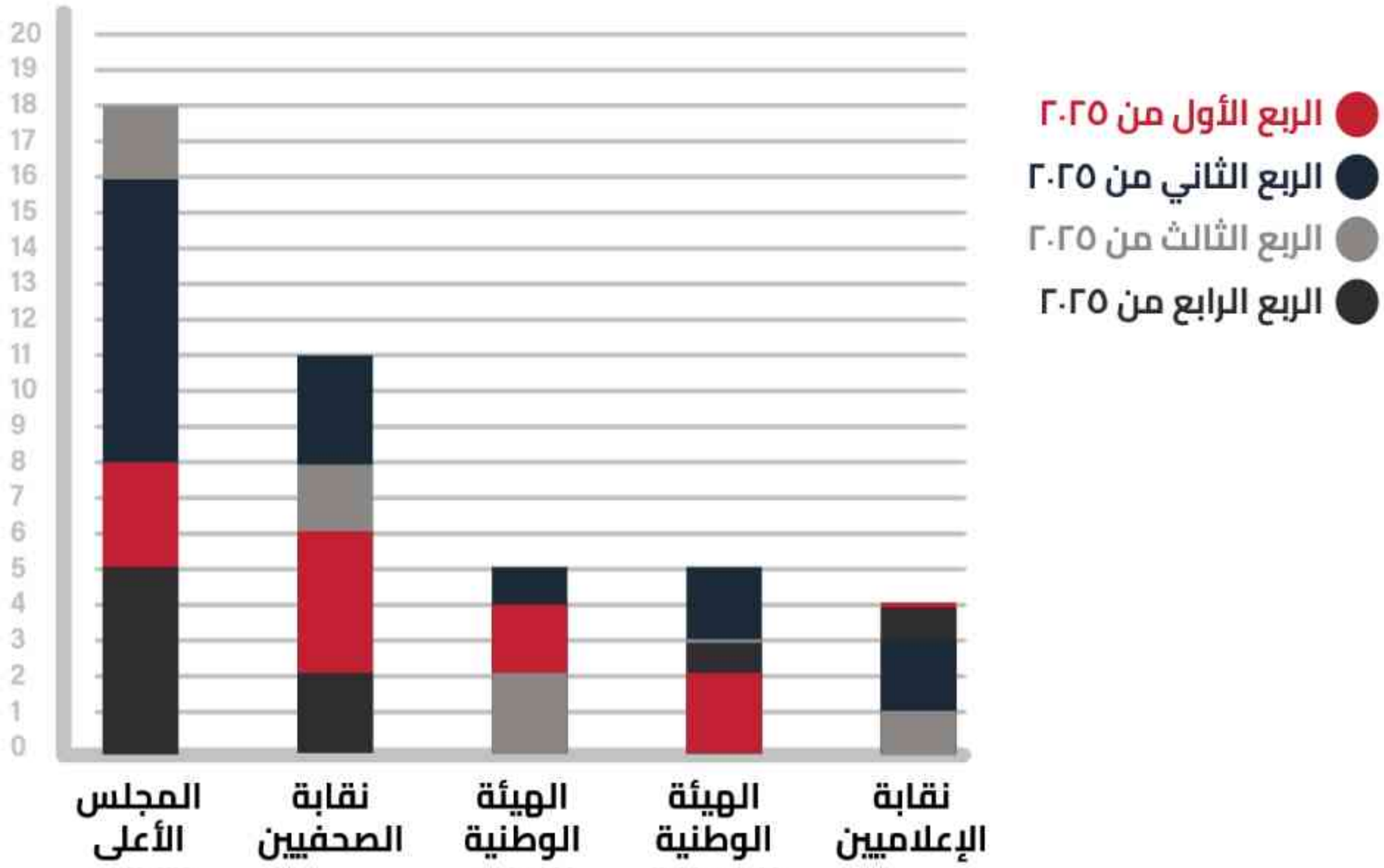

شكل رقم (3-2)

أخيرًا.. العرض التفصيلي لما صدر عن الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

في السطور التالية نحلل ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، نعالج كل جهة على حدة، ونستعرض ما صدر عنها من نشاط، سواءً كان ممارسة أو خطاب.

أولًا.. الجهات النقابية:

(أ) نقابة الصحفيين:

النقابة هي أكثر المؤسسات نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها ٥٤٠ نشاط خلال العام، جاءت هذه النشاطات كالتالي:
عدد ٣٢٨ إعلان، عن فعّاليات خدمية، تدريبية، وتثقيفية، وفّرتها النقابة، يليه عدد ٨٢ خبر تغطي نشاطات النقابة وتحرّكات مجلسها، خلال الفترة نفسها أصدرت النقابة عدد ٤٩ بيان موقف، بخصوص قضايا تتعلق بالمجتمع الصحفي، أو ذات تأثير مباشر عليها، أو في سياق اشتباك مجلس النقابة مع القضايا الهامة على الصعيد الوطني والإقليمي، كما صدر عنها ٢٧ قرار، بين قرارات إدارية وتنظيمية وأخرى تأديبية وعقابية، ووقع مجلس النقابة ١٣ بروتوكول تعاون، بهدف التشبيك مع الجهات ذات الصلة، وتوفير الخدمات لأعضاء النقابة بأسعار تنافسية.
وقد صدر عن مسؤولي النقابة والنقيب، خلال العام ١٠ تصريحات أساسية عن نشاط النقابة ومواقفها، كما أصدرت ١٠ برقيات تهنئة، وصدر عنها ٨ خطابات موجهة للجهات المختصة فيما يتعلق بقضايا مؤثرة على المجتمع الصحفي،كذلك نظمت فعّاليات تكريمية لصحفييها، وقد تقدمت بـ ٥ طلبات للجهات المختصة، وأخيرًا، صدر عنها ٢ برقية تعزية، وأصدرت مدونة سلوك وحيدة.

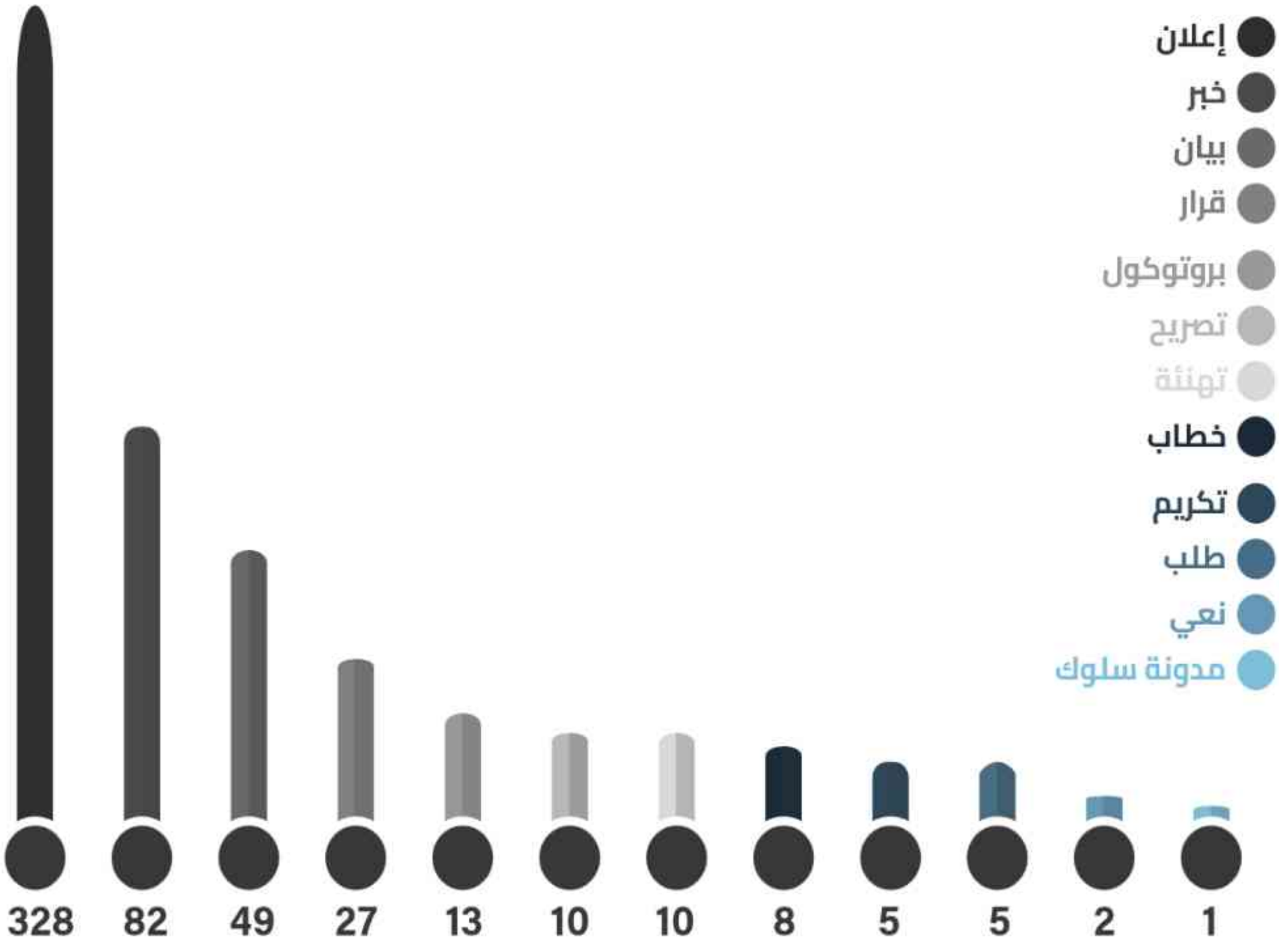

شكل رقم (4-2)

كان من أهم ما صدر عن النقابة:

١. على مستوى الخدْمات:

- توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع معامل رويال لاب؛ بهدف تقديم مجموعة من المميزات الحصرية لأعضاء النِّقابة وأسرهم.
- توقيع بروتوكول تعاون مع ٥ معامل تحاليل طبية كُبرى، ذات سُمعة متميزة، وتمتلك مجتمعة ١٤٢ فرعًا على مستوى الجمهورية، وهي معامل سيتي للتحاليل الطبية (٢٧ فرعًا)، وكايرو كلينكال لاب (١٨ فرعًا)، ومعامل حساب (٤٠ فرعًا)، وعز لاب (٤٥ فرعًا)، وتاون لاب (١٢ فرعًا).
- توقيع بروتوكول تعاون مع ٧ معامل تحاليل طبية كبرى ذات سمعة متميزة، وتمتلك مجتمعة ١٩٠ فرعًا على مستوى الجمهورية، وهي معامل الشمس (٦٦ فرعًا)، ومعامل

النحـاس (٤٠ فرعًـا)، وبرفكـت لاب (٢٠ فرعًـا)، ومعامـل ترسـت (١٨ فرعـاً)، وأكيـو لاب (١٨ فرعًـا)، ومعامـل النيـل (١٣ فرعًـا) ومختـبرات العـرب (١٥ فرعًـا).

▪ توقيـع بروتوكـول تعـاون بين «الصحفـيين» و«مركـز الذاكـرة والمعرفـة»؛ لتعزيـز المعرفـة القانونيـة، وإتاحـة أحـكام المحاكـم والقـوانين الخاصـة بالصحافـة للـزملاء، في المرحلـة الأولى، فهرسـة وإتاحـة قـرارات المحاكـم العليـا والقـوانين المتصلـة بالصحافـة والإعلام فـي مصر، وربطهـا بموقـع النقابـة.

▪ أبرمـت النقابـة بروتوكـول تعـاون مـع الـمصرف المتحـد للتوسـع فـي خدمـات التمويـل العقـاري للصحفـيين ضمـن مبـادرة «سـكن لـكل مواطن»،كذلـك وقعـت النقابـة بروتوكـول تعـاون مـع أكاديميـة دبـي للإعلام؛ لتعزيـز سُبل التعـاون الأكاديمـي والبـحثي، وتبـادل الفـرص التعليميـة، والتعـاون المـشترك فـي مجـالات التدريـب الصحفـي والإعلامـي الرقمـي، خاصـةً مـا يخـص الـذكاء الاصطناعـي، كمـا وقّعـت نقابـة الصحفـيين بروتوكـول تعـاون مـع منصـة «شـغلني» لتنظيـم أول ملتقـى توظيـف شـامل ومخصـص لأسر الصحفـيين، داخـل مقـر النقابة بوسـط القاهـرة، بمشـاركة كبرى الشركات والمؤسسـات العاملـة فـي السـوق الـمصري.

▪ وأخيرًا وقعـت النقابـة بروتوكـول تعـاون مـع الهيئـة العربيـة للتصنيـع، برئاسـة اللـواء أركان حـرب المهنـدس مختـار عبداللطيـف لبنـاء مدينـة الصحفـيين بحدائـق أكتوبـر، وقبـل أن يدخـل البروتوكـول حيـز التنفيـذ، وقّعـت النقابـة في اليـوم الأخير مـن عـام ٢٠٢٥ عقـدًا جديـدًا لتنفيـذ نفـس الـمشروع مـع الشركـة الوطنيـة للمقـاولات العامـة والتوريـدات، التابعـة لجهـاز مشروعـات الخدمـة الوطنيـة، وشركـة بيرلا العقاريـة، التى اختارتهـا الشركـة الوطنيـة كشريـك لهـا فـي تطويـر الـمشروع.

▪ ووقعـت النقابـة بروتوكـول تعـاون مـع «مانـي فللـوز»، التطبيـق الأشـهر فـي مصر لتنظيـم الجمعيـات الشـهرية، يـقضي بمنـح أعضـاء النقابـة خصمًـا حصريًـا بنسـبة ٢٥٪ على الرسـوم الإداريـة بمناسـبة بـدء العـام الـدراسي الجديـد وذلـك لمـدة شـهر كامـل اعتبـارًا مـن اليـوم وحتى نهايـة شـهر أكتوبـر، على أن تتـولّى الشركـة التواصـل مـع الأعضـاء فـور قيامهـم بالتقديـم للحصـول على الخصـم، كذلـك وقعـت النقابـة بروتوكـول تعـاون مـع تطبيـق يـداوي (Yodawy) لتـوفير خدمـة توصيـل أدويـة الأمـراض المزمنـة شـهريًا لأعضـاء النقابـة، وجـاءت هـذه المبـادرة فـي إطـار جهـود اللجنـة لتسـهيل حصـول الصحفـيين على أدويـة أمراضهـم المزمنـة بشـكل آمـن ومنتظـم، خصوصًـا لمـن يعانـون مـن ضيـق الوقـت أو صعوبـات الوصـول إلى الصيدليـات أو الحضـور للنقابـة، كمـا أعلنـت النقابـة عـن إطلاق المرحلـة الثانيـة مـن مبـادرة «دعـم علاج الأمـراض المزمنـة»، لتـوفير أدويـة خفـض الكوليـسترول الضـار فـي الـدم وعلاج حموضـة المعـدة وارتجـاع المـريء مجانًـا لأعضـاء النقابـة وأسرهـم، بالتعـاون مـع كُبرى شركات الأدويـة الوطنيـة، هـذا فـضلًا عـن التدريبـات المهنيـة التي قدمتهـا النقابـة خلال الـفترة نفسـها، والعـروض الفنيـة والثقافيـة.

٢. على مستوى الحريات:

المطالبة بالإفراج عن الصحفيين المحبوسين:

▪ طالبت النّقابة بالإفراج عن ٢٢ زميلًا/ة محبوسًا/ة بمناسبة عيد الأضحى، وطالب النقيب الجهات المختصة بإنهاء هذا المِلَفّ المؤلم؛ حيث تقدم بطلبٍ للنائب العام والجهات المختصة للإفراج والعفو عن ٢٠ صحفيًا محبوسًا احتياطيًا و٢ من الصحفيين/ات صدرت بحقهم أحكامًا بمناسبة عيد الأضحى المبارك.
▪ أصدرت النقابة بيان إدانة بعد القبض على احمد سراج، وحبسه بسبب حُوَار مع زوجة صحفي محبوس، ودعا النقيب إلى إخلاء سبيله و٢٤ صحفيًا محبوسًا، وقال إن التحقيق مع أسر الصحفيين/ات المحبوسين/ات تحوّل خطير.
▪ بلاغ جديد ومخاطبات من نقيب الصحفيين للنائب العام والجهات المختصة، للعفو والإفراج عن ٢٤ صحفيًا/ة محبوسًا/ة.

رفض الاعتداء على المصورين/ات الصحفيين/ات وكود تصوير الجنازات:

▪ أعلنت النّقابة في بيان لها، رفضها ما حدث من تجاوزات لفظية بحق عدد من المصورين/ات الصحفيين/ات، خلال جنازة الفنان سليمان عيد، وأكدت على حقهم/ن الكامل في ممارسة مهنتهم بحرية واحترام، بما يتوافق مع المعايير المهنية والإنسانية في تغطية جميع الفعاليات والأحداث، أما كود تغطية الجنازات فقد جاء فيه (تصوير جنازات الشخصيات العامة كحدث بشكل عام من دون التركيز على مشاعر الأفراد بشكل مخصص، هو عمل صحفي بامتياز، لكن يجب احترام الخصوصية، ولا ينبغي تصوير الأفراد دون رغبتهم/ن، يمكن تصوير النعش وحامليه في جنازات الشخصيات العامة، ويجب أن يُراعي المصور/ة هيبة الموقف الجنائزي في جميع تصرفاته، ومن غير المقبول التحدث بصوت عالٍ أو المشاجرات أو التزاحم والتنافس، واحترام خصوصية الأقارب المفجوعين/ات، والامتناع عن دفع الميكروفون في وجوههم/ات لا يجب دخول المصورين/ات والصحفيين/ات إلى سرادق العزاء، ويمكن الانتظار في الساحة الخارجية «وبموافقة أسرة الفقيد»، ويُحظر على المصور/ة والصحفي/ة دخول المدفن والقبر، ويجب تجريم هذا الفعل).

رفض حكم الحبس الصادر ضد محمد الباز في قضية نشر:

عبّر خالد البلشي نقيب الصحفيين، عن انزعاجه من صدور حكم بالحبس، في ٣١ مايو ٢٠٢٥، ضد الكاتب الصحفي محمد الباز في قضية تتعلق بالنشر، مؤكدًا على موقف

نِقابة الصحفيين الثابت الرافض لتوقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، تنفيذًا لنص المادة ٧١ من الدستور، والمادة ٢٩ من قانون تنظيم الصّحافة والإعلام، التي جاءت أحكامها مطابقةً لنصوص الدستور.

أعربت النقابة عن دعمها الكامل للناقد الفني طارق الشناوي، على خلفية صدامه مع نقابة الموسيقيين بعد نقده الموجّه للأخيرة.

كذلك أعربت النقابة عن تضامنها الكامل مع صحيفة فيتو، بعد صدور بيان عن وزارة النقل يدين الصحيفة، ويعلن عن تقديم بلاغات ضدها إلى النيابة العامة والأعلى للإعلام، كما دعت النقابة إلى إخلاء الصحفي بجريدة الأخبار إسلام الراجحي، الذي صدر قرار بضبطه وإحضاره وإحالته للمحاكمة في القضية رقم (١٠٤٩١) لسنة ٢٠٢٥م، جنايات مركز فارسكور، المقيدة برقم (١٣٢٧) لسنة ٢٠٢٥م، كلي دمياط.

كما أدانت النقابة الممارسات غير المقبولة -إحالتهما للتحقيق- من قبل اتحاد كتّاب مصر، بحق الزميلتين نفيسة عبدالفتاح مساعد رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»، ورئيس القسم الثقافي بالجريدة، وهالة فهمي نائب رئيس التحرير بجريدة «المساء».

أيضًا أدانت النقابة ما تعرّض له الزميل الصحفي مهاد الشرقاوي من إجراءات تعسفية من قِبَل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، بعد أن فوجئ بسحب عرض العمل الرسمي الذي تلقّاه لشغل وظيفة «سينيور بروديوسر» ببرنامج «در»، رغم اجتيازه جميع الاختبارات والمقابلات بنجاح، ثم توالت الانتهاكات بإنهاء عقده كـ «فريلانسر» في برنامج «بتوقيت مصر»، مما أفقده مصدري دخل في وقت واحد ودون مبرر مقنع.

وأخيرًا، جددت النقابة مطالبها للنائب العام، بمراجعة أوضاع وإخلاء سبيل أكثر من ١٩ زميلًا صحفيًا محبوسين احتياطيًا، مشيرًا إلى أن بينهم ١٤ زميلًا تجاوزت فترات حبسهم عامين كاملين.

وأعربت النقابة تضامنها الكامل مع صحفيين/ات تعرّضوا لمضايقات وانتهاكات بسبب عملهم/ن الصحفي، منهم الزميل الصحفي مهاد الشرقاوي؛ حيث أدانت بشدة الإجراءات التعسفية وغير المبررة التي اتخذتها بحقه هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، كما أعلنت النقابة أنها تتابع قضية القبض على الصحفية صفاء الكوربيجي، وأرسلت محامي النقابة لحضور التحقيقات معها، وطالبت بالإفراج الفوري والعاجل عنها؛ مراعاة لوضعها الصحي والنفسي وظروفها الإنسانية في محبسها، مع التشديد على رفضها استمرار حبس الزملاء على خلفية قضايا النشر أو الرأي. كما أعربت النقابة عن تضامنها الكامل مع الصحفي عبده مغربي، وإدانتها للاعتداء المسلح الذي تعرض له، من قبل محسوبين على مرشح برلماني في محافظة قنا.

كذلك أعلنت رفضها للانتهاكات التي تعرّض لها زميلات وزملاء بمحافظة بورسعيد، يومي ٢٣ و٢٥ ديسمبر، بلغت حد الاعتداء الجسدي على الزميلة هبة صبيح، ودفعها من قبل حارس وزيرة التنمية المحلية، بالإضافة لتعرض الزميلات لخدش الحياء والمضايقات أثناء

احتفالات بورسعيد بعيدها القومي يوم ٢٣ ديسمبر الماضي، وهن يؤدين عملهن.

٣. الحقوق الاقتصادية:

مشكلات البدل وملف صحفيين/ات الطريق:

▪ التقى مجلس نِقابة الصحفيين برئاسة النقيب خالد البلشي، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، المهندس خالد عبدالعزيز، بمقر المجلس بماسبيرو، لبحث عددٍ من المشكلات الخاصة ببدل التدريب والتكنولوجيا، التى طرأت فى الفترة الأخيرة، وقدّمت النّقابة كل المستندات، التي تؤكد صحة موقفها وقانونية صرف البدل للزملاء بجريدة «الطريق»، وفنّدت نقابة الصحفيين بالمستندات كل ادعاءات مالك جريدة «الطريق»، وتم الاتفاق على إرسال البيانات التي تؤكد صحة موقف الزملاء، على أن يتم إنهاء الأزمة في أسرع وقت ممكن، كما اتفق الطرفان على ضرورة وضع قواعد للتعامل مع القضايا والمشكلات الخاصة بالصحفيين/ات على أن يتم عقد لقاءات دورية، والتواصل المستمر لحل الأزمات والمشكلات، كما تم الاتفاق على أهمية الإسراع باعتماد اللائحة الجديدة المنظمة لصرف بدل التدريب والتكنولوجيا، التي تم الاتفاق على بنودها، واعتمادها من الطرفين خلال دورة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام السابق.

▪ كما كان ملف مرتبات صحفيى «البوابة نيوز»، أحد أهم القضايا التي أثيرت خلال الربع الأخير من العام، وقد أعلنت النقابة تضامنها الكامل مع مطالبهم/ن، وقرار الاعتصام للضغط في سبيل تحقيقها، كما تقدّمت بمقترحات لحل الأزمة، وفي الأخير اتخذت قرارات عقابية بحق إدارة البوابة نيوز، كما وجهت النقابة خطابات إلى جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بالالتزام الفوري بتطبيق الحد الأدنى للأجور، بقيمة ٧ آلاف جنيه على جميع الصحفيين/ات العاملين/ات بهذه المؤسسات، دون أي استثناء، تنفيذًا لقانون العمل الجديد الذي بدأ سريانه مع بداية سبتمبر ٢٠٢٥.

٤. على الصعيد التنظيمي:

إعلان اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين عن ضوابط الدعاية الانتخابية، كذلك قرار مجلس النّقابة فتح باب الترشح للانتخابات، في ٩ فبراير ٢٠٢٥.

(بـ) نِقابة الإعلاميين:

ثاني الجهات النقابية، العاملة في المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، بعد نقابة

الصحفيين، وقد صدر عنها خلال عام ٢٠٢٥، عدد ١٣٥ نشاطًا، جاءت كالتالي:
عدد ٣٤ تصريح صادرة عن النقيب، عدد ٣٢ خبر عن نشاطات النقابة وتحرّكات النقيب، وعدد ٢٣ برقية تهنئة، وعدد ١٢ قرار تنظيمي، وعدد ١٠ برقيات تهنئة، وعدد ٨ برقيات عزاء، وعدد ٧ إعلانات عن نشاطات خدمية أو تثقيفية أو تنظيمية أعلنتها النقابة، وعدد ٦ بروتوكولات تعاون مع الجهات ذات الصلة، وعدد ٣ بيان موقف.

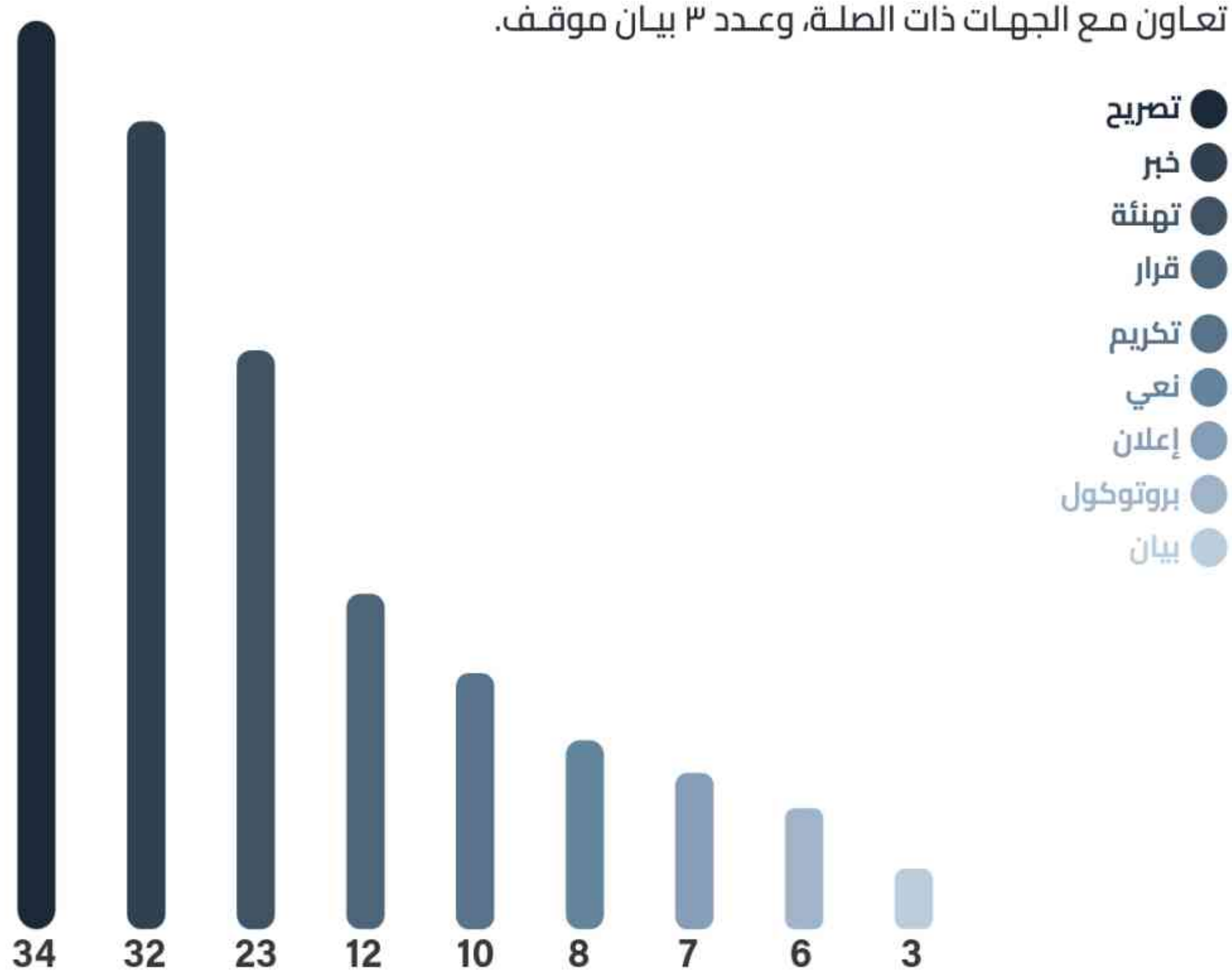

شكل رقم (2-5)

أهم القرارات الصادرة عن نقابة الإعلاميين:

١. فيما يتعلّق الحريات:

▪ إطلاق النّقابة استراتيجيتها الشاملة للسيطرة علي ما أسمته «فوضي السوشيال ميديا» التي تهدد الأمن الاجتماعي، وتستند إلى ٣ محاور؛ الأول: إنشاء مركز مكافحة الشائعات بنقابة الإعلاميين، المحور الثاني: مكافحة المنشورات «الدوارة» على السوشيال ميديا، أما المحور الثالث: عقد جلسات دورية مع المؤثرين الهادفين على السوشيال ميديا.

ومن اليات تنفيذ الاستراتيجية: معلومات صادقة ومدققة للمجتمع والجماهير، دورات تأهيل ورفع كفاءة بما يتناسب مع التطورات الكبيرة، ودورات متخصصة لمعدي البرامج وكل من يرغب في تعلم تقصي الحقائق ومكافحة الشائعات، خدمة خاصة للمواطنين للتواصل المباشر والتأكد من أي خبر، مواجهة المنشورات الدوارة التي تهدف إلى تكوين الوعي الزائف من خلال أخبار ومعلومات مغلوطة.

▪ أصدار النقابة قرارًا بتشكيل لجنة عليا متخصصة لرصد الأداء الإعلامي في انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥، كما شكّلت غرفة عمليات على مدار الساعة لتسهيل عمل الإعلاميين المكلفين بتغطية انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥.

▪ منع دعاء سهيل من الظهور، أصدر نقيب الإعلاميين، الدكتور طارق سعده، في ٢٤ أبريل ٢٠٢٥، قرارًا بمنع ظهور دعاء سهيل على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر العربية، وذلك لممارستها النشاط الإعلامي دون قيد أو تصريح.

▪ إيقاف إيهاب الكومي، مقدم برنامج (الماتش) على قناة صدى البلد، لمدة ثلاث أسابيع، بعد التصريحات التي صدرت عنه، والتي تخالف ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني، بالاستناد إلى تقرير المرصد الإعلامي التابع للنقابة.

▪ إيقاف مصعب العباسي، مقدم برنامَج «أصعب سؤال» على قناة الشمس، كذلك معدِة البرنامَج هِبَّة الشنواني، على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر العربية، لمدة شهر؛ لممارستهما النشاط الإعلامي دون ترخيص، ومعدة برنامجه شهرًا.

▪ **استدعاء خيري رمضان للتحقيق:** أصدر نقيب الإعلاميين، الدكتور طارق سعده، في ١٩ يونيو ٢٠٢٥، قرارًا، باستدعاء خيري رمضان للتحقيق معه في مقر النّقابة استنادًا إلى تقرير المرصد الإعلامي التابع للنقابة وتوصيته بوجود مخالفات لميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني في حلقة ٢٠٢٥/٦/١٥ المذاعة في برنامَج (مع خيري) على شاشة قناة المحور.

▪ **غير المقيدين بالنقابة منتحلي صفة:** قال نقيب الإعلاميين، إن سارة خليفة، المتهمة في قضية الإتجار بالمخدرات، ليست إعلامية لأنها غير مقيدة في جداول النّقابة، وغير حاصلة على تصريح لمزاولة المهنة. ووفقًا للقانون وتحديدًا المادة الأولى من قانون

تنظيم الإعلام نصت أن: الإعلامي كل من هو مقيدًا في نِقابة الإعلاميين، وعليه فإن سارة خليفة منتحلة صفة إعلامية، وهي جريمة يعاقب عليها القانون جنائيًا بالحبس وفقًا للمادة ٨٨ من قانون النِّقابة رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٦.

٢. ملف الخِدْمات:

▪ توقيع بروتوكول تعاون بين نِقابة الإعلاميين ووزارة الشباب والرياضة، في ٥ أبريل ٢٠٢٥، بهدف الإسهام في ضبط المشهد الإعلامي الرياضي، والمشاركة في وضع السياسات العامة بشأن عدد من القضايا المطروحة، وفي مقدمتها قضايا الوعي، والتصدي للشائعات، والتعامل المهني مع وسائل التواصل الاجتماعي، كما يتضمن البروتوكول مجالات التثقيف والتدريب، وإعداد كوادر شبابية مؤهلة للعمل في الحقل الإعلامي بمختلف تخصصاته، بما يُسهم في تعزيز التواصل والتكامل بين الجانبين، وتبادل الخبرات والاستفادة من الإمكانات البشرية والفنية المتاحة لدى الطرفين في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

▪ توقيع بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، على أن يشمل مجالات وخدمات كثيرة لشباب الإعلاميين، منها تدريب الشباب على صناعة المحتوى الرقمي التنافسي والجاذب والأكثر تأثيرًا والأوسع انتشارًا، وكيف نصنع الشباب المدقق الذي يكافح الشائعات؟ وكيف تساهم كل هذه المهارات للإعلاميين الشباب في بناء الإنسان المصري والعربي وتضمن رسالةً إعلامية مهنية وصادقة يستحقها المجتمع.

▪ توقيع بروتوكول تعاون مع إدارة مهرجان شرم الشيخ الدولي للمسرح الشبابي، بهدف تنظيم التغطية الإعلامية للأحداث الكُبرى داخل جمهورية مصر العربية، سواء كانت فنية أو سياسية أو رياضية. وقد نص البروتوكول بوضوح على أن إدارة المهرجان لن تتعامل مع أي شخص في التغطية الإعلامية إلا إذا كان معتمدًا من نقابة الإعلاميين كعضو، أو حاصل على تصريح مزاولة المهنة وفق نصوص القانون. وفي ذات السياق أصدرت نقابة الإعلاميين، قرارًا بإلغاء تصريح مزاولة المهنة الصادر لأحد مقدمي البرامج بإحدى الوسائل الإعلامية المرخصة في جمهورية مصر العربية، جاء القرار بعد أن حصلت النقابة على نسخة رسمية من حكم جنائي نهائي وبات ضد هذا الشخص بتهمة التزوير في محرر رسمي، وهي جريمة من الجرائم المخلة بالشرف.

▪ أعلنت عن فتح باب التقديم للسادة الإعلاميين الراغبين في أداء فريضة الحج لعام ١٤٤٧ هـ، يوم الخميس ١٣ نوفمبر حتى الثلاثاء ٢٥ نوفمبر.

٣. ملف التطوير والتنظيم:

▪ عقدت نقابة الإعلاميين اجتماع تشاوري ضمن سلسلة اجتماعاتها الخاصة بخطتها الشاملة لتطوير الإعلام المصري، وخرجت بعدة توصيات مهمة، أبرزها ضرورة تطوير المحتوى الإذاعي والتلفزيوني من حيث القوالب البرامجية والرسائل الموجهة للمجتمع، وتفعيل الإعلام التفاعلي، وتعزيز المشاركة المجتمعية في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وضرورة البحث عن مصادر تمويل مستدامة للإعلام التقليدي، سواءً من خلال الإعلانات والرعايات، أو عبر الشراكات مع المؤسسات الرسمية والخاصة، والكيانات الكُبرى التي تخصص جزءًا من ميزانياتها للدعاية والإعلان والترويج لأنشطتها، وفي السياق ذاته، أعلنت النقابة عن تدشين مركز لقياسات الرأي العام.

ثانيًا.. الجهات الرقابية:

(أ) المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

صدر عن المجلس الأعلى للإعلام خلال العام ٢١٦ نشاطًا، توزعت على النحو التالي: ١٢٩ خبرا عن أنشطة المجلس وتحركات مسؤوليه، و٤٧ قرارا تنظيميًا، و١٣ إعلانًا عن فعّاليات تدريبية نظمها المجلس. كما شملت هذه الأنشطة ٨ برقيات تعزية ونعي، و٧ تصريحات لمسؤولي المجلس، و٤ برقيات تهنئة لشخصيات ذات صلة، و٣ فعاليات تكريم، إضافةً إلى مدونتي سلوك، وبروتوكول تعاون واحد، وكذلك خطاب واحد موجه إلى جهة ذات صلة، فضلًا عن شكوى واحدة قُدمت إلى المجلس.

شكل رقم (6-2)

أهم القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

الملاحظة العامة بخصوص نشاطات المجلس، أن كلها ذات طابع «انضباطي»، بمعنى أنها منحصرة بشكل كبير في وضع أكواد ومعايير، مع إلزام العاملين في المجال الصحفي والإعلامي وصناع المحتوى بتطبيقها، ووضع عقوبات وغرامات لمن يخالفها.

١. نشاطات تنظيمية:

لجنة الدراما:

قرار إعادة تشكيل لجنة الدراما، وتختص اللجنة بمتابعة ورصد الأعمال الدرامية التي تُعرض في وسائل الإعلام، وضبط الأداء المهني الدرامي، بما يحافظ على قيم وأخلاق المجتمع، ومتابعة الالتزام بتطبيق المعايير والأعراف المكتوبة (الأكواد) الصادرة عن المجلس، ودراسة الأعمال الدرامية التي يتم بثّها على وسائل الإعلام وإعداد تقرير بهذه الدراسة، وفحص المخالفات التي يتم رصدها، والتحقق من ثبوتها واقتراح القرار المناسب لها.

لجنة «آليات التصدي للشائعات»:

عقدت لجنة «آليات التصدي للشائعات»، التابعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أولى جلساتها، في إطار توجيهات رئيس الجمهورية بشأن التصدي للشائعات، وناقشت خلالها وضع الرؤى والآليات التنفيذية للتصدي للشائعات على المستوى المحلي والدولي، ومراجعة وتنفيذ خطط رصد الشائعات، وكذلك أهمية وجود تشريعات تسهم في التصدي لهذه الظاهرة. وفي نهاية الجلسة وجه رئيس اللجنة، بعقد لجنة مصغرة تجتمع يوميًا لمدة ٣ أو ٤ أيام لصياغة الآليات والملاحظات النهائية، ثم رفع التقرير النهائي لرئاسة الجمهورية.

أزمة البوابة نيوز:

بحث سبل حل أزمة صحفي «البوابة نيوز»، بمشاركة نقيب الصحفيين، والاتفاق على وضع خارطة طريق واضحة لحل الأزمة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرار العمل داخل الجريدة والموقع الإلكتروني، مع الحفاظ الكامل على حقوق الصحفيين.

٢. أكواد:

إصدار المجلس عددًا من الضوابط الخاصة بالإعلان عن «المستحضرات الطبية» و«المنتجات الغذائية» و«المسابقات»، وذلك التزامًا من المجلس بالدور الذي أناط القانون له بوضع وتطبيق القواعد الحاكمة للمحتوى الإعلاني ومراجعته، بما يضمن حماية حقوق الجَمهور وجودة الخِدْمَات المقدمة، مع التشديد على أهمية التزام وسائل الإعلام والمعلنين بالضوابط والمعايير، مؤكدًا أنه اعتبارًا من الأول من مارس ٢٠٢٥، بالتزامن مع بداية شهر رمضان، سوف ترقُب الإدارة العامة للرصد ولجنة الشكاوى بالمجلس، التزام جميع وسائل الإعلام بتلك الضوابط.

٣. تحقيقات عقوبات وجزاءات:

▪ بشأن شكاوى جامعة «نيو جيزة» وأحد المطاعم، الأعلى للإعلام يستدعي الممثل القانوني لموقعي «الصفحة الأولى» و«عين مصر»، وعليه تقرر مجازاة الموقع الإلكتروني «الصفحة الأولى» بأداء مبلغ مالي قدره ٥٠ ألف جنيه، لما ثبت في حقه من مخالفات في شأن الشكوى المقدمة من جامعة «نيو جيزة»، فيما تضمّنته من بث الموقع أخبارًا بقصد التشهير بها، وإلزام الموقع بحذف الأخبار محل المخالفة.

▪ استدعاء المسؤولين عن إدارة قناة «أهلاوي وزملكاوي» على اليوتيوب، وعليه تقرر منع ظهور أحمد الخضري، أحد مسؤولي الصفحة لمدة شهر.

▪ استدعاء الممثل القانوني لقناة «النهار»؛ بسبب مخالفات برنامج «حياتك من الطبيعة»، مع إيقاف معلّق مباراة «حرس الحدود» و«الزمالك» لمدة شهر.

▪ **عقوبات على قناة الشمس: البرنامج الرياضي:** استدعاء الممثّل القانوني لقناة «الشمس» بسبب مخالفة ضوابط البرامج الرياضية. وقد خلصت التحقيقات إلى إلزام القناة بأداء مبلغ ١٠٠ ألف جنيه، ومنع عرض «ملعب الشمس» مدة شهر، وكذلك منع ظهور مقدمه أحمد الشريف على شاشة القناة لنفس المدة، مع توجيه إنذار للقناة بسحب الترخيص في ضوء ما تبين من تكرار المخالفات.

وجاء ذلك على خلفية توصية لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، وما رصدته الإدارة العامة للرصد بالمجلس، التحقيق والقرارات جاءت في ضوء ما انتهت إليه لجنة الشكاوى، بعد فحص مخالفات البرنامج في الحلقة المذاعة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٥ على قناة الشمس، وقد احتوت على العديد من المخالفات، وإعمالًا للمواد رقم ١٧ و٢٠ من لائحة الجزاءات الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩.

▪ استدعاء الممثل القانوني لقناة «الشمس» بسبب مخالفة ضوابط البرامج الدينية. وجاء الاستدعاء بناءًا على توصية من الإدارة العامة للرصد، بشأن ما تم رصده من

تصريحات مثيرة للجدل عن عمل المرأة، خلال حلقة برنامج «أصعب سؤال» تقديم مصعب العباسي، التي أذيعت يوم الجمعة الموافق ١٤ مارس ٢٠٢٥، واستضاف خلالها الشيخ هاني الصالحي، ومن المقرر أن يخاطب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام نِقابة الإعلاميين؛ لإعمال شئونها حيال مقدم البرنامج طبقًا لقانون النِّقابة. بعد التحقيقات، وبناءً على توصية لجنة الشكاوى، قرر المجلس، أولًا: مجازاة قناة «الشمس» بأداء مبلغ مالي ٥٠ ألف جنيه، عما ثبت من مخالفات بحلقة برنامج «أصعب سؤال»، المذاعة في ١٤ مارس ٢٠٢٥، على لسان الضيف هاني الصالحي، وإلزام جميع القنوات الفضائية بمنع ظهوره على شاشاتها.

▪ **عقوبات بحق قناة الأهلى:** بعد التحقيق مع الممثل القانوني لقناة الأهلي، قرر الأعلى للإعلام إلزام قناة الأهلي بدفع مبلغ مالي قدرة ١٠٠ ألف جنيه، ومنع عرض برنامج «حارس الأهلي» لمدة أسبوعين وكذلك منع ظهور الإعلامي أحمد شوبير على شاشة القناة لنفس المدة. جاء القرار بعد انتهاء التحقيقات التي أجرتها لجنة الشكاوى، وبناءً على توصية لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي، وكذلك بناءًا على الشكاوى الواردة للجنة، من متابعة إدارة الرصد للبرنامج.

▪ **عقوبات بحق قناة صدى البلد:** استدعاء الممثل القانوني لقناة «صدى البلد» الفضائية، لعقد جلسة استماع، في ١٦ مارس، بشأن ما رصدته لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي من مخالفات للضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس، خلال حلقة برنامج «الماتش» المذاعة مساء يوم ١١ مارس الجاري، والذي يقدمه الأستاذ إيهاب الكومي، عضو مجلس إدارة الاتحاد المصري لكرة القدم السابق، وبعد الشكوى الواردة من نادي بيراميدز. وبعد التحقيق قرر المجلس مجازاة القناة بأداء مبلغ مالي ٧٥ ألف جنيه؛ عما ثبت من مخالفات بحلقة برنامج «الماتش» وإيقاف عرض البرنامج لمدة شهر.

▪ **عقوبات بحق قناة هي:** استدعاء الممثل القانوني لقناة «هي» لجلسة استماع؛ فيما تضمنه تقرير الإدارة العامة للرصد عن طبيعة النشاط البرامجي للقناة. بعد التحقيقات قرر المجلس مجازاة القناة بأداء مبلغ مالي ١٠٠ ألف جنيه، وإنذار القناة، لما ثبت من مخالفة شروط الترخيص الصادر لها والخلط في بعض البرامج بين الإعلام والإعلان، وتضمين أحد البرامج المذاعة عبر شاشتها عبارات وتصرفات غير لائقة.

▪ **عقوبات بحق قناة النهار:** قرار المجلس مجازاة قناة «النهار» بالإنذار، وأداء مبلغ مالي ١٠٠ ألف جنيه، عما ثبت من مخالفات ببرنامج «العرافة»، مع تكليف الإدارة العامة للرصد بمتابعة حلقات البرنامج للتأكد من تدارك ما سبق ارتكابه من مخالفات.

▪ اعتماد قرار قناة (TEN) بالإيقاف الفوري للكابتن «رضا عبدالعال»، مع استدعاء مسؤولي صفحتي «إبراهيم مدكور» و«صبحي عبدالسلام» على التواصل الاجتماعي.

▪ **صفحة إسلام صادق:** استدعاء المسؤول عن إدارة الصفحة المسماة «إسلام صادق» على منصات التواصل الاجتماعي، للتحقيق، في ١٧ مارس ٢٠٢٥، لاستبيان ما أثير حول وجود مخالفات للضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس في بعض

المعلومات والأخبار المنشورة غير المدققة، بعد التحقيقات تقرر توجيه - إنذار بحجب الصفحة - للمدير المسؤول عن الصفحة؛ لما تبين من تناولها أخبار مجهولة المصدر؛ من شأنها إثارة جماهير الكرة المصرية، مع تكليف الإدارة العامة للرصد بمتابعة نشاط الصفحة للتحقق من عدم تكرار المخالفة.

▪ **«قناة الاتحاد المصري للكرة الطائرة» على يوتيوب:** استدعاء المدير المسؤول عن «قناة الاتحاد المصري للكرة الطائرة» على يوتيوب؛ بشأن ما تضمنه التعليق على مباراة الأهلي والزمالك للكرة الطائرة، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٥، بعد التحقيق قرر المجلس إيقاف معلق المباراة، حمدي السيد، وإبلاغ نقابة الإعلاميين لإعمال شئونها حيال عدم مراعاة المعلق الحيادية أثناء أداء عمله.

▪ حجب عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لقيامها بالترويج لمستحضرات وأجهزة طبية دون الحصول على ترخيص من هيئة الدواء المصرية. بعدها، في ٢٢ مايو ٢٠٢٥، تقرر رفع الحجب عن الحسابات الإلكترونية لـ ١٧ شركة وصيدلية شهيرة بعد توفيق أوضاعها مع هيئة الدواء المصرية.

▪ استدعاء الممثلين القانونيين لقناتي «الشمس» و«هي»، وفي شكوى الإعلامية «مها الصغير» .. الأعلى لتنظيم الإعلام يستدعي الممثلين القانونيين للمواقع والوسائل الإعلامية المشكو في حقها. كذلك تم استدعاء الممثلين القانونيين لعدد من القنوات الفضائية بسبب مخالفة الضوابط والمعايير.

▪ استدعاء الممثل القانوني لقناة «الشمس» الفضائية لجلسة استماع، بشأن ما تضمنته حلقة برنامج «ملعب البلدوزر» بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٣١ تقديم الكابتن/ مجدي عبد الغني، من عبارات وردت على لسان ضيف البرنامج تتعارض مع الضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

▪ استدعاء الممثل القانوني لقناة «الزمالك» الفضائية لجلسة استماع، بشأن ما تضمنته حلقات برنامج «زملكاوي» تقديم الكابتن/ محمد أبو العلا خلال الفترة الماضية، من عبارات وردت على لسان ضيوف البرنامج تتعارض مع الضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

▪ استدعاء المدير التنفيذي المسؤول عن برنامج «نجم الجماهير» الذي يبث عبر موقع يوتيوب تقديم أبو المعاطي زكي – عضو نقابة الصحفيين، كما قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مخاطبة نقابة الصحفيين لإعمال شئونها في هذا الأمر طبقًا للقانون. ويأتي هذا الاستدعاء بناء على الشكوى المقدمة من نادي الزمالك للألعاب الرياضية برئاسة الكابتن حسين لبيب.

▪ استدعاء الممثّل القانوني لقناة «تن» الفضائية لجلسة استماع، بشأن ما تضمنته حلقة برنامج «البريمو» بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٩ تقديم إسلام صادق، من عبارات وردت على لسان ضيف البرنامج تتعارض مع الضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس

الأعلى لتنظيم الإعلام.

▪ أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة المهندس خالد عبدالعزيز، في ٢٠ أبريل ٢٠٢٥، عددًا من القرارات، الخاصة بالمواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية، وذلك بناءً على توصيات لجنة الشكاوى ولجنة التظلمات، وقد صدرت خلال اجتماع ١٦ أبريل ٢٠٢٥، وجاءت كالآتي: أولًا: توقيع غرامة قدرها ١٠٠ ألف جنيه على موقع «عين مصر» عما ثبت في حقه من التشهير والإساءة لإحدى الشركات العقارية وأحد المطاعم في محتوى إخباري نشر من خلال الموقع وإلزامه بحذف المحتوى محل المخالفة، ثانيًا: توقيع غرامة قدرها ١٠٠ ألف جنيه على قناة «الحدث اليوم» الفضائية في مخالفتين، الأولى فيما تضمّنته إحدى حلقات برنامج «حضرة المواطن» من استخدام عبارات غير لائقة حال مناقشة شكاوى بعض العملاء من إحدى الشركات، والثانية سماح القناة بظهور مقدمة برنامج «أصحاب الرسالة» دون حصولها على تصريح بالظهور الإعلامي، وإبلاغ طارق سعدة، نقيب الإعلاميين، لإعمال شؤونه في الأمر، ثالثًا: توقيع غرامة قدرها ٥٠ ألف جنيه على موقع «تليجراف مصر» لنشره خبرًا غير صحيح ونسبه لمصدر رسمي «المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام»، رابعًا: توقيع غرامة قدرها ٢٥ ألف جنيه على موقع «الصفحة الأولى» عما ثبت في حقه من التشهير بأحد المطاعم في محتوى إخباري نشر من خلال الموقع وإلزامه بحذف المحتوى محل المخالفة، خامسًا: في ضوء ما تناولته وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تضرر جمهور النادي «الإسماعيلي» من النقل التلفزيوني لمباراة فريق النادي لكرة القدم مع «الاتحاد السكندري» بتاريخ ١٠ أبريل الجاري، وحرصًا من المجلس على مشاعر جماهير النادي العريق وجه بسرعة الفحص الفني للعمل، وبناءً على ما تبين من بذل المختصين بنقل المباراة العناية الفنية المعتادة، قرر المجلس حفظ الأوراق، سادسًا: حفظ الشكاوى المقدمة من نادي «الزمالك» والنادي «الأهلي» بشأن ما تضمّنته إحدى حلقات برنامج «ملعب البلد» المذاع عبر قناة «صدى البلد»، بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٥، في ضوء ما تبين بعد مراجعة الحلقة من خلوها من أية مخالفات. سابعًا: رفض تظلم قناة «النهار» من قرار المجلس بشأن ما تضمّنه برنامج «العرافة» المذاع عبر القناة خلال النصف الأول من شهر رمضان، ثامنًا: رفض تظلم قناة «صدى البلد» من قرار المجلس بشأن ما تضمنته حلقة برنامج «الماتش» المذاعة بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٥.

▪ تغريم «الشمس» ٥٠ ألف جنيه بسبب برنامج «البلدوزر».. ومنع «أسامة حسن» من الظهور الإعلامي لمدة ٣ أشهر حفظ شكاوى «الأهلي» و«الزمالك» ضد برنامجي «بلس ٩٠» و«كورة كل يوم». ومنع «مها الصغير» من الظهور الإعلامي لمدة ٦ أشهر، وإحالة ما أثير بشأن واقعة التعدي على حقوق الملكية الفكرية لأعمال فنية مملوكة لأخرين لـ «النيابة العامة» لفت نظر فريق عمل «معكم منى الشاذلي» لعدم تحري الدقة أثناء إعداد البرنامج. وكذلك إلزام مواقع «القاهرة ٢٤» و«العاصمة نيوز» و«أموال الغد» بأداء مبالغ مالية بسبب مخالفات للضوابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس.

▪ منع الكابتن مصطفى يونس من الظهور الإعلامي لمدة ٣ أشهر في شكوى النادي «الأهلي» إلزامه بحذف المحتوى المسيء عبر قناته على «اليوتيوب»، مع إحالة واقعة قناة «العاصمة الجديدة» إلى النيابة العامة.

▪ استدعاء الممثّل القانوني لقناة «المحور» بسبب مخالفات برنامج «٩٠ دقيقة»، كذلك استدعاء الممثل القانوني لقناة «المحور» بسبب مخالفات، واستدعاء برنامج «٩٠ دقيقة»، واستدعاء الممثل القانوني لقناة «ONE»؛ بسبب برنامج «معكم منى الشاذلي»، واستدعاء الممثل القانوني لقناة «الشمس» بسبب مخالفات برنامج «البلدوزر»، واستدعاء الممثل القانوني لـ «مجلة الأهلي» ومسؤول صفحة «محمد الجبالي» عبر يوتيوب، واستدعاء الممثل القانوني لقناة «الحدث اليوم» بسبب مخالفات برنامج «كلام في الكورة»، واستدعاء مسئولي صفحات الكابتن «خالد الغندور» والأستاذ «أبو المعاطي ذكي» والفنانة «بدرية طلبة» عبر موقع يوتيوب،كذلك قرر الأعلى للإعلام استدعاء مسؤول صفحة الكابتن مصطفى يونس عبر يوتيوب.

▪ استدعاء كل من: المسئول عن إدارة حساب السيدة/ بسمة وهبة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والمسئول عن إدارة حساب السيدة/ ياسمين الخطيب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والمسئول عن إدارة حساب الأستاذ/ أبو المعاطي زكي عبر موقع يوتيوب، والممثل القانوني لقناة Ten، بشأن مخالفات للضوابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس.

▪ استدعاء المسؤول عن إدارة حساب الأستاذ/ خالد طلعت، على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك. بعدها صدر قرار بحفظ الشكوى بعد تنازل نادي الزمالك، عقب اعتذاره.

▪ قرارات بـ «أداء قناة «TEN» الفضائية، مبلغ مالي وقدره ٥٠ ألف جنيه بسبب ما تضمنته عدد من حلقات برنامج «البريمو»، الذي يقدمه الأستاذ/ إسلام صادق، من مخالفات، ثانيًا: توجيه إنذار للحسابات الإلكترونية التي تحمل اسم «نجم الجماهير» على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن ما تضمّنته بعض الحلقات المذاعة عبر الحسابات من مخالفة للقانون، ثالثًا: إلزام جميع الوسائل الإعلامية بمنع ظهور كل من الكابتن/ رضا عبدالعال، والأستاذ/ أبو المعاطي زكي، لمدة شهرين اعتبارًا من تاريخه، رابعًا: مخاطبة نقابة الصحفيين برئاسة الكاتب الصحفي/ خالد البلشي، لإعمال شؤونها بشأن ما تضمّنه المحتوى تقديم الأستاذ/ أبو المعاطي زكي، طبقًا للقانون».

▪ قرار لجنة الشكاوى استدعاء الممثل القانوني لموقع «الموقع»، بشأن ما تضمّنته بعض المواد التي تم بثها من مخالفات للضوابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس.

▪ قرارات، بـ «منع ظهور بسمة وهبة، لمدة ٣ أشهر من تاريخه، مع توجيه الإنذار للحساب المسمى «بسمة وهبة»، على موقع التواصل الاجتماعي «انستجرام»، ومنع ظهور ياسمين الخطيب، لمدة ٣ أشهر من تاريخه، مع توجيه الإنذار للحساب المسمى

«ياسـمين الخطيـب»، على موقـع التواصـل الاجتماعـي «فيـس بـوك».

٤. ملف الخدمات:

▪ تنظيـم ورشـة عمـل تحـت عنـوان «الإعلام والتحليـل الريـاضي.. مـن التفاعـل الجمـاهيري إلى صناعـة التـأثير»، عقـد نسـخة ثالثـة مـن ورشـة عمـل لجنـة ضبـط أداء الإعلام الريـاضي بـالأعلى للإعلام حـول «الإعلام والتحليـل الريـاضي» بعـد الإقبـال الواسـع عليهـا.
▪ تنظيـم ورشـة تدريبيـة حـول الأمـن السـيبراني، للعامـلين بالقطاعـات المختلفـة بالهيئـة الوطنيـة للإعلام.
▪ إطلاق الـدورة التدريبيـة الأساسـية رقـم (٢٧) للإعلامـيين الأفارقـة الناطـقين بالعربيـة، والتي تمتـد فعالياتهـا على مـدار ثلاثـة أسـابيع، فـي الـفترة مـن ٢٨ ديسـمبر الجـاري حتى ١٥ ينايـر ٢٠٢٦، بمشـاركة (٢٢) إعلامـي مـن دول جـزر القمـر وغينيـا كوناكـري ومـالي وموريتانيـا والنيجـر ونيجيريـا وتشـاد.

(بـ) الهيئـة الوطنيـة للإعلام: تُعـد الهيئـة الجهـة المعنيـة بـ «إدارة المؤسسـات الإعلاميـة المملوكـة للدولـة لتقديـم خدمـات البـث والإنتـاج التلفزيونـي والإذاعـي والرقمـي والصحفـي، والخدمـات الهندسـية المرتبطـة بهـا»، وقـد صـدر عـن الهيئـة خلال العـام ٢٤٩ نشـاطًا، توزعـت على النحـو التـالي:
١١٧ خبرًا عـن أنشـطة الهيئـة وتحـركات مسـؤوليها والتطـورات المختلفـة فـي ملفاتهـا، و٤٥ إعلانًـا عـن فعّاليـات تنظيميـة واحتفاليـة، و٣٣ تصريحـا لرئيـس الهيئـة ومسـؤولين بهـا، و١٥ قـرارًا تنظيميّـا، و١٤ فعاليـة تكريـم، و١٢ برقيـة عـزاء فـي شـخصيات إعلاميـة أو رمـوز وطنيـة. كمـا شـملت الأنشـطة ٦ برقيـات تهنئـة موجهـة إلى «ماسـبيرو» أو إلى المجتمـع والحكومة، و٤ بروتوكـولات تعـاون مـع مؤسسـات ذات صلـة بعمـل الهيئـة، إضافـة إلى بيـان موقـف واحـد، وخطـاب واحـد، وتوصيـة واحـدة.

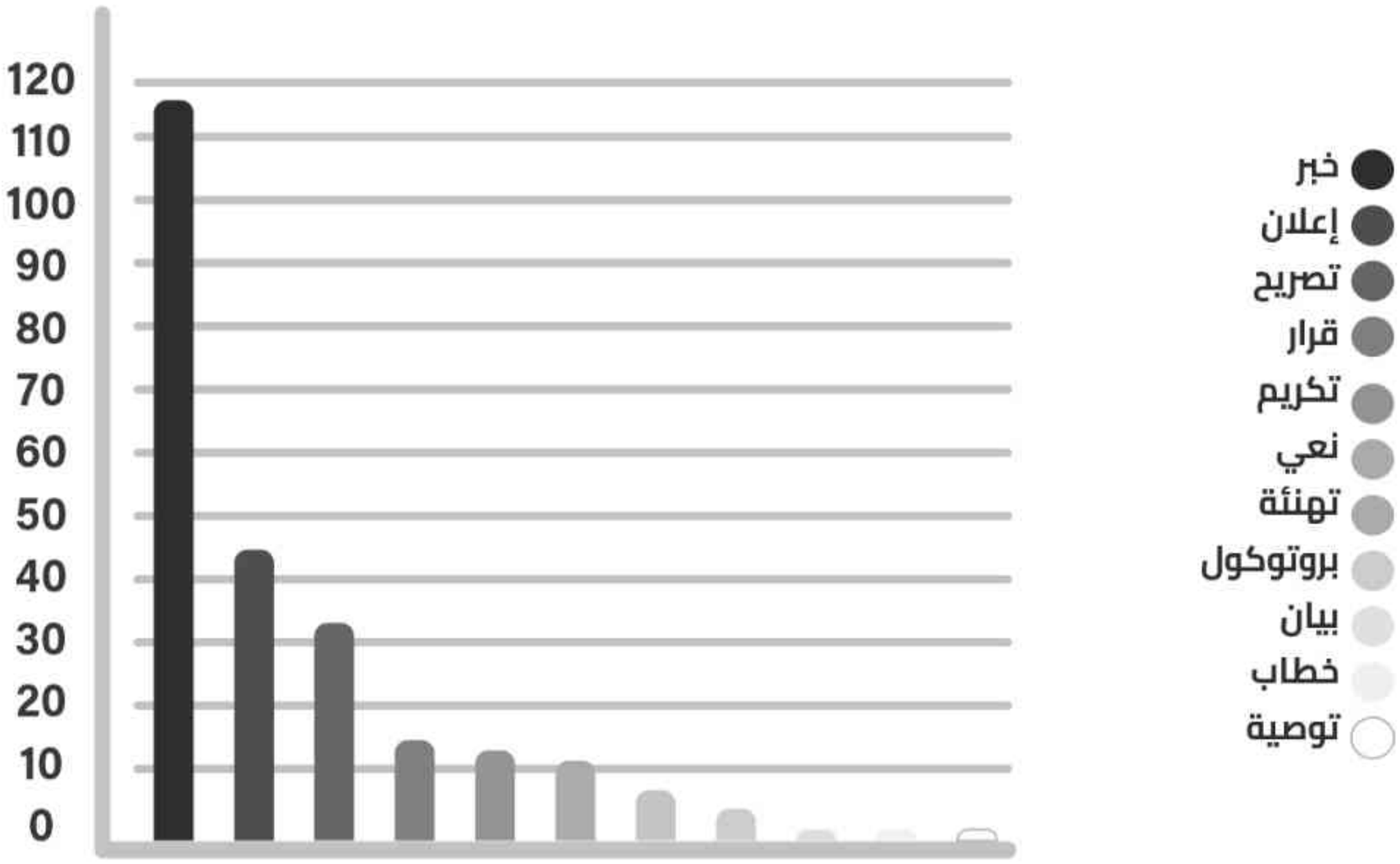

شكل رقم (2-7)

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام:

١. شؤون تنظيمية:

قرار بترقية العاملين المستحقين الترقي بقطاعات الهيئة، والذين أتموا المدد البينية اللازمة للترقية إلى المستويات الوظيفية الأعلى حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.
بحث أزمة مكافآت نهاية الخدمة ومستحقات أبناء ماسبيرو، بمقر وزارة المالية بالعاصمة الإدارية، بين وزير المالية أحمد كجوك ورئيس الهيئة الوطنية للإعلام أحمد المسلماني، وقد تم التوصل إلي صيغة مبدئية تتضمن وضع جدول زمني من أجل الحل التام والنهائي لأزمة معاشات ماسبيرو.

٢. التطوير وتفعيل دور الهيئة:

بعد تولي الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة، زادت محاولات إدارة الهيئة تحسين أدائها، في هذا السياق صدر قرار بدء البث الاذاعي لقناة النيل الإخبارية على موجات إف إم، وقرار إطلاق «بودكاست ماسبيرو»، و«بودكاست ماسبيرو أفريقيا»؛ لإنتاج مجموعة من البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية، وإقرار عدد من التحديثات

على القنوات التابعة للهيئة، حيث أُعلن عن تحديث قناة النيل سينما باسم جديد «موليوود سينما»، ودمج قناة النيل كوميدي مع قناة النيل دراما في قناة واحدة باسم «موليوود دراما»، إلا أنه وبعدما أثار المسمى الجديد جدلًا كبيرًا، تراجعت الهيئة وأبقت على أسماء القنوات كما هي بعد دمجها.

وقررت الهيئة أيضا دمج قناة الأسرة والطفل في قناة النيل لايف، كما شرعت في إنتاج برامج أطفال، وتدرس مع مجلسها الاستشاري إمكانية إنشاء قناة أطفال بمواصفات عالية، وإطلاق مشروع «Platform» يحمل اسم «منصة ماسبيرو» لتكون ثاني منصة في مصر بعد منصة «Watch It» التي تأسست عام ٢٠١٩.

الإعلان عن تأسيس أكاديمية ماسبيرو، والتي بدأت العمل صيف ٢٠٢٥، وتقدم تدريبات للإعلاميين المصريين وغير المصريين، وتمنح شهادات معتمدة رسمياً من الهيئة الوطنية للإعلام.

تدشين منتدي القاهرة للإعلام، وانطلاق دورته الأولي خريف ٢٠٢٥، لتعزيز العمل الإعلامي العربي المشترك.

إنتاج مسلسل مشترك بين الهيئة الوطنية للإعلام ومدينة الإنتاج الإعلامي، يتناول قصة الاقتصادي الوطني الكبير طلعت حرب، على أن يعرض المسلسل في شهر رمضان ٢٠٢٦، ويذكر أن آخر مسلسل تم إنتاجه في التليفزيون المصري كان مسلسل (دنيا جديدة)، وقد تم إنتاجه عام ٢٠١٥.

إطلاق قنوات رقمية: قال الكاتب أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، إن «الهيئة بصدد إطلاق قنوات رقمية، وذلك تجاوبًا مع الحراك الكبير في الإعلام الرقمي، ويأتي هذا بعد إعلان سابق للهيئة عن تدشين منصة رقمية، وبدء مشروع طموح لنقل المواد التليفزيونية التي تعود لعشرات السنين إلي وسائط حديثة».

إطلاق إذاعة لبث المسلسلات: أعلن الكاتب أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، انطلاق أول إذاعة في العالم العربي؛ لبث المسلسلات الإذاعية باسم (دراما إف إم.. إذاعة المسلسلات من القاهرة). ولفت إعلان الهيئة إلى دور الإذاعة المصرية في إنتاج عدد كبير من المسلسلات الإذاعية خلال تاريخها الطويل، شارك في كتابتها نخبة من الكتاب المصريين وكبار كتاب العالم، كما شارك في الإخراج والتمثيل نجوم ومبدعون من أجيال مختلفة.

إطلاق متحف القراء بماسبيرو: أعلن الكاتب أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، تدشين متحف يحمل اسم «متحف القراء» ليضم صور ومخطوطات وعقود، وتسجيلات، ومقتنيات كبار القراء المصريين. على أن يتبع المتحف شبكة إذاعة القرآن الكريم، وقد تم تخصيص مساحة مناسبة وموقعًا مميزًا بمبنى الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو، ليكون مقرًا للمتحف. وقد تمت مخاطبة عائلات كبار القراء لجمع مقتنياتهم بالمتحف الجديد، على أن يتم فتح المتحف للزيارات المنظمة، حال الانتهاء من ترتيب المقتنيات، وتعريفها وجاهزيتها للعرض.

الإعلان عن عودة برنامج التوك شو المسائي الرئيسي للتليفزيون المصري؛ وسيتم بث البرنامج يومياً في الموعد نفسه الذي سبق فيه عرض برنامج «البيت بيتك» ثم برنامج «مصر النهاردة»، وكذلك الاتفاق على الخطوط الرئيسية لمشروع العرض المشترك لبرنامج محمود سعد الشهير «باب الخلق» على شاشتي التليفزيون المصري وشبكة تليفزيون النهار بالتزامن، وذلك في إطار بروتوكول تعاون لتبادل المحتوى والخدمات الفنية.

كذلك الإعلان عن انضمام الكاتب الصحفي عمر طاهر إلي أسرة القناة الأولي بالتليفزيون المصري، حيث يقدم برنامجًا مشوقًا يجري تصويره في مواقع مختلفة، ويقدم أفكاراً ومشاهد جذابة تخاطب أجيالاً متعددة ولا سيما الشباب وجيل زد.

التحضير لبرنامج تليفزيوني جديد باسم مبدئي «جيل ألفا» يقدمه مجموعة من الشباب، ويهدف الوصول إلى أعمار ما تحت العشرين.

والإعلان عن إنتاج مجموعة جديدة من برامج التليفزيون المصري بـ ٢٣ لغة، مع عودة كتاب مجلة الإذاعة والتليفزيون بعد توقف دام ١٤ عاماً.

انطلاق البث الرسمي لإذاعة المسلسلات من القاهرة «دراما إف إم»، كذلك انطلاق أولى حلقات البرنامج الإقتصادي «الإقتصاد ٢٤»، على شاشة التليفزيون المصري، على مدار خمسة أيام أسبوعياً، ويرصد أهم الأخبار الإقتصادية التي تهم كل فئات المجتمع.

افتتاح ستوديو ماسبيرو النهري؛ وتشكيل ٧ فرق عمل عابرة للقنوات والقطاعات؛ بهدف تطوير المحتوى وتعزيز الرسالة الإعلامية، وتشمل (فريق الإعلام السياسي، والإعلام الاقتصادي، والإعلام العلمي، والإعلام الثقافي، والإعلام الاجتماعي، والإعلام الديني، والإعلام الرياضي). ويمكن الانضمام لأكثر من فريق.

صدور قرار بترقية عدد كبير من الموظفين، في ثاني أكبر حركة ترقيات منذ تشكيل مجلس إدارة الهيئة الجديد برئاسة المسلماني، حيث بلغ عدد الموظفين ٩٢٣ موظفاً.

٣. تشبيك مع الهيئات ذات الصلة:

- توقيع بروتوكول تعاون مع إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة؛ فى إطار دعم وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة والجهات الإعلامية بالدولة.
- توقيع بروتوكول تعاون مع المعهد الدبلوماسي المصري بوزارة الخارجية.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة الوطنية للإعلام والأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، بهدف تعزيز أواصر التعاون بين الطرفين فى العديد من الموضوعات

٤. الحريات وضبط المشهد الإعلامي:

شهد شهر مايو ٢٠٢٥، وقوع أكثر من حالة فصل تعسفي بحق معدي برامج بماسبيرو، بعد أن استعادت الهيئة مسؤوليتها الكاملة عن البرامج التي كانت تحت إدارة الشركة

المتحدة بهدف تطويرها؛ للوقوف على هذه الحالات أنظر تقرير الانتهاكات الصادر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، عن شهر يونيو ٢٠٢٥.
استمرار سياسة الهيئة بشأن حظر استضافة العرافين والمنجمين في جميع إذاعات وقنوات الهيئة، وكذلك موقع الهيئة ومجلة الإذاعة والتليفزيون، كذلك الإعلان عن دعم قرار الشركة المتحدة، بحظر تناول الفعاليات أو الأحداث أو القضايا التي تخص «البلوجرز والتيك توكرز»، بجميع الوسائط الخاصة بالهيئة، من قنوات وإذاعات ومجلة الإذاعة والتلفزيون والموقع الإلكتروني للهيئة.

(تـ) الهيئة الوطنية للصحافة:

وتُعد الهيئة الجهة المعنية بـ «إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وتعمل على تطويرها، وتنمية أصولها وضمان تحديثها، واستقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد».
والهيئة هي أقل الجهات نشاطًا في المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وقد صدر عنها ٩٠ نشاط خلال السنة، وجاءت كالتالي: عدد ٤٧ إعلان عن نزول المرتبات الشهرية أو المعاشات للزملاء/ات، وعدد ١٥ خبر عن نشاطات الهيئة وتحركات مسؤوليها، وعدد ١٣ قرار معظمها يتعلق بالمرتبات والمعاشات، وعدد ٥ تصريحات لرئيس الهيئة، وعدد ٤ برقيات تهنئة، موجهة للقيادة السياسية والمجتمع أو موجهة لأبناء الهيئة، وعدد ٣ برقيات تعزية لشخصيات عامة أو أحد أبناء الهيئة، وعدد بروتوكول تعاون وحيد. تكريم وحيد وكذلك بيان موقف وحيد.

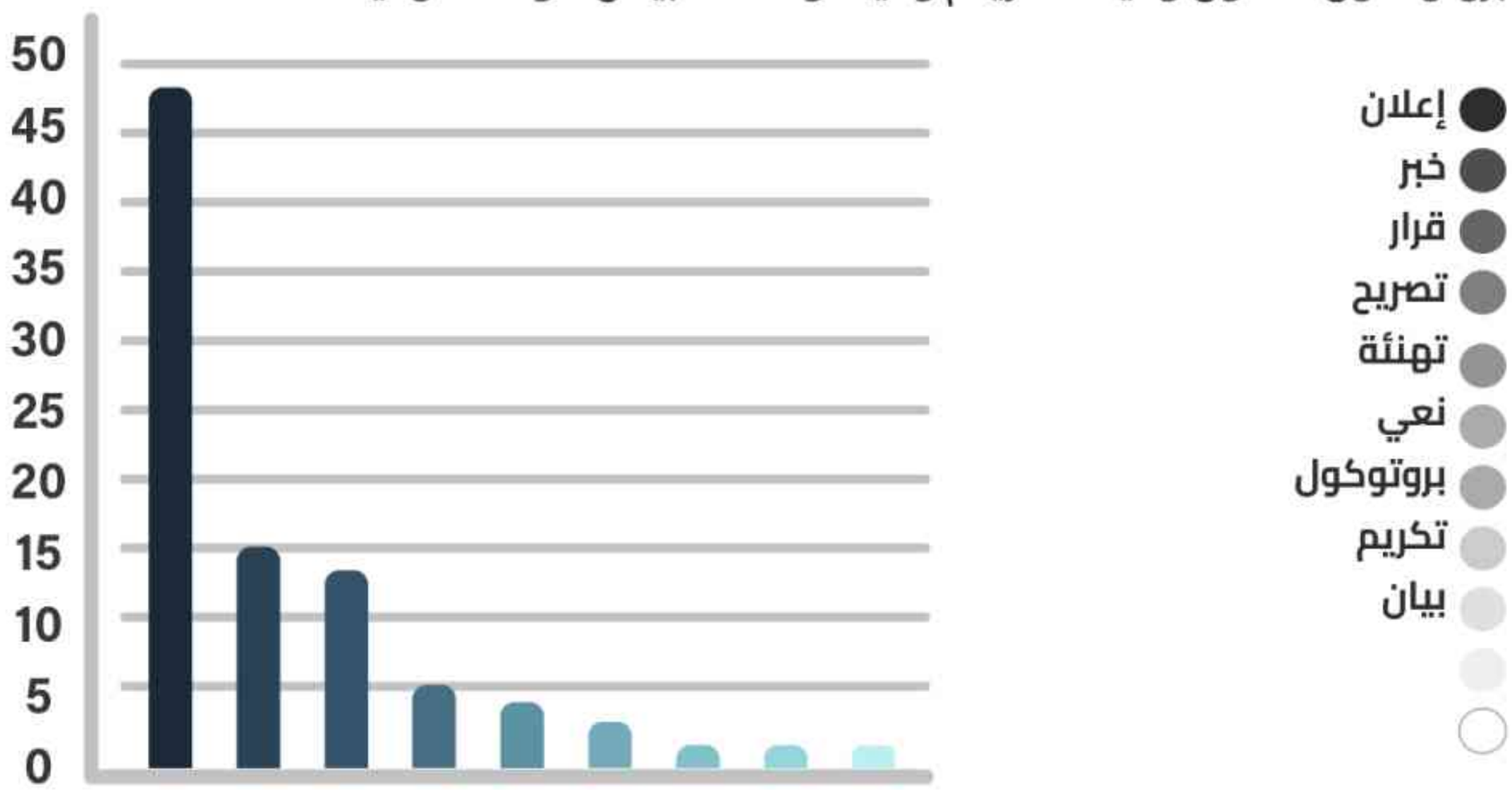

شكل رقم (8-2)

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة:

١. قرار الهيئة الوطنية، في ١٢ يناير ٢٠٢٥، الموافقة على صرف علاوة خاصة ٢٠٠ جنيه لجميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية مراعاة للظروف المعيشية، كما اعتمدت الهيئة المذكرة المُقدّمة من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، بصرف علاوة دورية لجميع العاملين قدرها ٣٠٠ جنيه كحد أقصى و٢٠٠ جنيه كحد أدني.

٢. قرار اعتماد القوائم المالية عن الأعوام المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ - ٢٠٢١/٢٠٢٢، من جانب الجمعية العمومية لمؤسسة دار المعارف، والموافقة على زيادة رأس المال، كما اعتمدت الجمعية العمومية للشركة القومية للتوزيع، القوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وافقت على زيادة رأس المال. الأمر نفسه بالنسبة للجمعية العمومية لمؤسسة دار التحرير، التي اعتمدت القوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ ووافقت على زيادة رأس المال. كذلك اعتمدت الجمعية العمومية لمؤسسة أخبار اليوم، القوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ ووافقت على زيادة رأس المال. وأخيرًا، اعتمدت الجمعية العمومية لمؤسسة الأهرام القوائم المالية (المستقلة والمجمعة) عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، كما وافقت على زيادة رأس المال.

٣. قرار بصرف ألف جنيه زيادة في أجور العاملين بالصحف القومية من أول يوليو ٢٠٢٥.

٤. قرار الهيئة الوطنية للصحافة اختيار رؤساء تحرير جدد للأهرام الرياضي و أخر ساعة وعقيدتي وبوابة روزاليوسف.

٥. إعلان الهيئة عن قواعد وشروط التقديم لمسابقة الامتياز الصحفي في دورتها الأولى، (أكتوبر ٢٠٢٥)، ومنها: تقديم الأعمال الصحفية (منشورة) في إحدى الإصدارات الصحفية القومية (جرائد ومجلات وبوابات إلكترونية) في الفترة من أول يونيو وحتى آخر سبتمبر ٢٠٢٥.

ملف التنظيم والتطوير:

الاجتماع مع رئيس الوزراء، بشأن الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية القومية والهيئة الوطنية للإعلام، وتسوية مديونياتها المستحقة عليها إلى الجهات المختلفة بالدولة. وشهد الاجتماع الإشارة إلى توقيع بروتوكول تعاون -في وقت سابق- بين «الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي» والهيئة الوطنية للصحافة»؛ بهدف وضع آليات سداد المديونيات المستحقة على المؤسسات الصحفية القومية لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

ملف الخدمات:

تنظيم دورة في «الترجمة المتخصصة» بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، للصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية القومية، يشارك فيها ٤٠ صحفيًا من العاملين في أقسام الترجمة والشئون الخارجية في المؤسسات القومية، وتستمر ٦ أسابيع متتالية، وتستهدف تنمية القدرات المهنية للمشاركين في مجال الترجمة المتخصصة وبالتحديد في مجالات السياسة والاقتصاد والفن والعلوم والرياضة، كما نظمت الهيئة، احتفالية موسعة، لتسليم جوائز النسخة الأولى من مسابقة التميز الصحفي، والتى حملت اسم الكاتبة الصحفية القديرة «سناء البيسي».

ملف الحريات:

إعلان الهيئة متابعتها موقف الزميل إسلام الراجحى الصحفي بالأخبار منذ احتجازه، مع تكليف مؤسسة أخبار اليوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الدعم والمساندة للزميل.

القسم الثالث

أبرز المستجدات على

الساحة الصحفية والإعلامية فى مصر

خلال عام ٢٠٢٥

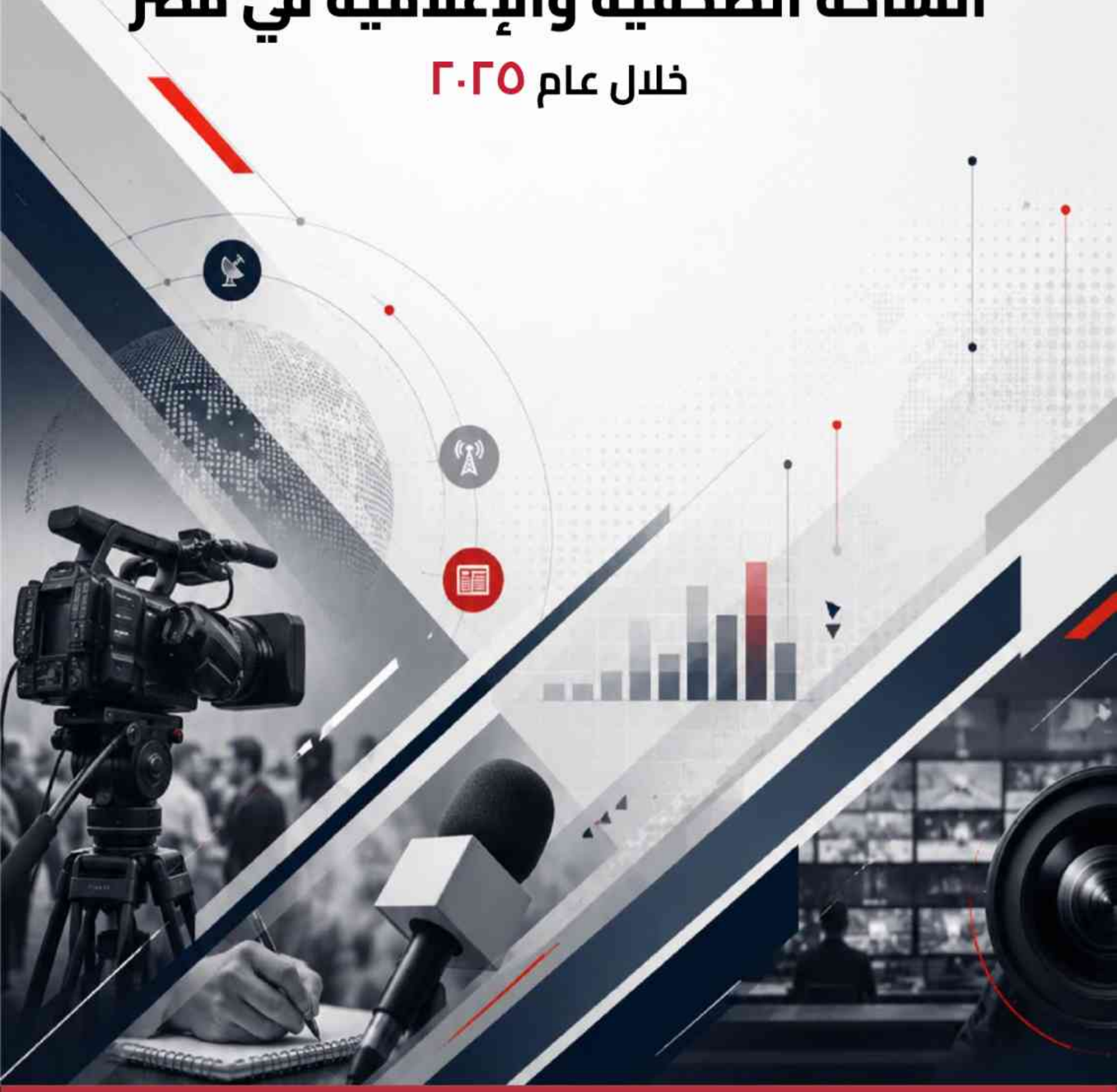

نستعرض في هذا القسم الثالث والأخير من التقرير السنوي، أبرز الأحداث والموضوعات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي خلال عام ٢٠٢٥، مع تركيز خاص على الدور المحوري الذي لعبته نقابة الصحفيين على مدار العام، فضلًا عن تناول عدد من القضايا المهمة التي أولتها وحدة الدراسات والبحوث بالمرصد اهتماما خاصا.

ويستند اختيار هذه الموضوعات وتقديمها على غيرها إلى أحد معيارين؛ الأول، أن يكون الحدث ذا تأثير مباشر وواضح على شريحة واسعة من المجتمع الصحفي والإعلامي، والثاني، أن ينطوي التطور محل التناول على دلالة نوعية، غير معتادة أو متكررة، وبالغة التأثير في سياق العمل الصحفي والإعلامي.

أولًا.. أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي عام ٢٠٢٥:

عن العلاقة المتوترة بين الصحفيين و إدارات الصحف.. فصل تعسفي وأجور محتجزة

تمارس القرارات الصادرة عن إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية تأثيرًا مباشرًا على استقرار أوضاع الصحفيين، سواءً كان هذا التأثير إيجابيًا أو سلبيًا، تبعًا لتوجهات هذه الإدارات واختياراتها، ورغم أن العلاقة بين الصحفي والمؤسسة الصحفية تقوم على أساس تعاقدي يلتزم فيه الصحفي بتقديم العمل مقابل أجر تدفعه المؤسسة، فإن هذه العلاقة ليست ثابتة أو متكافئة دائمًا؛ إذ تتغير ملامحها تبعا لأوراق القوة التي يمتلكها كل طرف، كما تخضع لتأثير مجموعة من العوامل، نذكر منها: أن قدرة الإدارات الصحفية على التأثير في الصحفي تزداد كلما زادت اعتمادية الصحفي على المؤسسة التي يعمل بها، إذ أن وجود مصادر دخل بديلة على سبيل المثال تقوي الموقف التفاوضي للصحفي، كما أن تأثير إدارات المؤسسات الصحفية على الصحفي، يرتبط أيضًا بوجود أطر نقابية قوية؛ فوجود نقابة قوية تدافع عن حقوق الصحفي، وتمثّله أمام مؤسسته، يحميه من عصف المؤسسات به.

كذلك تتأثر العلاقة بين الصحفي/ة و إدارات الصحف بالإطار القانوني المنظم للعلاقة بينهما؛ فكلما كان القانون أكثر تحيزًا للصحفي، أعطاه ذلك قوة أكبر في التفاوض مع أصحاب العمل، وفي حال كان القانون متحيزًا لصاحب رأس المال أضعف ذلك الموقف التفاوضي للصحفي/ ة.

نشير أيضًا، إلى أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية تلقي بظلالها على العلاقة بين الصحفي والمؤسسة التي يعمل بها، ففي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تدفع المؤسسات الصحفية إلى أن تصبح أكثر مراوغة في الالتزام بحقوق صحفييها، وفي حال سيطرة السياسات النيوليبرالية القائمة على منطق الربح، وقيم العرض والطلب، تتراجع رغبة

المؤسسات في الحفاظ على حقوق الصحفي.

وبخصوص الأوضاع السياسية ليس ثمة شك أن صعود اليمين الشعبوي في أوروبا وأمريكا قد ألقى بظلال قاتمة على الحريات الصحفية ومن ثم على فاعلية المؤسسات الصحفية؛ فتراجع الولايات المتحدة عن التزامها التمويلي تجاه كثير من المؤسسات الإعلامية، في ضوء توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أثّر سلبًا على المؤسسات الإعلامية في الشرق الأوسط، ما دفع تلك الأخيرة إلى تسريح صحفييها وإعلامييها، ونذكر أيضًا إلى أن صعود الشعبويات واليمين، والمزاج المحافظ بشكل عام، قاد بدوره إلى تراجع الديمقراطية، وتراجع خطاب حقوق الإنسان، والحريات، ما انسحب على العمل الصحفي الذي صار أكثر تقييدًا وأقل قدرة على التفاعل مع الواقع.

وفي مصر، تعاني غالبية المؤسسات الصحفية من أزمة أجور طاحنة؛ إذ تقل معدلات الأجور بصورة جذرية عن الحد الأدنى للأجور الذي أعلنته الحكومة؛ ما يخلق مشاكل جمة للصحفيين/ات، فمن جهة يحتاج الصحفي/ة للعمل في أكثر من مكان للوفاء باحتياجاته، ومن جهة أخرى تتراجع جودة المادة الصحفية نتيجة اللهاث المستمر وراء لقمة العيش، وعدم وجود الوقت الكافي لتجويد المحتوى الصحفي، أو الطاقة التي تسمح لذلك، ومع مرور الوقت تضمر مهاراتهم/ن وتتراجع جودة إنتاجهم/ن.

من ناحية أخرى، تتعامل المؤسسات الصحفية بكل تعنت وقسوة مع الصحفيين/ن، فهي لا تلتزم بكتابة عقود عمل تضمن حقوق الطرفين، وتدفع أجور شديدة التدنيّ، أبعد ما تكون عن الحد الأدنى للأجور، فضلًا عن توفير تأمينات اجتماعية وصحية لصحفييها/اتها، بل إن مؤسسات صحفية تجبر الصحفي على توقيع قرار استقالة مع توقيعه عقد العمل، ما يسهّل على المؤسسة التخلّص من الصحفي، في حال قررت الاستغناء عنه، دون أن يترتب عليها أية التزامات تجاه الصحفي/ة، وهي في كل ذلك مستفيدة من حاجة الصحفي/ة إلى أية فرصة عمل، مهما كانت شروطها مجحفة، في ظل ظروف لا ترحم.

ولا ننسى في الوقت ذاته أن سوق الصحافة في مصر، يعاني من أزمات اقتصادية في ظل تراجع الطلب، وكثرة المعروض، وهو ما يلقي بظلاله على المؤسسات نفسها التي تراجع مردوداتها الاقتصادية، من ثم قللت بدورها مرتبات الصحفيين/ات.

نستعرض في هذه السطور جانب من الصورة، ومشاهد للمعاناة التي يعيشها طيف واسع من الصحفيين/ات المصريين/ات؛ فحتى المؤسسات الإعلامية الأجنبية، المعروفة بالتزامها بالقانون في تعاملها مع الصحفي/ة، فهي عادة ما تبرم عقد عمل قانوني ضمن وجود هيكل أجور واضح، وقواعد مستقرة لتسيير العمل، إلا أن الفترة

الأخيرة، كشفت عن ممارسات تمييزية ضد صحفيين/ات مصريين مارستها هذه المؤسسات، وعن حالات فصل ارتكبتها.

في ضوء هذه المقدمات نستعرض هنا عدد من المشكلات والتوترات التي نشبت بين مؤسسات صحفية والعاملين/ات فيها، وقّعت كلها خلال عام ٢٠٢٥، منها ما يتعلّق بمؤسسات إعلامية أجنبية، وما يتعلّق بمؤسسات إعلامية مصرية، منها قنوات تلفزيونية، ومواقع إلكترونية، وصحف ورقية، ما يعني أن أزمة اقتصاديات الإعلام في مصر قد ألقت بظلال قاتمة على الجميع.

أولًا.. حالة شبكة MBN:

شبكة MBN، أو شبكة الشرق الأوسط للإرسال، هي مؤسسة إعلامية غير ربحية، تأسست عام ٢٠٠٤، وتضم الشبكة منصات إعلامية رقمية وتلفزيونية، تشمل قناة الحرة، والحرة العراقية، وأرفع صوتك، وراديو سوا، ومنصة الساحة.. إلخ، وتمولها الحكومة الأمريكية من خلال هبة مقدمة من الوكالة الأمريكية للإعلام الدولي.

أما الوكالة الأمريكية للإعلام العالمي (USAGM)، فهي «منظمة رسمية تابعة للإدارة الأمريكية، وتتألف من خمس شبكات تتوزع حول العالم، مهمتها بحسب ما ورد على موقعها الإلكتروني «توسيع نطاق حرية المعلومات والتعبير، كمفتاح للمجتمعات الديمقراطية الحرة والمفتوحة، والتي بدورها تدعم المصالح الأمريكية من خلال الاستقرار والسلام والتحالفات والتجارة. وإيصال تجربة وقيم أمريكا الديمقراطية».

مع قرار الإدارة الأمريكية الجديدة تقليص الإنفاق الحكومي، قررت الوكالة الأمريكية للإعلام العالمي، وقف التمويل الموجه لشبكة الشرق الأوسط (MBN)، ما تتبعه وقف أنشطتها في مكتب القاهرة ضمن مكاتب أخرى.

وعليه، أرسلت الإدارة رسائل نصية عبر البريد الإلكتروني، في ١٢ أبريل ٢٠٢٥، إلى الصحفيين / ات في مكتب القاهرة، تفيد بانتهاء العمل بالمؤسسة في مكتب القاهرة، دون ذكر أية تفاصيل، على الرغم من أن عقود هؤلاء ما تزال سارية، ما يجعلها حالات فصل تعسفي، وقد طال القرار ١٥ صحفيًا/ة من العاملين/ات بموقع الساحة وقناة الحرة، وهي الدفعة الثانية من المفصولين/ات في مكتب القاهرة، وكانت الدفعة الأولى في سبتمبر ٢٠٢٤، وطالت وقتها ١٥ صحفيًا/ة بحسب شهادات من صحفيين/ات هناك.

ثانيًا.. حالة موقع الجمهور:

في موقع الجمهور نجد أن المعادلة مختلفة؛ إذ أن قرارات الفصل وحجب الحقوق المالية التي وصل عددها ٢٧ انتهاكًا، وقعت خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٣ حتى أبريل ٢٠٢٥، جاءت نتيجة أسباب نفعية بالأساس، حسبما أشار عدد واسع من الشهادات التي سجلها المرصد مع صحفيين/ات الجمهور المتضررين/ات، إلى أن هدف الموقع كان دعائيًا لمالك الموقع، ومع تراجع حاجته لهذا الدور الدعائي، قرر تقليص أعداد العاملين/ات، وبحسب بعض الشهادات فإن حالات الفصل كان هدفها تقليص النفقات، وهو سبب اقتصادي.

من جهة أخرى فإن العلاقة بين إدارة موقع الجمهور وصحفييه، كانت كفتها تميل من البداية لجهة الإدارة؛ إذ أن عدد الصحفيين/ات بالموقع الذين يمتلكون عقود عمل لا يتعدون أصابع اليد، مقارنةً بأغلبية كبيرة بالموقع، ليس لهم عقود عمل، أو أية ضمانات تأمينية، أو غيرها، وذلك بحسب ما جاء في شهادتهم/ن للمرصد المصري، كما أن معظمهم ليسوا أعضاء بنقابة الصحفيين، كل ذلك جردهم من أوراق قوة كثيرة، وجعلهم رهينة لرغبات إرادة الموقع.

وتبعًا لذلك جاءت هذه الإجراءات التعسفية، في ظل غياب لوائح داخلية واضحة للعمل، ودون اتباع أي مسار قانوني أو إداري سليم، ودون أية إنذار مُسبق؛ حيث لم يتم إبلاغهم/ن بخطط تتعلق بتخفيض عدد العاملين/ات، أو إجراء هيكلة داخلية، بل إن بعضهم/ن علم بقرار فصله من خلال توقف حساباته البريدية والمهنية، أو من خلال اتصالات هاتفية مقتضبة، كما لم يُمنح أي من المفصولين/ات فرصة لتقديم تظلّم أو مناقشة القرار مع الإدارة، وعلى العكس، مورست ضغوط نفسية ومهنية على بعضهم/ن لقبول تسوية مُجحفة، مقابل توقيع استقالة، فيما لم تُصرف مستحقات البعض الآخر حتى الآن. وذلك بحسب الشهادات التي جمعناها.

وحرصت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، على التواصل مع رئيس التحرير الحالي للموقع، محمد صبري، الذي أكد حرص الإدارة على استمرار الصحفيين/ات بالموقع، وعلى توفيرها لكل ما من شأنه استمرارهم/ن في عملهم/ن، في حدود الإمكانات المتاحة، لكن روايات العاملين/ات بالموقع جاءت تفضح وجود سياسة تستهدف تقليص أعداد الصحفيين/ات، وتخفيض رواتبهم/ن، والتخلص من كل التزامات مالية نحوهم/ن يمكن التخلّص منها.

ثالثًا.. حالة البوابة نيوز:

بـدأت الأزمـة فـي ٩ نوفـمبر ٢٠٢٥، حين قـرر أكثر مـن ٧٠ صحفيًـا مـن العامـلين/ات بموقـع وجريـدة البوابـة نيـوز التقـدم بمذكـرة إلى نقابـة الصحفـيين، إلى جانـب شـكوى رسـمية إلى مكتـب العمـل؛ اعتراضًـا على تدنـي أجورهـم، التي لا تتناسـب مـع الحـد الأدنـى للأجـور الـذي أعلنتـه الحكومـة.

وجـاءت هـذه الخطـوة -بحسـب المتحـدث باسـم المجموعـة، الـذي تواصـل معـه المرصـد- بعـد محـاولات متكـررة، فرديـة وجماعيـة، لمطالبـة إدارة المؤسسـة برفـع الأجـور، إلا أن هـذه المطالـب قوبلـت بالتجاهـل التـام، دون أي رد أو تفاعـل مـن جانـب الإدارة.

وكان الصحفيـون/ات قـد سـبق لهـم التقـدّم بشـكاوى إلى مكتـب العمـل، والمجلـس القومـي للأجـور، ورئاسـة مجلـس الـوزراء، على خلفيـة الأزمـة نفسـها، وهـو مـا ترتـب عليـه قيـام فريـق التفتيـش التابـع لمكتـب العمـل بزيـارة المؤسسـة، والاسـتماع إلى شـكاوى الصحفـيين/ات وتفاصيـل أوضاعهـم/ن الوظيفيـة.

إدارة البوابـة نيـوز، تمسّـكت فـي مخاطباتهـا مـع الجهـات الرسـمية، بتبريـر مفـاده أن المؤسسـة تمـر بظـروف ماليـة «متعثّرة»، وهـي الحجـة ذاتهـا التي وردت في المذكـرة الرسـمية المُقدّمة مـن المستشـار القانونـي والممثـل عـن الجريـدة، إلى نقابـة الصحفيين.

كمـا أفـاد المتحـدث باسـم المجموعـة أن معظـم العامـلين بالبوابـة، وعددهـم ٢٠٠ صحفـي/ة تقريبًـا، قضى مـا بين ١٠ - ١٢ عامًـا بين جـدران هـذه المؤسسـة، وبالرغـم مـن ذلـك، فـإن غالبيـة هـؤلاء يتقاضـون أجـرا يتراوح بين ٢٠٠٠ جنيـه و٢٢٠٠ جنيـهٍ، فيمـا يتقـاضى البعـض، الـذي لا يتجـاوز عددهـم أصابـع اليـد الواحـدة مبلـغ ٣٠٠٠ آلاف جنيـهٍ فقـط، هـذه المرتبـات المحـدودة، التي تتراوح بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ جنيـه، يتقاضاهـا الصحفيـون/ات رغـم عملهـم بالمؤسسـة لمـدة خمسـة أيـام أسـبوعيا، منهـا ثلاثـة أيـام فـي مقـر العمـل ويومـان مـن الـمنزل.

وشـدد في حديثـه للمرصـد، في ١٣ نوفـمبر ٢٠٢٥، أنهـم/ن قـرروا/ن تنظيـم اعتصـام خلال وقـت قريـب، فـي حـال اسـتمر تجاهـل الإدارة لمطالبهـم، وأنهـم/ن لـن يتراجعـوا عـن خطواتهـم/ن التصعيديـة المشروعـة، حتى استرداد حقوقهـم.

الدخـول في اعتصـام مفتـوح: في ١٧ نوفـمبر ٢٠٢٥، بـدأ صحفيـو/ات البوابـة نيوز فـي اعتصام مفتـوح، بمقـر الصحيفـة، بعـد رفـض الإدارة الاسـتجابة لمطالبهـم بتحـسين الأجـور، حتى بعـد توسـط النقابـة بين الصحفـيين/ات وإدارة الصحيفـة، وقـد شـارك فـي الاعتصـام مسـؤولين/

ات من مجلس نقابة الصحفيين: محمود كامل، إيمان عوف، حسين الزناتي، محمد السيد الشاذلي، عبد الرؤوف خليفة، محمد الجارحي، هشام يونس، وعلى رأسهم نقيب الصحفيين، خالد البلشي، الذي أعلن تأييده لمطالبهم/ن.

مبادرة النقابة: في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥، تقدّمت نقابة الصحفيين بثلاث مقترحات لحلحلة الأزمة، **المقترح الأول**: أن تعلن المؤسسة الالتزام بالحد الأدنى للأجور، على أن يلتزم الزملاء -وفق هذا المقترح- بالعمل ٨ ساعات لمدة ٥ أيام أسبوعيًا طبقًا لمواعيد العمل الشفتات المُعلنة، أو المحددة من قبل الإدارة. مع الإلتزام بعدم العمل لدى جهة أخرى خارج «البوابة نيوز»، وفي حال ثبوت مخالفة ذلك يتم تطبيق نصوص القانون، وكذلك الالتزام بقواعد العمل الخاصة بالحضور والانصراف. وبلائحة الجزاءات، التي سيتم اعتمادها للخصم مقابل التأخر، أو الغياب طبقًا لنصوص القانون.

المقترح الثاني: أن يظل راتب الصحفي كما هو، طبقًا لآخر أجر، على أن يعمل ليوم واحد فقط من مقر الجريدة.

المقترح الثالث: أن تصيغ الصحيفة مقترح ثالث يجمع نظام الحد الأدنى للأجور والنظام المعمول به بالجريدة، بالاتفاق مع النقابة، بما يحقق مصالح العمل، على أن يكون الأجر الحالي حدًا أدنى لأي اتفاق.

المقترح الرابع: فتح الباب للإجازات بدون مرتب، أو تسوية الأوضاع لمَن يرغب، وإلا التزم الصحفي بالاختيار بين الأنظمة المقترحة، ولا يحق للزميل الذي اختار العمل بالنظام الحالي، أو نظام الحد الأدنى للأجور تغيير وضعه خلال فترة تجريبية تمتد لثلاثة أشهر، أو مدة يتم الاتفاق عليها.

تعنّت الإدارة: لم تقدم الإدارة أية مقترحات جادة، عدا قرارها تعديل نظام العمل ليصبح يومان في المؤسسة وثلاثة أيام عن بُعد، مع بقاء المرتبات دون أي تعديل أو وعود بالتعديل، بدعوى أن الصحيفة تعاني من ضعف الموارد المالية، وأنها عاجزة عن الوفاء بمطالب الصحفيين. في الوقت نفسه طرحت فكرة تصفية الصحيفة للوفاء بديونها، وللانتهاء من الصخب الذي يثيره الصحفيين، في تجاهل تام لعدالة المطالب المقدمة.

قد يكون التعثر المالي واقع فعلي تعيشه البوابة نيوز، لكن ما زاد موقف الإدارة صعوبة، أنها تعاملت بتعنت مع الإجراءات التصعيدية للصحفيين/ات، رغم قانونيتها؛ إذ حجبت رواتب المعتصمين رغم استمرارهم في العمل وتسليم التكليفات المطلوبة منهم، ليس هذا فقط، إنما قامت بقطع خدمة الانترنت عن مكان الاعتصام لمنعهم من مواصلة عملهم/ن، للضغط عليهم ودفعهم لفك الاعتصام؛ رغم سلمية تحركاتهم ومشروعية

مطالبهـم/ن.

رابعًا: حالة صحيفة الفجر:

رغـم الزخـم الشـديد الـذي أثارتـه مطالـب صحـفيى البوابـة نيـوز بالحـد الأدنـى للأجـور، ومـا كشـفت عنـه مـن أوضـاع متردية يعيشـها صحـفيى/ات المؤسسـة، إلا أن البوابـة نيـوز ليسـت اسـتثناءً، إنمـا جـزء مـن مشـهد اقتصـادي صعـب يعيشـه معظـم العامـلين بحقـل الصحافـة فـي مصر.

في ١٦ أكتوبـر ٢٠٢٥، قـررت إدارة صحيفـة الفجـر حجـب العـدد الأسـبوعي مـن الجريـدة الورقيـة، وبالتواصـل مـع صحفـي هنـاك، أفـاد بـأن هـذه هـي المـرة الثالثـة التي يُحجـب فيهـا العـدد الورقي للفجـر، المـرة الأولى اسـتمر الحجـب مـدة ٥ أسـابيع، والثانيـة ٣ أسـابيع، مـشيرًا -في حينـه- إلى أنـه مـن غير المعلـوم إذا كان احتجـاب العـدد سيسـتمر لأسـابيع قادمـة أم لا.

احتجـاب جريـدة الفجـر الورقيـة، ليـس الوجـه الوحيـد للأزمـة التي تعيشـها المؤسسـة، وتلقـي بـظلال قاتمـة على صحفييهـا، فالوجـه الأشـد قسـوة للأزمـة، أن الصحفـيين /ات العامـلين بالفجـر، سـواء النسـخة الورقيـة أو الموقـع الإلكترونـي، لـم يحصلـوا على مسـتحقاتهم/ن الماليـة منـذ شـهر يونيـو ٢٠٢٥، رغـم اسـتمرارهم/ن فـي أداء مهامهـم/ن المهنيـة، وبالرغـم مـن تدنـى قيمـة الرواتـب فـى الأسـاس، التى تقـل عـن الحـد الأدنـى للأجـور المقـرر قانونًـا. علمًـا بـأن عـدد العامـلين/ات بالنسـخة الورقيـة مـن صحفـيين/ات وفني تنفيـذ وإخـراج نحـو ٥٠ صحفيًـا/ة.

وفي مواجهـة هـذا الوضـع، وتجاهـل الإدارة لمعاناتهـم/ن، وصمتهـا التـام عمـا يحـدث، فقـد لجـأ الصحفـيين/ات بالمؤسسـة إلى نقابـة الصحفـيين، التي أفـادت بأنهـا تجـري اتصـالات مـع الجهـات المعنيـة، وفي مقدمتهـا الشركـة المتحـدة للخدمـات الإعلاميـة، التي وقعـت عقـد رعايـة إعلانيـة مـع الجريـدة نهايـة العـام المـاضي، وذلـك للاستفسـار عـن مـصير الصحيفـة والعامـلين/ات بهـا. كمـا أعـرب الصحفـيين/ات عـن اعتزامهـم التقـدم بشـكوى رسـمية إلى وزارة العمـل، في حـال اسـتمر الوضـع القائـم.

ولأن المصائـب لا تأتـي فـرادى، فـإن عـددًا مـن صحـفيى/ات الجريـدة مهـددون/ات، مـع بدايـة العـام المقبـل، بإلغـاء اعتماداتهـم/ن لـدى الـوزارات والجهـات الرسـمية، نتيجـة توقـف الإصـدار الورقي وعـدم انتظـام العمـل بالمقـر، الأمـر الـذي يحـول دون اسـتخراج خطابـات اعتمـاد جديدة موقعـة مـن رئيـس التحريـر ورئيـس مجلـس الإدارة، مـا يترتـب عليـه أيضًـا تعـذر اسـتخراج تصاريـح السـفر، ومفـردات المرتـب، واعتمـاد أوراق رسـمية، مـن بينهـا اسـتمارات تجديـد بطاقـة الهويـة

المهنيـة، فـي ظـل غيـاب مسـؤول للمـوارد البشريـة، وافتقـار الإدارة إلى تنظيـم إداري واضـح لشـؤون العامـلين/ات، وفـق توصيـف المصـدر.

خامسًا.. حالة صحيفة العمال

تمثّـل جريـدة العمـال، الصـادرة عـن الاتحـاد العـام لنقابـات عمـال مصر، حالـة أخـرى، ظهـر جانـب مـن معانـاة صحفييها/اتهـا خلال الربـع الأخير مـن عـام ٢٠٢٥؛ إذ تقـدّم صحفيـون/ات في الجريـدة، في ٧ ديسـمبر ٢٠٢٥، بشـكوى إلى مجلـس الـوزراء، ووزارة العمـل، ونقابـة الصحفـيين، للمطالبـة بتطبيـق الحـد الأدنـى للأجـور عليهـم.

وقـد كشـفت الشـكوى، الموقعـة مـن ٢٣ صحفيـا بالجريـدة، أن أجورهـم هزيلـة ولا تتناسـب مـع الحـد الأدنـى للأجـور الـذي نـص عليـه قـرار المجلـس القومـي للأجـور، بزيـادة الحـد الأدنـى للعامـلين بالقطـاع الخـاص إلى ٧٠٠٠ جنيـهٍ، لافـتين إلى أن الاتحـاد «تلاعـب بالأجـور»، ولـم يـلتزم بالقـرارات المتعلقـة بالحـد الأدنـى شـاملا التـدرج والتسـويات الماليـة ممـا أدى إلى ظلـم العديد مـن الموظفين خاصـة ذوي الـخبرة، مشـددين على ضرورة تطبيـق الحـد الأدنـى للأجـور بالتـدرج.

كمـا طالبـت الشـكوى بضرورة تطبيـق الحـد الأدنـى للأجـور، على صحـفيى الجريـدة، اعتبـارًا مـن ١ مـارس ٢٠٢٥، وإقـرار قيمـة العـلاوة الدوريـة للعامـلين بالقطـاع الخـاص بحـد أدنـى ٣٪ مـن أجـر الاشتراك التأمـينى، وبمـا لا يقـل عـن ٢٥٠ جنيهًـا شـهريًا.
وشـددت على أن عـدم التزام اتحـاد العمـال بتطبيـق هـذا القـرار على نفسـه يعـد مخالفة صريحة لنصـوص قانـون العمـل، وللمـادة الخاصـة بالجـزاءات القانونيـة، ويعـد سـابقة غير مقبولـة، تفقـده دورة النقابـي فـي حمايـة حقـوق العمـال، وعليـه طالـب الصحفيـون/ات وزارة العمـل بالتدخـل العاجـل لإلـزام الاتحـاد العـام لنقابـات عمـال مصر بتنفيذ قـرار المجلس القومـي للأجور بتطبيـق الحـد الأدنـى للأجـور، شـاملًا التـدرج والـذي شـارك فـي اصـداره على جميـع العامـلين بالاتحـاد، واتخـاذ الإجـراءات اللازمـة وفقًـا لقانـون العمـل لضمـان التزام الاتحـاد بالتنفيـذ وعـدم تكـرار المخالفـات.

والمفارقـة التي أشـارت إليهـا الشـكوى، أن اتحـاد العمـال هـو مـن طالـب بتطبيـق الحـد الأدنى للأجـور وزيادتـه بصفـة دوريـة مـن منطلـق مسـؤوليته النقابيـة لذلـك «فمـن بـاب أولى هـو ملـزم بتطبيقـه على العامـلين لديـه»، كمـا أن الاتحـاد بصفتـه عضـوا فـي المجلـس القومـي للأجـور الـذي أصـدر القـرار بالإجمـاع وبشـكل ملـزم لجميـع مؤسسـات القطـاع الخـاص دون اسـتثناء، كمـا أعلـن وزيـر العمـل، وجـب عليـه أن يبـدأ بنفسـه.

التوصيات:

يبدو أن التوترات في العلاقة بين الصحفيين/ات وإدارات مؤسساتهم/ن مرشحة للاستمرار، على الأقل في المدى المنظور، في ظل تعنّت عدد من المؤسسات الصحفية من جهة، وقسوة سوق العمل الصحفي من جهة أخرى، وما يشهده من تراجع في حجم الانتشار، وضعف الطلب على المحتوى الصحفي، وتواضع مردوده الاقتصادي، ويتفاقم هذا الوضع مع محدودية الأدوات التي تمتلكها نقابة الصحفيين للتأثير الفعلي في المشهد، سواءً على مستوى تنظيم سوق العمل أو حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين.

في ضوء ما سبق، يمكن أن نخلص إلى جملة من التوصيات، على النحو التالي:

١- حماية الصحفيين/ات من القرارات التعسفية؛ يتطلّب تعزيز الدور التفاوضي للنقابات الصحفية، عبر تقويتها وتدعيم استقلاليتها، بما يمكّنها من تمثيل أعضائها، والدفاع عن حقوقهم بصورة فعّالة.

٢- ضرورة سنّ قوانين تُلزم المؤسسات الصحفية بالرجوع إلى النقابة المختصّة، قبل اتخاذ أي قرارات فصل جماعي، أو إجراء تعديلات جوهرية على العقود، إلى جانب إصدار تشريعات تحمي العقود وتحظر الاستقالات الإجبارية.

٣- إلزام المؤسسات بإبرام عقود قانونية واضحة ومعلنة مع جميع الصحفيين/ات، سواءً كانوا عاملين دائمين أو مراسلين، مع حظر استخدام ما يُعرف بـ»الاستقالة المسبقة» كأداة للضغط أو الفصل التعسفي.

٤- تفعيل آليات الرقابة على التزام المؤسسات بالحد الأدنى للأجور وبالتأمينات الصحية والاجتماعية، وفرض غرامات رادعة على المؤسسات المخالفة.

٥- دعم مصادر دخل بديلة للصحفيين عبر تشجيع منصات العمل الحر، خاصةً في ظل التحولات العالمية في سوق الإعلام، إلى جانب توفير برامج تدريبية على المهارات الرقمية والإعلام البديل لتقليل الاعتماد على المؤسسات التقليدية.

٦- إنشاء صندوق دعم قانوني للصحفيين/ات المتضررين/ات، يهدف إلى مساندتهم/ن في استرداد حقوقهم المالية، أو تمكّينهم من اللجوء إلى مسارات التقاضي والتظلّم القانونية.

٧- العمل على نشر تقارير دورية حول الأداء المالي والإداري داخل المؤسسات الصحفية، بما يعزز الشفافية ويحد من الممارسات التي تضر باستقرار أوضاع الصحفيين.

الإصلاح المؤجل.. عن أزمات الإعلام في مصر:

أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، ورقة بعنوان «أزمة الصحافة في مصر: تداعيات عقد من التقييد والحصار»، للكاتب الصحفي محمد سعد عبدالحفيظ، تناولت الورقة واقع الإعلام والصحافة في مصر، وناقشت التناقض الواضح بين الخطاب الرسمي المُعلن

والداعـي إلى الإصلاح، وبين الممارسـات الفعليـة التي تفـرض قيـودًا متزايـدة على العمـل الصحفـي.
وأشـارت الورقـة إلى أن واقـع العمـل الصحفـي في مصر، يشـهد تراجعًـا ملحوظًـا في حريـة التعـبير، إلى جانـب ضعـف ملمـوس في بيئـة العمـل الإعلامـي، وهـو مـا انعكـس سـلبًا على دور الصحافـة في الرقابـة وتشـكيل الـرأي العـام.
ولفتـت إلى أن المقترحـات المطروحـة لمعالجـة هـذه الأوضـاع، سـواءً تلـك الصـادرة عـن نقابـة الصحفـيين أو التي طُرحـت ضمـن جلسـات الحـوار الـوطني، لـم تؤخـذ على محمـل الجـد.
كمـا تناولـت الورقـة دعـوة الرئيـس عبدالفتـاح السـيسي، فـي أغسـطس ٢٠٢٥، إلى وضـع «خارطـة طريـق» لتطويـر الإعلام، وناقشـت السـياق الـذي جـاءت فيـه هـذه الدعـوة، ومـدى انعكاسـها على السياسـات والممارسـات الإعلاميـة القائمـة.
وقـد جـاءت دعـوة الرئيـس خلال الاجتمـاع الـذي جمعـه بـكل مـن الدكتـور مصطفـى مدبـولي رئيـس مجلـس الـوزراء، والمهنـدس خالـد عبدالعزيـز، رئيـس المجلـس الأعلى لتنظيـم الإعلام، والمهنـدس عبدالصـادق الشـوربجي رئيـس الهيئـة الوطنيـة للصحافـة، وأحمـد المسـلماني رئيـس الهيئـة الوطنيـة للإعلام.

وأكد الرئيس خلال هذا الاجتماع على:

(١) ضرورة وضـع خارطـة طريـق شـاملة لتطويـر الإعلام الـمصري، عبر الاسـتعانة بـكل الـخبرات والكفـاءات المتخصصـة، بمـا يضمـن مواكبـة الإعلام الـوطني للتـغيرات المتسـارعة التي يشـهدها العالـم.
(٢) أهميـة إتاحـة البيانـات والمعلومـات للإعلام، خاصـةً فـي أوقـات الأزمـات التي تحظـى باهتمـام الـرأي العـام.
(٣) الاعتمـاد على الكـوادر الشـابة المؤهلـة للعمـل الإعلامـي، وتنظيـم برامج تثقيفيـة وتدريبية للعامـلين في هـذا المجـال، مـع التركيز على مفاهيـم الأمـن القومـي، والانفتـاح على مختلـف الآراء، بمـا يرسـخ مبـدأ "الـرأي والـرأي الآخـر" داخـل المنظومـة الإعلاميـة المصرية[2].
وبحسـب ورقـة «عبـد \الحفيـظ»، فقـد نشـطت الهيئـة الوطنيـة للصحافـة، في تنظيـم جلسـات حـوار موسـعة مـع مختلـف أطـراف الجماعـة الصحفيـة، فيمـا شرعـت الحكومـة في تشـكيل «لجنـة لتطويـر الإعلام» انتدبـت إليهـا ٦٧ شـخصية، وقسـمتها إلى ٨ لجـان فرعيـة.

٢-موقع رئاسة الجمهورية، الرئيس عبدالفتاح السيسي يوجه بوضع خارطة طريق شاملة لتطوير الإعلام المصري، ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، في:
https://tinyurl.com/٣hxnuwmb

وقد تشكّلت اللجنة[3] المختصة بإعداد خارطة طريق مُتكاملة لتطوير الإعلام المصري، برئاسة رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وضمّت في عضويتها: رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، ورئيس الهيئة الوطنية للصحافة، ومن **المجلس الأعلى للإعلام**: تضم السيد/ عصام الأمير، وكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والسيد/ عادل حمودة، عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والدكتورة/ منى الحديدي، عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ومن **الهيئة الوطنية للصحافة**: السيد/ حمدي عثمان رزق، عضو الهيئة، كما تضم خالد البلشي، نقيب الصحفيين، وطارق سعدة، نقيب الإعلاميين، إلى جانب طيف واسع من المتخصصين والأكاديميين والخبراء ورموز العمل العام، ومن الشخصيات ذات الصلة.

إلا أن اللجنة التي أعلنتها الحكومة قد أثارت عدد من الاعتراضات، أبرزها، أن الصحافة في الأصل من المفترض أن تكون رقيبًا على أداء الحكومة، فكيف يستقيم أن تكون الحكومة خصمًا وحكمًا في آن واحد؟ كما أنه المفترض في أي لجنة تُعنى بمناقشة تطوير الإعلام أن تتمتع بالاستقلال عن التدخلات الحكومية، لا أن تُدار من داخلها. فضلًا عن أن أي إصلاح حقيقي لا يمكن أن يبدأ بتشكيل لجان، قبل الشروع في توسيع هامش الحريات ورفع القيود المفروضة على العمل الصحفي.

كما أثار عمل اللجنة نفسه عددًا من التحفظات؛ فعلى الرغم من انتظام جلساتها، لم يُعلَن للرأي العام مضمون المناقشات التي دارت داخلها، قبل أن تُصدر توصياتها ومقترحاتها المقدمة لتطوير الإعلام، وهو ما خلق حالة من التعتيم، وأثار شكوكًا جدية حول مدى جدية الدعوة إلى الإصلاح من الأساس.

كما ألمحت الورقة، إلى أنه في الوقت الذي دعا فيه الرئيس إلى تطوير الإعلام، وتشكلت في ضوئها اللجنة الحكومية المخولة برسم خريطة طريق لمسار التطوير، صدرت إجراءات رسمية بدت معاكسة لمسار التطوير، منها تشديد الغرامات في قضايا النشر، استمرار حجب المواقع الإخبارية ومنها مواقع مرخصة، رفض وتعطيل تراخيص مواقع مستقلة رغم استيفاء الشروط القانونية، دمج وإغلاق إصدارات صحفية قومية (مجلة حريتي، الكواكب، نصف الدنيا)، وفي النهاية أعلنت لجنة التطوير الحكومية إتمام أعمالها، في ديسمبر ٢٠٢٥، وشكلت لجنة جديدة لصياغة التوصيات قبل رفعها إلى رئاسة الجمهورية، دون أن تظهر أية مؤشرات عن مصير هذه التوصيات، ومدى إلزامية ما جاء فيها، واحتمالية أن تضم إلى أرشيف غني من التوصيات التي لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

٣-الهيئة العامة للاستعلامات، رئيس الوزراء يُصدر قرارًا بتشكيل اللجنة الرئيسية لتطوير الإعلام المصري، ٥ أكتوبر ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/yy0shv8t

في ضوء هذا الاستعراض، طرحت الورقة عدة توصيات، فقد انتهت إلى أن أزمة الصحافة في مصر هي أزمة حريات بصورة أساسية، وغياب الإرادة السياسية لتخفيض القبضة القوية عن العمل الصحفي، وعليه فإن الإصلاح الحقيقي مرهون بـ «إتاحة المعلومات، وقف سياسات الحجب، ضمان استقلال الإعلام، كل ذلك تحت مظلة احترام الدستور وحرية النشر».

نشير هنا، إلى أن اللجنة الحكومية لم تنفرد بالتحرك في ضوء التوصية الرئاسية بتطوير الإعلام؛ إذ انخرطت كل المؤسسات المسؤولة عن إدارة المشهد الصحفي والإعلامي المصري، بالمشاركة في النظر في أزمات المشهد الإعلامي المصري، وتقديم مقترحات للإصلاح.

وعليه، بدأت المؤسسات الخمس المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي، وهي: (الأعلى للإعلام، الوطنية للصحافة، الوطنية للإعلام، ونقابتي الصحفيين والإعلاميين)، في إطلاق جلسات الحوار للنقاش حول سُبل تفعيل توجيهات الرئيس، وتحويلها إلى بنود محددة وقرارات يمكن العمل على تنفيذها، وفي الوقت نفسه استعراض المشكلات التي يعاني منها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر وتقلّص من قدرته على النهوض بمهمته.

فيما يتعلّق بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

سارع المجلس إلى عقد عدة جلسات نقاشية موسعة بحضور رؤساء وممثلي القنوات الفضائية المختلفة ومقدمي البرامج الحوارية السياسية، أكد خلالها على أهمية التعاون والتنسيق المشترك للوصول إلى توصيات وحلول عملية بتوقيتات محددة لوضع خارطة طريق شاملة لتطوير الإعلام، مع ضرورة المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ التوصيات.

وخلال النقاشات تم التأكيد على عدة نقاط: أهمية إصدار قانون لحرية تداول المعلومات - تعزيز سرعة استجابة الوزراء والمسؤولين مع وسائل الإعلام الوطنية لمواجهة الشائعات - تحديث البنية التحتية التكنولوجية للمؤسسات الإعلامية، والاستثمار في الأجهزة الحديثة ومنصات البث الرقمي - دعم الإنتاج الإعلامي المشترك بين القنوات المصرية - تطوير العنصر البشري من خلال برامج تدريبية متخصصة - مع الالتزام بالمصداقية والشفافية لاستعادة ثقة الجمهور - وضرورة تحسين الأوضاع المادية للصحفيين والإعلاميين؛ عبر تنمية عائدات الإعلانات وتعزيز المنافسة.[4]

٤-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (فيس بوك)، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس بوضع خارطة طريق شاملة لتطوير الإعلام.. الأعلى للإعلام يناقش مع رؤساء وممثلي القنوات الفضائية ومقدمي البرامج الحوارية السياسية سبل تطوير المحتوى الإعلامي، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، في:

https://tinyurl.com/Ecj0Ekcc

ويلاحظ أن هذه التوصيات وإن كانت شديدة الأهمية، إلا أنها جاءت دون خطط تنفيذ أو جدول زمني واضح أو إشارة إلى العقبات التي تحول دون تنفيذها، فيما ظهر لنا من هذه النقاشات.

أما الهيئة الوطنية للصحافة:

فقد عقدت بدورها عدة جلسات نقاشية، دعت إليها «شيوخ المهنة» وصحفيين بالمؤسسات القومية وخبراء وأكاديميين، ورؤساء اللجان النقابية بالصحف القومية؛ للوقوف على رؤيتهم للمشهد الصحفي في هذه المؤسسات، و للنقاش حول المقترحات والتصورات المختلفة عن تطوير المهنة وحلحلة مشكلاتها.[5]

وقد جاءت المقترحات قريبة مما قدم خلال جلسات الأعلى للإعلام،[6] ما يعني أن هناك وعي عام بطبيعة الصعوبات والمشكلات التي يعاني قطاع الصحافة والإعلام في مصر، بل إن هناك تصورات جيدة عن سبل معالجة هذه المشكلات، لكن بطبيعة الحال كان هناك تركيز أكبر على المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصحفية القومية، وقد أثير خلال هذه النقاشات مشكلة الصحفيين/ات المؤقتين/ات، وضرورة وضع نهاية لها،[7] إلا أن هذه المقترحات تبقى حبرًا على ورق؛ فالمؤقتين مشكلتهم لا تزال قائمة تبحث عن حل، والملفت أكثر أنهم/ن لم يدعوا إلى هذه النقاشات بالرغم من كونهم مكون رئيس في المؤسسات الصحفية القومية.

الأمر نفسه نجده لدى الهيئة الوطنية للإعلام:

إذ أخذت بدورها نفس المسار، حيث نظّمت جلسات استماع للوقوف على المقترحات والتصورات المختلفة عن التطوير.[8]

٥- الهيئة الوطنية للصحافة (فيس بوك)، في سادس جلساتها المتوالية : الهيئة الوطنية للصحافة تناقش المشاكل المالية والإدارية والطباعية بالمؤسسات الصحفية القومية. * الشوربجي : تطوير البنية الأساسية ودراسة المشاكل ضرورة وعنصر أساسي لتطوير المحتوى الصحفي * ثلاث لجان فرعية لدراسة النواحي المالية والطباعية والتوزيع بالمؤسسات الصحفية القومية وعرض التوصيات على الهيئة، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، في:
https://tinyurl.com/yk7aew7h

٦-اساتذة وخبراء الصحافة يشاركون فى مناقشات تطوير المحتوى الشوربجى: اهتمام كبير برفع مستوى العنصر البشرى .. ودورات تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي. في:
https://tinyurl.com/5fhfwn8y

٧-الهيئة الوطنية للصحافة (فيس بوك)، خارطة الطريق الإعلامية.. نقاشات تتسع وملامح تتضح، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥، في:
https://tinyurl.com/mst9xhsb

٨-الهيئة الوطنية للإعلام (فيس بوك)، الوطنية للإعلام تبدأ جلسات استماع بشأن وضع خارطة الإعلام، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، في:
https://tinyurl.com/5xrrjxr9

لكنها بدأت خطوات واقعية فيما يتعلق بتطوير المحتوى المُقدّم، وفي هذا السياق صدرت قرارات بالإعلان عن عودة برنامج التوك شو المسائي الرئيسي للتليفزيون المصري، على أن يتم بث البرنامج يوميًا في الموعد نفسه الذي سبق فيه عرض برنامج (البيت بيتك) ثم برنامج (مصر النهاردة)، وكذلك الاتفاق على الخطوط الرئيسية لمشروع العرض المشترك لبرنامج محمود سعد الشهير «باب الخلق» على شاشتي التليفزيون المصري، وشبكة تليفزيون النهار بالتزامن، وذلك في إطار بروتوكول تعاون لتبادل المحتوى والخدمات الفنية.

كذلك الإعلان عن انضمام الكاتب الصحفي عمر طاهر إلي أسرة القناة الأولي بالتليفزيون المصري، حيث يقدم برنامجاً مشوقاً يجري تصويره في مواقع مختلفة، ويقدّم أفكارًا ومشاهد جذابة تخاطب أجيالًا متعددة ولا سيما الشباب وجيل زد، مع التحضير لبرنامج تليفزيوني جديد باسم مبدئي (جيل ألفا) يقدمه مجموعة من الشباب، ويهدف الوصول إلي جيل ألفا وأعمار ما تحت العشرين، والإعلان عن إنتاج مجموعة جديدة من برامج التليفزيون المصري بـ ٢٣ لغة، مع عودة كتاب مجلة الإذاعة والتليفزيون بعد توقف دام ١٤ عامًا.

إلا أن الهيئة الوطنية للإعلام تجاهلت بدورها ملف مهم كان يحتاج إلى وقفة ومعالجة، وهو ملف المفصولين من برامج القناة، وقد رصد فريق المرصد المصري للصحافة والإعلام عدة حالات فصل تعسفي هناك، خاصةً ممن كان يعمل في برامج القناة الملحقة بالشركة المتحدة لتطويرها.

فيما يتعلّق بنقابة الإعلاميين:

فقد صرّح[9] نقيب الإعلاميين خلال مشاركته في اجتماع نقابة الصحفيين لرسم خريطة تطوير الصحافة المصرية، بأن التطوير يستوجب تشريعات سريعة ومستمرة، وتدريبًا حقيقيًا للعنصر البشري، وتطويرًا هيكليًا للمنظومة، يراعي ما جدّ من تخصصات ومسميات ومواصفات مهنية جديدة، بالإضافة إلى تقديم محتوى جيد قادر على المنافسة في السوق العالمية،

٩- نقابة الإعلاميين (فيس بوك)، نقيب الإعلاميين يشارك في اجتماع نقابة الصحفيين لرسم خريطة تطوير الصحافة المصرية، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، في:

https://tinyurl.com/٣cyjfcxb

وأن التطوير يبدأ بالأساس التعليمي الإعلامي وتطوير المناهج، وتطوير الأستاذ القائم بالعملية التعليمية، وخلق مناطق مشتركة للعلوم البينية بين علوم الإعلام الجديد وعلوم الحاسب وتكنولوجيا الاتصال والعلوم الهندسية الصناعية، مع ضرورة مراعاة تحقيق أهداف عاجلة من التأثير في الرأي العام ومكافحة الشائعات والانتصار في معركة الوعي، وأن تكون هذه الأمور هي الأهداف الرئيسية لخطة التطوير على المديين القريب والبعيد. لكن لم تتجاوز مساعي النقابة إعلان هذه التصورات.

أما نقابة الصحفيين:

فمن جهة، رحبت النقابة بدعوة الرئيس إلى تطوير الملف الإعلامي ومعالجة مشكلاته،[10] ومن جهة أخرى، شاركت كذلك بمقترحاتها خلال الجلسة التي دعت إليها الهيئة الوطنية للصحافة،[11] بل ونظمت جلسة نقاشية للوقوف على مقترحات الصحفيين/ات المتعلّقة بتطوير عملهم/ن، والمشكلات التي يواجهونها.[12]

١٠-نقابة الصحفيين المصريين (فيس بوك)، ‏مجلس الصحفيين يرحب بمخرجات اجتماع الرئيس مع الهيئات الإعلامية.. ويشكل لجنة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام ‏المجلس يدعو لتشكيل لجنة مشتركة من نقابتي الصحفيين والإعلاميين والهيئات الإعلامية لوضع خارطة طريق شاملة لتطوير الإعلام وحرية تداول المعلومات ‏البدء في الإعداد لسلسلة من الندوات واللقاءات وتفعيل التوصيات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية للصحفيين وتطوير لائحة الأجور وتطوير المؤسسات القومية وتجديد دمائها ‏ضرورة العمل على تنفيذ حزمة التعديلات التشريعية التي اعتمدها المؤتمر العام السادس والخاصة بتطوير البيئة القانونية التي تعمل بها الصحافة وتعديل المادة (١٢) الخاصة بتصاريح التغطية ومشروع قانون منع الحبس في قضايا النشر والعلانية، ١٣ أغسطس ٢٠٢٥، في:

https://tinyurl.com/eftx٦vb٩

١١-نقابة الصحفيين المصريين (فيس بوك)، ‏ الصحفيين تلبي دعوة الهيئة الوطنية غداً لمناقشة قضايا المهنة تنفيذًا لمخرجات اجتماع الرئيس.. وتدعو لاجتماع الإثنين المقبل بالنقابة ‏ البلشي يُعيد إرسال مخرجات المؤتمر العام السادس للرئيس والحكومة والهيئات باعتبارها خارطة طريق صاغتها الجمعية العمومية للنقابة ويدعو لوضع خطة لتنفيذها ‏ نقيب الصحفيين: اجتماع النقابة يناقش التوجيهات الرئاسية بوضع خارطة طريق لتطوير الإعلام وإنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ مخرجات المؤتمر العام السادس ‏ دعوة مجلس أمناء المؤتمر العام السادس والمشاركين في أعماله ورؤساء تحرير الصحف وجميع أعضاء الجمعية العمومية بمختلف أجيالهم وتنوعاتهم للمشاركة في اجتماع النقابة ‏ البلشي: مخرجات المؤتمر السادس قدمت رؤية عامة وشاملة صاغها الصحفيون والإعلاميون بمختلف تنوعاتهم واعتمدتها الجمعية العمومية كمنهاج عمل لتطوير الصحافة، ٢ سبتمبر ٢٠٢٥، في:
https://tinyurl.com/٢d٢t٢ta٨

١٢-نقابة الصحفيين المصريين (فيس بوك)، الصحفيين تدعو لاجتماع الإثنين المقبل بالنقابة لوضع خارطة طريق لتطوير الصحافة والإعلام وسبل تحسين أوضاع الصحفيين ‏ دعوة مجلس أمناء المؤتمر العام والمشاركين في أعماله ورؤساء تحرير الصحف والنقابيين السابقين وجميع أعضاء الجمعية العمومية بمختلف أجيالهم وتنوعاتهم. ‏ البلشي: مخرجات المؤتمر السادس قدمت رؤية عامة وشاملة صاغها الصحفيون والإعلاميون بمختلف توجهاتهم واعتمدتها الجمعية العمومية كمنهاج عمل لتطوير الصحافة، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥، في:

https://tinyurl.com/Ode٦jh٨n

ومن المقترحات التي تقدّمت بها النقابة:

(١) ضرورة العمل المشترك على تنفيذ توجيهات الرئيس، مع تشكيل لجنة مشتركة من النقابات المهنية الفاعلة، وفي مقدمتها نقابتا الصحفيين والإعلاميين والهيئات الإعلامية.
(٢) دعوة الأمانة العامة للمؤتمر العام السادس للصحفيين إلى اجتماع قريب، وتشكيل لجنة من أعضاء النقابة والأمانة، والقيادات الصحفية بمختلف تنوعاتهم/ن، والخبراء، لمتابعة تنفيذ مخرجات المؤتمر، وفي مقدمتها وضع اللمسات النهائية على مشروع القانون الخاص بحرية تداول المعلومات، الذي تم إعداده خلال المؤتمر، وتفعيل التوصيات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية للصحفيين، وتطوير لائحة الأجور، وتطوير المؤسسات القومية وتجديد دمائها.
(٣) ضرورة العمل على تنفيذ حزمة التعديلات التشريعية، التي اعتمدها المؤتمر العام السادس، والخاصة بتطوير البيئة القانونية، التي تعمل بها الصحافة، وفي مقدمتها إعادة النظر في التشريعات المنظمة للعمل الصحفي، وتعديل المادة (١٢) من قانون تنظيم الصحافة، التي تلُزم الصحفيين بالحصول على تصاريح للتصوير والتغطية، بما يعيد الهيبة إلى «كارنيه» النقابة بوصفه تصريح العمل الوحيد المعتمد دستوريًا للزملاء من أعضاء النقابة (صحفيين ومصورين)، مع اعتماد خطابات الصحف والمواقع المعتمدة لبقية الزملاء ممن لم يتسنّ لهم الحصول على عضوية النقابة.
وفي النهاية، يظل تطوير المشهد الصحفي والإعلامي في مصر مرهونا بـ»إطلاق المجال لحرية النشر، وإصدار تشريع خاص بحرية تداول المعلومات، وضمان حماية الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في ميادين عملهم، بما يتيح لهم أداء دورهم الرقابي والتوعوي بحرية ومسؤولية.

الخاتمة

تكشف القراءة الإجمالية لنتائج هذا التقرير، أن الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال عام ٢٠٢٥ لم تعد مجرد حوادث متفرقة، بل تعكس نمطا متكررًا يرتبط بطبيعة بيئة العمل الصحفي والإعلامي نفسها؛ فالتقاطع بين الضغوط الاقتصادية داخل المؤسسات، واتساع مساحة التدخل التنظيمي وشرعنته بمواد قانونية تخالف نصوص الدستور، فضلًا عن القيود السياسية، أسهم كل ذلك في خلق واقع مهني، تتراجع فيه ضمانات الحماية وهامش الحرية، مقابل تزايد مستويات الهشاشة القانونية والمهنية.

وتوضح بيانات التقرير أن الانتهاكات امتدت إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات، إلى جانب الحقوق الأساسية في حرية التعبير والممارسة المهنية، ما يجعل حماية بيئة العمل أحد أبرز أولويات تطوير المنظومة الإعلامية.

كما يكشف التقرير أن هناك فجوة كبيرة بين التدخل والضغوط التي تمارسها أطراف وأجهزة تابعة للسُلطة وفعّالية الحماية الفعلية للصحفيين/ات، ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في آليات التنظيم والإشراف والإطار التشريعي لضمان التوازن بين الضبط المؤسسي واستقلالية المهنة.

وبناءً على ما تم رصده من انتهاكات خلال العام الماضي، يسعى هذا التقرير إلى استكمال صورة شاملة تُسهم في تمكين دوائر صنع القرار من فهم الأبعاد المركبة للأزمة التي يواجهها المجال الصحفي والإعلامي، بما يساعد على طرح معالجات واقعية للمشكلات القائمة، وفتح مسارات بديلة من شأنها تطوير بيئة العمل الصحفي والإعلامي لتصبح أكثر أمانا واستقلالية.
وانطلاقًا من ذلك، وفي إطار سعي المرصد المصري للصحافة والإعلام، إلى الإسهام في تفكيك الأزمات القائمة وتعزيز فرص الإصلاح، يقدّم التقرير التوصيات التالية:

أولًا: الحريات الإعلامية

- تعزيز حرية التعبير وفتح المجال العام ودعم الحريات، وضمان عدم فرض الرقابة على وسائل الإعلام، إعمالا لنصوص الدستور المصري (المادة ٦٥ والمادة ٧١)، وهو ما يستدعي إعادة النظر في التشريعات المنظمة ومنها القانون ١٨٠ لعام ٢٠١٨ بشأن تنظيم الإعلام.

▪ التوقف عن توقيع العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والصحافة، بما ينسجم مع مواد الدستور المصري لعام ٢٠١٤، ما يفرض على المشرع تنقيح القوانين القائمة من المواد التي تتضمن عقوبة الحبس في قضايا النشر والعلانية.

▪ إنهاء ملف الحبس الاحتياطي، وإطلاق سراح الصحفيين/ات وأصحاب الرأي المحبوسين/ات احتياطيًا، ودعم واحترام الصحافة باعتبارها أحد أهم أدوات كشف الفساد، وتسليط الضوء على مواطن الخلل في مؤسسات الدولة.

▪ ضمان إبلاغ من يتم القبض عليه/ا بأسباب القبض وتمكينه/ا من الاتصال بذويه/ا وتقديم المعاملة اللائقة، وفقا للمادة ٥٤ من الدستور والمادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

▪ إصدار قانون لحرية تداول المعلومات، إنفاذًا للنص الدستوري الذي ألزم الدولة بإتاحة المعلومات والبيانات وتقنين ذلك بتشريع منظم.

▪ حثّ المؤسسة الأمنية على توفير الحماية للصحفيين/ات أثناء ممارسة العمل، وتيسير الحركة أمامهم/ن، مع رفع وعي المجتمع بالدور الحيوي للصحافة والإعلام.

▪ تطوير آليات مواجهة الممارسات المتعسفة أو التمييزية على المنصات الرقمية، مثل ما تفرضه إدارة «فيسبوك» على المحتوى التي تعتبره مخالفا لسرديتها الرسمية.

ثانيًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات

هناك جزء معتبر من الانتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيًا، ومن المرجح أن تشهد الفترة القادمة اتساع رقعة الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة؛ وهو ما يستلزم:

▪ إلزام المؤسسات الصحفية والإعلامية بقوانين العمل المحلية والدولية، التي تحظر الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، أو انتهاج سياسات تمييزية في العمل، ومنها المادة ٣٥ من قانون العمل المصري، التي تحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساو عن العمل المتساوى؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

▪ حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات من قبِل نقابة الصحفيين والجهات الناظمة، بما يشمل دفع الأجور المستحقة وعدم تحميل الصحفيين/ات أعباء إضافية غير قانونية.

▪ استحداث جدول خاص بـ «ممارسي العمل الصحفي» لضمان التغطية النقابية والحماية القانونية لكل الصحفيين/ات، خاصة غير المسجلين/ات بالنقابة، علما بأن هذه التوصية جزء من مشروع قانون اقترحه المرصد المصري للصحافة والإعلام، في ٢٠١٩، ويضم مواد جديدة مُقترحة للقيد بنقابة الصحفيين.
▪ تشجيع الصحفيين/ات على إبرام عقود عمل واضحة مع الجهات الصحفية، لضمان حقوقهم/ن وإنشاء إطار واضح للعلاقة بين الصحفي/ة وصاحب العمل.
▪ البحث عن حلول أكثر عدالة للتحديات الاقتصادية داخل المؤسسات، دون اللجوء للفصل أو الحجب التعسفي للأجور.

ثالثًا: حماية حقوق الملكية الفكرية

▪ تحديث التشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية وتغليظ العقوبات على المخالفين.
▪ نشر الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية والقوانين المنظمة لها بين جميع العاملين/ات في القطاع الصحفي والإعلامي.

رابعًا: المهنية والتطوير

▪ توفير برامج تدريبية مستمرة لتطوير مهارات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية ومعايير مواثيق الشرف المحلية والدولية.
▪ الالتزام بميثاق الشرف الإعلامي واحترام آداب الحوار الإعلامي، مع منع استخدام اللغة أو الإيماءات المسيئة.

خامسًا: التغطية الصحفية والإعلامية للاستحقاقات الدستورية

▪ تدريب الجهات المنظمة للفعاليات العامة على حُسن التفاعل وإدارة الاتصال مع المؤسسات الصحفية والإعلامية؛ لتقليل احتمالية وقوع انتهاكات.
▪ إشراك نقابة الصحفيين والمؤسسات الناظمة للعمل الإعلامي في إعداد التشريعات واللوائح الخاصة بالفعّاليات، لضمان مشاركة الصحفيين/ات بشكل فعّال ومسؤول.

قائمة الملحقات:

تضم الملحقات التالية مجموعة من التقارير التحليلية والدورية التي أصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال عام ٢٠٢٥، والتي تمثّل جزءًا من المواد المرجعية التي يستند إليها هذا التقرير، في رصد وتحليل أوضاع الصحافة والإعلام في مصر.

أولًا.. التقارير الإعلامية النوعية:

١- رحلة ١٢٠٠ جنيه في «جيوب « الصحفيين.. الحد الأدنى للأجور حلم.. للقراءة من هنا
٢- كيف يستقبل أهالي الصحفيين المحبوسين شهر رمضان؟.. للقراءة من هنا
٣- مشهد انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين المنعقد في ٢ مايو ٢٠٢٥ قراءة في الملامح والمشهد التنظيمي.. للقراءة من هنا
٤- الصحافة خارج العاصمة: من المسؤول عن تهميش دور صحفيي المحافظات؟.. للقراءة من هنا
٥- «الصحفيون المؤقتون».. عمود المؤسسات القومية المُهمش.. للقراءة من هنا
٦- حدود ومعايير التغطية الإعلامية للانتخابات.. للاطلاع من هنا
٧- أزمة تطبيق الحد الأدنى للأجور تُحرج إدارة البوابة نيوز.. للقراءة من هنا
٨- اللجنة الحكومية لتطوير الإعلام.. متى بدأت وإلى أين وصلت؟.. للقراءة من هنا
٩- أزمة الصحافة في مصر: تداعيات عقد من التقييد والحصار.. للقراءة من هنا
١٠- ماسبيرو.. ديون بالمليارات وحقوق معلّقة.. للقراءة من هنا

ثانيًا.. التقارير (الشهرية):

١- حالة الصِّحافة والإعلام في مصر تقرير يناير ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٢- حالة الصِّحافة والإعلام في مصر تقرير فبراير ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٣- حالة الصِّحافة والإعلام في مصر مارس ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٤- حالة الصِّحافة والإعلام في مصر تقرير أبريل ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٥- حالة الصِّحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصِّحافة – مايو ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٦- حالة الصِّحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصِّحافة – يونيو ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٧- التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصِّحافة – يوليو ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا

٨- حالة الصّحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة – أغسطس ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٩- حالة الصّحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة – سبتمبر ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
١٠- حالة الصّحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة – أكتوبر ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
١١- حالة الصحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة – نوفمبر ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
١٢- - حالة الصحافة والإعلام في مصر التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة – نوفمبر ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا

ثالثًا.. التقارير (ربع السنوية):

١- التقرير الإحصائي عن حالة الصّحافة والإعلام في مصر التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر خلال الفترة (يناير – مارس) ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٢- التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر خلال الفترة (أبريل – يونيو) ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٣- التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر خلال الفترة (يوليو – سبتمبر) ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا
٤- التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر) ٢٠٢٥.. للاطلاع من هنا

EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام

Egyptian Observatory for Journalism and Media

عن المؤسسة

بيت خبرة مستقل، ومتخصص في قضايا الصحافة والإعلام، يعمل على حماية حرية التعبير، وتعزيز مهنية وسائل الإعلام، وتطوير بيئتها التشريعية والمؤسسية في مصر، مع إيلاء اهتمام خاص بالعدالة الجندرية ودور الإعلام في دعم مسارات التنمية المستدامة.

منذ بدء نشاطه عام ٢٠١٣، يدعم المرصد حق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في بيئات عمل آمنة ومستقلّة، من خلال تطوير بدائل للسياسات العامة، وتقديم مقترحات تشريعية، وإطلاق أنشطة مناصرة قائمة على الأدلة، وتنفيذ برامج تدريب، وبناء قدرات مهنية متخصصة، إضافةً إلى رصد الانتهاكات وتوثيقها، وتقديم الدعم القانوني المرتبط بممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وحفظ الذاكرة المهنية.

ينتج المرصد معرفة معاصرة ومحدّثة تسهم في تطوير بيئات العمل الإعلامي، وتعزيز الاكتساب المستمر للمهارات، وتقوية قدرة العاملين/ات في المجال على مواجهة التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية والبيئية، والتعامل مع التحولات المتسارعة في مجال حرية التعبير وصناعة الإعلام، كما يعمل على دمج المقاربة الجندرية في السياسات والممارسات الإعلامية، ودعم الأصوات المهمَّشة، وتعزيز دور الإعلام كأداة للتنمية والتمكين المجتمعي، وترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية في العمل الصحفي والإعلامي.

يتعاون المرصد مع الجهات الحكومية والتشريعية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الصِلة، وهو مسجَّل برقم ٥٨٠٥ لسنة ٢٠١٦، وفقًا لقانون تنظيم العمل الأهلي المصري.

info@eojm.org
www.eojm.org
eojm.org